الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي

جامعـــــة الفاتح
كـلية الآداب

مكتب الدراسات العليا / قسم اللغة العربية

النظـــام الصــرفي في اللـغة العــربية من خلال اللسانيات الحديثة

بحث مقدم من الطالب

عبد الحميد غيث مروان

بإشراف الأستاذ الدكتور

صالح سليم الفاخـري

استكمالاً لمتطلبات نيل الإجازة العالية " الماجستير "
في اللسانيات
للعام الجامعي 2009-08

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِىٌّ

وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾

سورة النحل، الآية: 103

الإهـــــــداء

- إلى من كانا سبب وجودي
وأمدَّا جسدي بالغذاء .. وروحي بحب العلم

﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

- إلى زوجتي وابنتي ديمة وابني محمد

- إلى إخوتي حفظهم الله

أهدي ثمرة جهدي

الباحث ،،،

شكر وتقدير

لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، ولهُ الحمدُ في الأولى والآخرة، مستحقاً لكل حمدٍ وثناءٍ يليقُ بذاتِه سبحانه، واعترافا بالفضلِ لمن قدّمه؛

- أسدي جزيلَ الشكرِ والعرفان لأستاذي الفاضل، د. صالح سليم الفاخري، الذي لم يبخل بنصحٍ أو مشورةٍ أو توجيه؛ بل إن اختيارَ موضوعِ البحث كان باقتراحٍ منه، لما رأى فيه من أهمية تقتضي البحثَ والدراسة.. فجزاه الله خيرا عن كلِّ جهد في خدمة العلم وطالبيه.
- كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من أعانني في إنجاز هذا البحث وإظهاره بهذه الصورة، من أعضاء هيئة تدريس وأصدقاء جهدوا على مدّي بما قد يتطلبه البحث من دعم وتشجيع.
- وجزيل الشكر إلى آل غيث جميعا على ما آزروا ونصحوا من أجل بلوغي هذه الغاية..

المقـــــدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .. محمد بن عبد الله وآله الأطهار الطيبين .. وصحابته ومن تلاهم من التابعين .. ومن تبعهم بإحســـان إلى يوم الدين ..

أما بعد ؛

فإنَّ الله تعالى قد شرَّف اللغـــةَ العربيةَ بأنْ بعث بلسانها آخِـــرَ أنبيائه بآخِرِ كتبه ، الذي كان ، وسيبقى ، المَعينَ الذي لا ينضب ، على حياضه رَبتْ علومُ الدين واللغة ، وبأنواره ازدهرت ، واشتدّ عودُها فأزهرت ونوّرت .. لقد كان القرآن الكريم البذرة التي نَمت منها العلوم بشتى أنواعها ؛ فظهرت علوم اللغة والأدب والتفسير والعقيـــدة، وغيرها من العلوم . وبه غيَّر الإســـلام مجرى تاريخ هذه الأمة .

إلا أن اللحن الذي ظهرت بوادره منذ عصر النبوّة ، وأخذ يشيع ويستمر مع الفتح ودخول الأعاجم في الإسلام واختلاطهم بالعرب فد أصاب السليقة اللغوية بالضعف .

ولصيانة القرآن الكريم من هذا اللحن واللغة من الذوبان والاندثار قام ثلةٌ من أبناء هذه الأمة ممن أدركوا هذا الخطر الجسيم الذي يتربص بالأمة من خلال لسانها بوضع اللبنات الأولى للدرس اللغوي الذي كان بسيطا في بداياته ، يهدف إلى حفظ القـــرآن الكـــريم وإقامة الألسن على الحرف العربي .

ثم ازداد الدرسُ اللغويُّ نضجاً على يد الخليل بن أحمد ، بما امتاز من استنباط للقواعد من كلام العرب وقياسها على سائر أنواع الكلام ، طرداً للقاعدة وتعميماً لها على الظواهر المتشابهة . وذلك ملحوظ بوضوح في كتاب سيبويه الذي يعدُّ ممثِّلاً لتلك المرحلة تمثيلاً وافياً ، ولا يزال يُنظر إلى نضج الدرس اللغوي فيه بعين الإكبار والإعجاب .

وعلى الرغم من الإشادة والثناء الحسن على هذا الدرس اللغوي القديم من قبل علمائنا المحدثين ، بل ومن بعض اللسانيين الغربيين ؛ فإن هذا الدرس قد صار غرضاً لعدد من الباحثين العرب ممن تأثروا تأثراً بالغاً بمناهج اللسانيات الحديثة ؛ فأخذوا يصوِّبون إليه سهام نقدهم ؛ يصفونه بالقصور أحياناً ، وبعدم مجاراته الدرسَ اللسانيَّ الحديثَ أحياناً أخرى . وصار عملهم منصباً على إخضاع اللغة العربية لهذه المناهج الحديثة في البحث اللساني ، وكأنَّ اللغة العربية قد أُهملت و لم تنل حظَّها من البحث والدراسة كما ينبغي .

وقد شملت جهود التحديث اللساني جوانب اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ؛ وظهرت في شكل بحوث ومؤلفات تناولت أحد هذه الفروع أو جميعها .

وهذا البحث الذي بين أيديكم يعمد إلى توضيح ما تمّ معالجته من قضايا صرفية في اللغة العربية وفق المناهج اللسانية الحديثة ، ومحاولة مناقشة ما يمكن قبوله أو رفضه من التطبيقات اللغوية الجديدة على تلك القضايا الصرفية .

أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي دعت الباحث لاختيار موضوع هذا البحث :

أولا : صلة هذه الدراسة بالتراث العربي في مجال اللغة .

ثانيا : الجدل القائم حول إمكانية تطبيق المناهج اللسانية الحديثة على اللغة العربية ؛ ومدى الاستفادة من تلك المناهج .

ثالثا : رغبة الباحث في أن يقدم للدرس اللساني في العربية ما يفيد ، ويكون حلقة من حلقات البحث والمعرفة .

ولا ينكر الباحث أن هذه الأسباب الآنفة الذكر لم تقو لديه إلا بعد اقتراح المشرف الأستاذ الفاضل د. صالح سليم الفاخري هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث والدراسة ..

لهذه الأسباب وغيرها ، ارتأيت تقديم دراسة تعالج تناول المحدثين للجانب الصرفي في اللغة العربية وفق الدرس اللساني الحديث ، مركزا على محاولة د. تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، ومدى تأثره بالدرس الغربي في إعادة تشكيل النظام الصرفي للغة العربية .

المنهج المتبع في البحث :

اعتمد الباحث في دراسته هذه أسس المنهج الوصفي القائم على دراسة الظاهرة وتحليلها تحليلا موضوعيا ، بإذن الله تعالى ..

هيكلة البحث :

قسم الباحث بحثه إلى فصلين رئيسيين :

الفصل الأول ، كان حول " النظام الصرفي في الدراسات التراثية والغربية " ، وتناوله من خلال مبحثين أساسيين :

- المبحث الأول :" النظام الصرفي عند علماء العربية القدامى " ، بيَّنَ فيه مفهوم علم الصرف ومراحل تشكله واستقلاله عن علم النحو في الدرس اللغوي عند العرب .
- المبحث الثاني : " النظام الصرفي عند اللغويين الغربيين " ، تناولَ فيه المدراس اللسانية الغربية الحديثة ، والتحليل الصرفي لدى الغربيين .

أما الفصل الثاني ، فكان حول النظام الصرفي للغة العربية عند المحدثين والجهود التي بذلت لتحديثه ، وذلك من خلال تمهيد ومبحثين :

- المبحث الأول : محاولة د. تمام حسان تطبيق النموذج اللساني الغربي على الصرف العربي . وهذا المبحث خصصته للنموذج الصرفي الذي قدمه د. تمام في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ، حاولت من خلاله عرض أفكاره الجديدة وتحليلها بموضوعية .

- المبحث الثاني : محاولات أخرى لتحديث الدرس الصرفي في العربية ، قصرته على محاولتي كل من د. إبراهيم أنيس و د. مهدي المخزومي ، لكن من دون التعمق فيهما ؛ نظرا لكونهما لم تمثلا نموذجا مكتملا للتحديث و لم ترقيا إلى مستوى النظرية كما فعل د. تمام حسان في محاولته .

كما بينت في هذا المبحث بعض الجهود التحديثية للصرف العربي وفق نظرية المورفيم .

أهم الصعوبات التي واجهت الباحث :

ومن الصعوبات التي اعترضت الباحث أثناء بحثه عدم توفر بعض المصادر ذات العلاقة بالبحث وقلةُ الدراسات والمحاولات المشابهة لمحاولة د. تمام حسان التي قد تعِين على استخلاص بعض النتائج وإقامة دراسة أوسع وأشمل حول هذا الموضوع ..

بالإضافة إلى ما يشوب محاولة د. تمام حسان من غموض جعلت الباحث يتوقف طويلا لفهم بعض عبارات كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) خاصة في الجانب الصرفي محل الدراسة ، ما صرف – حسب رأي الباحث – كثيرا من الباحثين للتصدي لمناقشة ما فيه من آراء ومقترحات..

فإن وفقت في شيء من ذلك فللّه الحمد أولا وآخـــرا ، وإن زللـــتُ وجانبـــت الصواب فمن نفسي وبما كسبت يداي .. وصلى الله وسلم على نبينـــا محمـــد وآلـــه وصحبه أجمعين .

الفصل الأول

النظام الصرفي في الدراسات التراثية والغربية

المبحث الأول : النظام الصرفي عند علماء العربية القدامى

المبحث الثاني : النظام الصرفي عند اللغويين الغربيين

المبحث الأول

النظام الصرفي عند علماء العربية القدامى

(المفهوم والمراحل)

المطلب الأول : الصرف العربي ، مفهومه وموضوعاته

المطلب الثاني : مراحل تطور الدرس الصرفي العربي

المطلب الأول : الصرفُ العربيُّ ، مفهومُه وموضوعاتُه

أولاً : الصَّرفُ و التَّصريف

التصريفُ في اللُّغة : مصدرٌ للفعلِ (صَرَّفَ) بتضعيف الراء ، تقولُ : صَرَّفَ فلانٌ الأمرَ تَصْرِيفاً، دبَّرهُ ووَجَّهَهُ. قالَ تعالَى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[1]، وقال : ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2] .

كما تفيدُ التبيينَ والإظهارَ ، جاءَ في القاموسِ :" وتصريفُ الآياتِ : تبيينُها " [3].

ومنه قولُه تعالَى : ﴿ وَصَرَّفْنَا ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[4] .

وتصرّفَ فلانٌ في الأمرِ : احتالَ وتقلَّبَ فيه ، وتصرَّفَ لعيالِه اكتسبَ ، وتصرَّفتْ به الأحوالُ تقلَّبَتْ [5].

وكذلك لفظةُ (صَرَفَ) ، فإنها تفيدُ في اللُّغةِ التغييرَ والتحويلَ . ففي (اللِّسان): " والصَّرْفُ : ردُّ الشيءِ عن وجهِه "[6] . ومنهُ قولُه تعالى :﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾[7] ، وقوله :﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ﴾[8] ، وقوله :﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[9] .

---

1 – سورة الإسراء ، الآية : 89 .

2 – سورة البقرة ، الآية : 164 .

3 – القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، مادة : صرف .

4 – سورة الأحقاف ، الآية : 27 . قال ابن كثير : { وَصَرَّفْنَا الآيَاتِ } أي : بيَّناها ووضَّحناها . ينظر تفسير ابن كثير ، ج / 7 ص : 288 .

5 – المعجم الوسيط ، ج / 1 ، مادة : صرف .

6 – لسان العرب ،لابن منظور ، مادة : صرف .

7 – سورة التوبة ، الآية : 127 .

8 – سورة يوسف ، الآية : 24 .

9 – سورة الأحقاف ، الآية : 29 .

ومن ذلك استعمالُه في الصَّرْفِ النّقدي ؛ إذ فيه يتمُّ تغييرُ الفئةِ الواحدةِ إلى فئاتٍ متعددةٍ مختلفةِ القيمةِ والمقدارِ من ذاتِ العُملة ، أو تحويلُها إلى نوعٍ آخرَ من أنواعِ العُملات .

ويلاحَظُ أن الصَّرْفَ والتَّصْرِيفَ يُطلَقان في اللِّسانِ العربيِّ على معانٍ تدورُ حولَ التغييرِ والتحويلِ ، وهو ما يتفقُ مع التدبيرِ والتوجيهِ في كثيرٍ من جوانبه ؛ إذ لا يختلفان إلا فيما يقتضيه التضعيفُ من كثرةٍ ومبالغةٍ . فإذا قلتَ : (صَرَفَ) حملتِ الصيغةُ المعنى الأصليَّ وحدَه ؛ أمّا إذا قلتَ : (صَرَّفَ) ، فإنّ الصيغةَ تقتضي معنى إضافياً زائداً عن المعنى الأصليّ ؛ هو الكثرةُ والمبالغةُ[1].

التصريفُ في الاصطلاح :

يُطلَقُ التَّصريفُ في الدرس اللغوي القديم على العلم الذي يَدرسُ بنيةَ الكلمةِ ، وهو العِلمُ الذي تُعرَفُ به كيفيَّةُ صياغةِ الأبنيةِ العربيةِ ، وأحوالُ هذه الأبنيةِ التي ليست إعراباً ولا بناءً .

ولكنّ المتتبِّعَ لمصطلحي (الصرف والتصريف) فيما أُلِّفَ في اللغةِ والنحو قديماً لا يكاد يجدُ ذكراً لكلمةِ (الصَّرف) فيما نحن بصددِه ؛ وكأنهم لاحظوا أنّ صيغةَ الفعلِ المضعَّفِ (صَرَّفَ) أنسبُ لتسميةِ هذا الفرعِ من العلمِ ، بما تحملُه من معنى إضافيٍّ يتناسبُ مع ما يقعُ في المادةِ اللغويةِ الواحدةِ من تغييرٍ إلى وجوهٍ شتّى . فكانَ أن استقرُّوا على مصطلحِ (التَّصريف) لقرونٍ عديدةٍ امتدت إلى زمن ابن مالك [2]. ثم دخلَ مصطلحُ (الصرف) في مؤلفاتهم ؛ وكأنهم آثروه مراعاةً لأصلِ المادةِ من جهة ، ولانسجامِه مع مصطلحِ النحو من حيثُ عددُ الحروفِ والوزنُ من جهةٍ أخرى . وقد سار بعضُ المحدثين على هذا النهجِ ، فألَّفوا كتباً تحملُ في عنواناتها مصطلحَ (الصرف)[3] . بينما انتهت

---

1 – ينظر : علم التصريف العربي ، د . صالح سليم الفاخري ، ج / 1 ، ص : 20 .

2 – ينظر الطريف في علم التصريف ، عبد اللـه الأسطى ، ص : 33 .

3 – منها كتاب: (شذا العرف في فن الصرف) للشيخ الحملاوي و(الصرف الواضح) لسعيد النائلة ، و (عمدة الصرف) لكمال إبراهيم ، و(التطبيق الصرفي) لعبده الراجحي ، و(المغني الجديد في علم الصرف) لمحمد خير حلواني ،

طائفةٌ منهم إلى أنَّ المصطلحين يمكنُ أن يَحُلَّ أحدُهما محلَّ الآخرِ بلا غموضٍ ، لكنهم كانوا أميلَ إلى استعمالِ مصطلحِ (التصريف) في مؤلفاتِهم[1].

وبالعود إلى أقدمية استعمال مصطلح (التصريف) ، فلعلَّ من أقدمِ النصوصِ التي وصلت إلينا ذُكِرَ فيها التصريفُ ، قولَ الخليلِ : " التّصريفُ : اشتقاقُ بعضٍ من بعضٍ "[2]. وقالَ في موضعٍ آخرَ : " وقالَ أصحابُ التّصريفِ هو مثل الحاجةِ أصلُها الحائجةُ ، ألا ترى أنّهم يردُّونها إلى الحوائجِ ، ويقولونَ : اشتُقَّت الاستطاعةُ من الطوعِ "[3]. وقالَ : " والعُلِّيَّةُ : الغرفةُ على بناء حُرّيّة ، في التّصريفِ على فُعُّولَة "[4]. وقولَ سيبويه: " هذا بابُ ما بنَتِ العربُ من الأسماءِ ، والصفاتِ ، والأفعالِ غيرِ المعتلَّةِ والمعتلَّةِ ، وما قيسَ من المعتلِّ الذي لا يتكلمونَ به ، ولم يجيءْ في كلامِهم إلا نظيرُه من غيرِ بابِه ، وهو الذي يسمِّيه النحويُّون : التَّصريفَ والفِعْلَ "[5].

وأوّلُ تعريفٍ وافٍ للتَّصريفِ ظهرَ في كتابِ : (التصريف الملوكي) لابنِ جنِّي ، الذي جعلَ التّصريفَ فيه على معنيين ؛ حيث قال : " التّصريفُ هو أنْ تأتيَ إلى الحروفِ الأصولِ فتتصرَّفَ فيها بزيادةِ حرفٍ ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروبِ التغييرِ ، فذلك هو التصرُّفُ فيها والتّصريفُ لها ، نحو قولك : (ضَرَبَ) فهذا مثالٌ للماضي . فإن أردتَ المضارعَ قلت : (يَضْرِبُ) أو اسمَ الفاعلِ ، قلتَ : (ضَارِبٌ) ، أو المفعولَ ، قلتَ : (مَضْرُوبٌ) ، أو المصدرَ ، قلتَ : (ضَرْباً) ، أو فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، قلتَ : (ضُرِبَ) . وإن أردتَ أنَّ الفعلَ كان من أكثرَ من واحدٍ على جهةِ المقابلةِ ، قلتَ : (ضَارَبَ) . فإن أردتَ أنه استدعَى الضّربَ قلت : (اسْتَضْرَبَ) . فإن أردتَ أنه كثّر الضَّربَ وكرَّره ، قلتَ : (ضَرَّبَ) . فإن أردتَ أنه كان فيه الضَّرْبُ نفسُه ، مع اختلاجٍ

---

1 – من هذه المؤلفات : (المغني في تصريف الأفعال) لمحمد عضيمة ، و(ابن عصفور والتصريف) لفخر الدين قباوة ، و (فن التصريف) لمحمد الكتاني ، و (علم التصريف العربي) لصالح سليم الفاخري ، و (الطريف في علم التصريف) لعبد الله الأسطى .

2 – معجم العين ، مادة : صرف .

3 – المصدر السابق ، مادة : طوع .

4 – المصدر السابق ، مادة : علو.

5 – الكتاب :ج/ 2 ، ص : 315 .

وحركةٍ ، قلتَ (اضْطَرَبَ) . وعلى هذا عامةُ التصريفِ في هذا النحو من كلامِ العربِ . فمعنى التصريفِ هو ما أريناك من التلاعبِ[1] بالحروفِ الأصولِ لما يُرادُ فيها من المعاني المُفادَة منها ، وغيرُ ذلك "[2].

وعلى ما سبق يمكنُ أن يُعرَّف التصريفَ كما أوردَه ابنُ الحاجبِ بأنّه : " علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ بها أبنيةُ الكلمِ التي ليستْ بإعرابٍ "[3] .

وقدْ جعلَهُ ابنُ عصفورٍ على قسمينِ : " أحدُهما – جَعْلُ الكلمةِ على صِيَغٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني ، نحو: ضَرَبَ ، وضَرْبٍ ، وتَضَرَّبَ ، وتَضَارَبَ ، واضْطَرَبَ ... والآخرُ من قسمي التصريفِ : تغييرُ الكلمةِ عن أصلِها من غيرِ أنْ يكونَ ذلك التغييرُ دالاً على معنىً طارئٍ على الكلمةِ ، نحو: تغييرِهم (قَوَلَ) إلى (قَالَ) "[4].

ويقصدُ بالأولِ : أنّك تصوغُ من المصدرِ عدَّةَ ألفاظٍ مختلفةٍ كالأفعالِ والصفاتِ حسبَ المعنى الذي يطلبُه المقامُ ، ويَتمُّ به الكلامُ .

ويقصدُ بالثاني : التغيرُ الذي يَلحقُ الكلمةَ ، من إعلالٍ ، وإبدالٍ ، وقلبٍ ، وتسكينٍ ، وغيرِ ذلك مما يُراعَى في القواعدِ الصرفيةِ .

فالتّصريفُ على رأيهِ عبارة عن الصِّيَغِ المختلفةِ التي تستدعيها المعاني ، وما يَعرِضُ لها من تغييرٍ مما ليس بإعرابٍ ، ولا بناءٍ .

وخلاصةُ القولِ : أنَّ التصريفَ معرفةُ القواعدِ الكليةِ التي تُصاغُ بها الأمثلةُ ، معَ معرفةِ ما يعتورُها من تغييرٍ مما ليسَ بإعرابٍ ، ولا بناءٍ .

ثانياً : العلاقةُ بين التصريفِ والاشتقاق :

عرَضَ ابنُ جنّي في موضعٍ آخرَ من كتابه المنصف لذكرِ المعنَى الثاني للتّصريفِ ؛ فقالَ : " التّصريفُ إنما هو أن تجيءَ إلى الكلمةِ الواحدةِ فتصرفَها على وجوهٍ شتَّى ، مثالُ

---

1 – المقصود " بالتلاعب " هنا : التغيير المراد لأداء فائدة ومعنى ، لا التلاعب العبثي .

2 – التصريف الملوكي : 7

3 – شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاستراباذي : 1 / 1 .

4 – المقرب : 433 ، والممتع : 33 .

ذلك أنْ تأتيَ إلى (ضَرَبَ) ، فتبنيَ منه مثلَ (جَعْفَرٍ) ، فتقولَ : (ضَـرْبَبٌ) ، ومثـلَ (قِمَطْرٍ) (ضِرَبٌّ) ، ومثلَ (دِرْهَمٍ) : (ضِرْبَبٌ) ، ومثلَ (عَلِمَ) : (ضَرِبَ) ومثلَ (ظَرُفَ) (ضَرُبَ) ... "[1].

وهذا التعريفُ يبيِّنُ بوضـوحٍ أنَّ التّصريفَ يدلُّ علـى معـنى التغيُّـرِ ويتّصـلُ بالاشتقاقِ ، أي التغيُّرِ المرتبطِ بالمعنى ، وقد يشملُ التغيُّرُ مجالاً في الإعلالِ والإبدالِ . وقد أوضحَ ابنُ جنِّي نفسُه العلاقةَ بين التصريفِ والاشتقاقِ بقوله : " وينبغي أَنْ يُعْلَمَ أَنّ بـينَ التّصريفِ والاشتقاقِ نسباً قريباً واتصالاً شديداً ؛ لأنَّ التّصريفَ إنما هـو أن تجـيءَ إلى الكلمةِ الواحدةِ فتصرفَها على وجوهٍ شتَّى ، وكذلك الاشـتقاقُ ... ؛ إلا أنَّ التّصـريفَ وسيطةٌ بين النحو واللغةِ يتجاذبانه ، والاشتقاقُ أقعدُ في اللُّغةِ [أي أقربُ إلى المعجمِ] من التصريفِ ؛ كما أنَّ التّصريفَ أقربُ إلى النحو من الاشتقاقِ ... فالتصريفُ إنما هو لمعرفةِ أنفسِ الكلمِ الثابتةِ ؛ والنحو إنما هو لمعرفةِ أحوالِه المنتقلةِ . وإذا كان ذلكَ كذلكَ فقـد كان من الواجبِ على مَنْ أرادَ معرفةَ النحو أنْ يبدأَ بمعرفةِ التّصريفِ ؛ لأنَّ معرفـةَ ذاتِ الشيءِ الثابتةِ ينبغي أنْ تكونَ أصلا لمعرفةِ حالِه المنتقلةِ ؛ إلا أنَّ هذا الضربَ من العلمِ لَّـما كان صعباً بُدِئَ قبلَه بمعرفةِ النحو، ثمّ جيءَ به بعدَه ؛ ليكونَ الارتياضُ في النحو مُوطِّئـاً للدخولِ فيه مُعيناً على معرفةِ أغراضِه ومعانيه "[2].

وتُعدُّ اللغةُ العربيةُ من اللغاتِ الاشتقاقيةِ[3] ؛ وتصرُّفُها يكونُ في كلِّ أصلٍ اشتقاقيٍّ. فالاشتقاقُ على هذا يُعَدُّ مجالا من مجالاتِ توسيع اللغةِ ؛ إذ المادةُ الاشتقاقيةُ فيها يتفـرعُ منها عددٌ من الصيغِ ؛ فتنشأُ من المادةِ والصيغةِ مفرداتٌ تتفقُ في أصلِ اشتقاقِها وتختلفُ في صيغِها الصرفيةِ ، كما هي العلاقةُ بين الكلماتِ : كَتَبَ ، يكتُبُ ، كَتّـبَ ، اُكْتُـبْ ، كَاتِبٌ ، مَكْتُوبٌ ، كُتِبَ ... إلخ . أي أنّ العلاقةَ بين مفرداتِ اللغةِ تقومُ مـن خـلالِ

---

1 – المنصف لابن جني . ص : 33 .

2 – المصدر نفسه ، ص : 33 و 34 .

3 – يطلق مصطلحُ (اللغات المتصرفة) في اللسانياتِ على اللغاتِ التي يتمُّ التعبيرُ فيها عن العلاقاتِ النحويةِ بتغييرِ البنيةِ الداخليةِ للكلماتِ ، وذلكَ بإضافةِ الوحداتِ الصرفيةِ التي تعبِّرُ عن المعاني الصرفيةِ المختلفةِ . معجم اللسانيات الحديثة ، د. سامي عياد حنّا وآخرون : ص 65 .

تغيراتِ داخليةٍ تختلفُ بها الكلماتُ معَ اشتراكِها في عناصرَ صوتيةٍ تجمعُ بينَها ، فتتولدُ من جذرٍ واحدٍ ألفاظٌ عدةٌ وتبقى أصواتُ الجذرِ الأصلِ تتكرَّرُ بصورةٍ من الصورِ فيها .

وقد قسّمَ النحاةُ الاشتقاقَ إلى نوعين : اشتقاقٍ صغيرٍ ، واشتقاقٍ كبيرٍ . فالصغيرُ : هو أن يكونَ بينَ الكلمتين تناسبٌ في المعنى واللفظِ ، وفي ترتيبِ الحروفِ الأصلِ ؛ كالذالِ ، والهاءِ ، والباءِ في (ذَهَبَ ، يَذْهَبُ ، ذَاهِبٌ ، ذَهَابٌ) . والكبير – ويسمِّيه ابنُ جنِّي الاشتقاقَ الأكبرَ – : وهو ما يكونُ بين كلمتين من تناسبٍ في المعنى والحروفِ ، لكن دون ترتيبِها . ويمثِّلُ له ابنُ جنِّي بنظامِ التقليباتِ : (حمد ، مدح ، دحم ..) .

والصحيحُ أنّ هذا الصنفَ من الاشتقاقِ غيرُ مأخوذٍ به ؛ لعدمِ اطِّرادِه ، ولما يلحقُ فيه من التكلفِ لمن رامَه .

أمّا الاشتقاقُ الأصغرُ أو الصغير ، فهو الذي يُعنَى به الصّرفيونَ ويعتمِدونَه في مجالِ الدرسِ الصرفيِّ وفقَ الاستعمالِ اللغويِّ وتطبيقاتِه ، ويعرِّفونَه بأنّه : " إنشاءُ فرعٍ من أصلٍ يدلُّ عليه "[1]. وقد اعترضَ هذا التعريفَ ابنُ عُصفورٍ ؛ لعدمِ عمومِه ، وبيّنَ الحدَّ الجامعَ لهذا الضربِ من الاشتقاقِ بأنّه : " عقدُ تصاريفِ تركيبٍ من تراكيبِ الكلمةِ على معنًى واحدٍ [أو معنيين متقاربين]"[2].

لقد وضعَ النحويُّونَ في دراساتِهم الأصولَ لكلِّ مجالٍ من مجالاتِ الدرسِ اللغويِّ ؛ فللنطقِ بالصوتِ أصلٌ ، وللاشتقاقِ أصلٌ ، وكذا للصيغةِ أصلٌ ، ولتركيبِ الجملةِ أصلٌ . ومن هذه الأصولِ تتفرعُ الفروعُ . واختلفَ المتقدمونَ منهم في أصلِ الاشتقاقِ في مجالِ الصرفِ ، وساقُوا أدلةً كانت في أكثرها أقربَ إلى الجدلَ المنطقيَّ –الذي كانَ يدورُ بينَ اللغويِّينَ في مجالسِهم ومباحثِهم في تعليلِ القضايا ، وإيجادِ الحججِ لها بالاستعانةِ بالمنطقِ العقليِّ – منها إلى الاشتقاق اللغوي ، القائم على الاستقراء والتتبع لما هو مستعمل من كلامهم بلا ميل إلى افتراضات خارج الاستعمال.

وعقد صاحب الإنصاف بابا في أصل الاشتقاق عرض فيه رأي كل من البصريين الذين يرون أن المصدر هو أصل المشتقات ، والكوفيين الذين يقولون بآصالة الفعل الماضي

---

1 – الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، ص : 40 .

2 – المصدر السابق ، ص : 41 ، 42 .

في الاشتقاق[1] .كما بالغتْ طائفةٌ من اللغويِّينَ بقولهم : إنّ كلَّ الكَلِمِ في العربيةِ مشتقٌ[2]؛ محاولين إيجادِ أصلٍ اشتقاقيٍّ للأسماءِ الجامدة كأسماء الأجناسِ وبعض الأعلامِ حتى الأعجميةِ منها ؛ فرمضانُ من الرمضاءِ ، وقضاعةُ من انقضعَ الرجلُ عن أهله ، أي بَعُدَ عنهم ، واليَمَنُ من اليُمْنِ ، والشامُ من الشُّؤم ، والخيلُ من الخيلاءِ ، وعيسى من العيسِ ، والعراقُ من تشابكِ عروقِ الشجرِ . وتارةً أوجدوا أكثرَ من معنى في اشتقاقِ هذه الأسماءِ .

والذي ينبغي أن يُدرس هو الاشتقاقُ وفقَ ما يكونُ بين الكلماتِ التي جاءتْ على صيغٍ مختلفةٍ من صلةِ تناسبٍ واشتراكٍ في أصولِ حروفِها الثلاثةِ : الفاءِ والعينِ واللامِ ، تتكررُ مرتَّبةً كما مرّ في الاشتقاقِ الصغيرِ .

وهذه الصلةُ تُدرَسُ في الصرفِ تحت اسمِ (الاشتقاق) ، وفي المعجمِ تحت اسمِ (أصول المادّة) ؛ لكنّ كلاً من الصرفيِّين والمعجميِّين قد درسَها وفقَ منهجه[3].

فالصرفيون نظروا إلى المسألةِ من وجهةِ نظرِ المعنى الوظيفيِّ من ناحيةٍ ، ثم من وجهةِ نظرِ التجرُّدِ والزيادةِ من ناحيةٍ أخرى[4].

أمّا المعجميُّون فمنهجُهم في ترتيبِ أبوابِ المعجمِ ، أنهم جعلوا مدخلَ المادةِ الحروفَ الأصولَ دون اعتبارٍ لأشكالِ الصيغِ والملحقاتِ ذاتِ المعاني الوظيفيةِ . فالصلةُ التي تربطُ بين الكلماتِ أصولُ مادتها . والأصولُ الثلاثيةُ هي الأساسُ ، وتشتقُّ من هذه الأصولِ الثلاثةِ الأفعالُ والمصادرُ والأوصافُ دون أن يكونَ أحدُها أصلا والآخرُ فرعاً[5].

ثالثاً : موضوعات التصريف عند المتقدمين

احتوت أغلب الكتب القديمة التي تناولت التصريف على ما يأتي :

---

1 – ينظر كتاب الإنصاف : المسألة 28 ، ص : 235 وما بعدها .

2 – عقد السيوطي في المزهر بابا في معرفة الاشتقاق ، بسط فيه آراء للعلماء في هذه المسألة وذكر ثلاثة أقوال لهم في ذلك : الأول أن بعض الكلم مشتق ، والثاني أن كله مشتق ، والثالث أن كله أصل . المزهر : 1 / 348 .

3 – اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ، ص 168 .

4 – المصدر السابق ، ص : 166 .

5 – المصدر السابق ، ص : 169 .

– موضوعات وأبواب هي من صميم الدرس الصرفي . وهي أكثر ما احتوته تلك الكتب من موضوعات .

– أبواب ينبغي أن يعاد النظر فيها من حيث مجال وموضع درسها ضمن مستويات التحليل اللغوي .

– موضوعات ينبغي حذفها والتخفيف منها لعدم جدواها للدرس الصرفي ؛ كمسائل التمارين والافتراضات العقلية البعيدة عن الاستعمال ، التي ظهرت في فترة زمنية ساد فيها الترف العلمي والمناظرات بين العلماء ، وامتدت إلى طلاب العلم وصارت مطلباً للاستظهار والتنافس .

وفيما يأتي بحث كل منها :

1 – الأبواب التي تعد من صميم الدرس الصرفي :

وهي تلك الأبواب التي تهتم بالمفردات العربية من حيث البحث عن كيفية صياغتها لإفادة المعنى ، أومن حيث البحث عن أحوالها العارضة لها من صحة وإعلال . وليس جميع هذه المفردات داخلا في التصريف ؛ بل يعتمد منها الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة دون غيرها من المفردات [1].

ومن أهم هذه الأبواب ما يتعلق بتصريف الأفعال والاشتقاق والصيغ ومعاني الزيادة .

ففي تصريف الأفعال : تقسيم الأفعال إلى أزمنتها ، وإسنادها إلى الضمائر المختلفة ، وما يجري فيها من ظواهر ، وتوكيدها ، وأنواعها من صحيح ومعتل ، وصيغ بنائها للمعلوم ، والمجهول ، والمجرد والمزيد ، وما تؤديه الزيادة من معان إضافية للمعنى الأوليّ للفعل .

ثم باب المشتقات : أنواعها وصيغها والتعريف والتنكير واللزوم والتعدي والجامد والمتصرف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع بأنواعه والتصغير والنسب ، وغير ذلك من الموضوعات التي تعرض لدراسة الكلمة وبنيتها وأوضاعها وصورها بما يفيد المعاني الصرفية والقيم التي يفيد فيها تركيب الجمل .

---

1 – ينظر علم التصريف العربي ، ج 1 ، ص : 28 ، 29 .

وبذلك يكون الدرس الصرفي ونظامه متصلا من جهة بالدرس الصوتي وما يقدمه له هذا الدرس من قيم . ومن جهة أخرى يتصل بالدرس النحوي ، فيقدم له قيما ومعاني تفيد في تركيب الجملة وصورها ، وما تؤديه من معنى .

ففي موضوع إسناد الفعل وما يقتضيه هذا الإسناد من المطابقة في الجنس أو العدد درس صرفي يفيد منه النحو في تركيب الجملة ، كما في : (أنت حضرت) و (أنا حضرت) و (هو حضر) ؛ فإذا كان المتقدم مؤنثا قلت :(هي حضرت) ، أو مثنى : (هما حضرا) أو جمعا : (هم حضروا) و(هن حضرن) .

وكذا ما تؤديه صيغة الفعل المبني للمعلوم أو للمجهول من معنى . إذ الفرق بين الصيغتين فرق في المعنى يفيده المتلقّي حين يُنطق بهما في التركيب ،كأن تقول : كتبَ محمدٌ الرسالةَ ، وكُتِبَت الرسالةُ .

وكذا المعاني الصرفية التي تختصر تركيبا معينا جملة أو بعض جملة ،كالتصغير والنسبة ؛ فبدلا من أن تقول : شاعرٌ ضعيفٌ أو صغيرٌ ؛ يُفهمُ ذلك من تصغيره على صيغة معينة ، فتقول : شُوَيْعِرٌ . فيستفاد من لفظ واحد معنى كان قائما في أكثر من كلمة . كما في قول المتنبي :

أفِي كلِّ يومٍ تحتَ ضِبْني شويعرٌ[1] ضعيفٌ يُقاويني قصيرٌ يُطاوِلُ [2]

وكذا موضوع النسب ، فهو من موضوعات الصرف الحيوية أيضا ؛ فبدلا من أن نقول : رجل منسوب إلى طرابلس أو مصر ، نقول : طرابلسيّ أو مصريّ . فأفاد النحو منه في تركيب الجملة مختصرة .

ثم إن الاسم المنسوب في الاستعمال يستعمل استعمال الوصف في المعنى ؛ ففي تحليل جملة : هذا رجل عربي أبوه ، يكون (أبوه) بمنزلة المسند إليه النائب عن الفاعل كما يعربه النحويون .

---

1 - على الرغم من أن صيغة التصغير وحدها في " شويعر " تفيد التحقير والتقليل هنا ؛ زاد المتنبي مهجوَّه وصفا على وصف .

2 - شرح ديوان المتنبي ، للعكبري : 3 / 117 . والضِّبْنُ : ما تحت الإبط إلى الخاصرة ،

وقد استقر الصرفيون على اعتماد معيار سموه " الميزان الصرفي " ليقابلوا بـــه مـــا يوزن من الكلم من (الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة) ، وجعلوه على ثلاثة أحرف هي (ف ع ل) ؛ لأن الكلمات الثلاثية في العربية أكثر من غيرها ، ثم زادوا على ذلك حرفاً أو حرفين ليزنوا به الرباعي والخماسي . وعللوا اختيارهم (فعل) بأن فيه من كل مخرج حرفاً .[1]

ولعل العلة التي يمكن أن تكون أقرب إلى القبول هي أن أغلب الكلمات الموزونـــة لا تخرج عن كونها أفعالا ، أو مشتقة منها . فـــ (كَتَبَ) فعلٌ ، و (اســـتِخْرَاجٌ) مـــن (خَرَجَ) الذي هو فعل ، وهكذا .

2 – أبوب ينبغي إعادة النظر في مجال درسها :

وأما الأبواب التي ينبغي أن يعاد النظر في دراستها ، فمنها أبواب تعد أقـــرب إلى المعجم منها إلى الدرس الصرفي ؛ ومن ثم يمكن تحويل مجال درسها إلى المعجم . ومنها ما هو أقرب إلى الدرس الصوتي .

فأبواب الفعل الثلاثي الستة ، يؤكد الصرفيون أنفسهم أنها خاضـــعة للســـماع وتستفاد من المعجم ودراسة اللغة وتطور صيغها . فحركة عين الفعل قد تتبعها الشيخ عبد الله العلايلي في المعجمات العربية ، وأشار إلى التطور اللغوي في حركة عين الثلاثـــي وإلى إمكانية اختصار أبواب الفعل الستة إلى ثلاثة ، وأن العربية كادت تتوحَّدُ على الباب الثاني (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ، مستشهدا بقول أبي زيد الأنصاري: "إذا جـــاوزت المشـــاهيرَ مـــن الأفعال[2] فأنت بالخِيارِ بين الضمِّ والكسرِ " ، يعني الباب الأول : (نَصَرَ يَنْصُرُ) والثاني : (ضَرَبَ يَضْرِبُ) وبقول الفراء رأس الكوفيين في زمانه : "الأصل في المضارع الكسر ، أي الباب الثاني"[3] .

---

1 – ينظر : دروس التصريف ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، ص 29 ، 30 .

2 – يريدون بمجاوزة المشاهير أن يَرِد عليك فِعل لا تعرف مُضارعَه كيف هو بعد البحث عنه في مظانِّه فلا تجده ومجاوزة المشاهير ليست لكل إنسان وإنما هي بعد حفظ المشهورات فلا يتأتى لمن لم يدرس الكُتب ولا اعتنى بالمحفوظ أن يقول قد عدمت السَّماع فيختار في اللفظة يفعِل أو يفعُل ليس له ذلك .

3 – تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيدي ج 1 / 41)

وقد أبان عبد الله العلايلي معنى كل باب من الأبواب التي ارتأى دراستها [1]:

- فالباب الثاني يدل على التلبس في الفعل .

- والباب الرابع يدل على الخلو والامتلاء : جهِل يجهَلُ وظمِئَ يظمَأُ ، يدل على الخلو، علِم يعلَم وشبِع يشبَع ، يدل على الامتلاء .

- أما الباب الخامس فيدل على السجية والرسوخ مثل : كَرُمَ يكْـرُمُ و حَسُـنَ يَحسُنُ .

وكثير من الأبواب لا تضبط حركة عينها لاختلاف اللهجات الواردة فيها ، فهي سماعية ، ومعرفتها تكون بالرجوع إلى المعجمات ؛ حيث أفرغ اللغويون ما جمعوه من مفردات بمختلف اشتقاقاتها محكمة الضبط كما سمعوها .

ومما ينبغي إعادة النظر في دراسته أيضا : أنواع الجموع وخاصة جمع التكسير ؛ فهي الأخرى سماعية باعتراف الصرفيين . فما يخص الصرف منها أنها قسم من فصيلة صرفية لها قيم ووظائف في الاستعمال .

وتدرس الجموع في العربية على أنها ثلاثة أنواع رئيسة : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير ، أو على نوعين السالم والتكسير .

وتدرس أحكامها النحوية بما يختلف عن المفرد والمثنى في المطابقة ، وصورها مع الفعل ، وفي الخبر والنعت ، ويُذْكَرُ جوازُ وصفه في الاستعمال بوصف المفردة المؤنثة كقولنا : الطلبة حضروا ، والطلبة حضرت ، أو حضرت الطلبة . أما صيغ جموع التكسير وعددها ، فليس لها ضابط قياسي إلا في بعض صورها .

كما أن هناك موضوعات وأبوابا تدرس في الصرف ، وهي أقرب إلى حقل الدراسة الصوتية والتناغم الصوتي ، ينبغي الإشارة إليها ، وجعلها مما يقدمه الدرس الصوتي للصرف . ومن أهمها باب الإعلال والإبدال ، كما في صيغة افتعل وما يحدث فيها من إبدال . وموضوع الإدغام وما يحصل فيه من إدماج الأصوات المتماثلة أو المتقاربة وصور ذلك ، وكذلك باب الإمالة الذي وضحه ابن جني بأنه تقريب الصوت من الصوت .كل ذلك يعد أقرب إلى الدرس الصوتي الذي يوصل بين حقلي الصوتيات والصرف .

---

1 - ينظر مقدمة لدرس لغة العرب ، عبد الله العلايلي ، ص : 254 ، 255 .

ومما يحتاج إلى إعادة النظر في دراسته تصريف جملة من الجموع والأفعال بحيث يجعل بين ما عدّوه أصلا وما هو مستعمل صوراً موضوعة لتعليل الظاهرة ؛ لذلك كثيرا ما يقع الخلاف في الوصول إلى صيغها المستعملة . وخلاف النحويين فيها دليل على عدم ضبطها ضبطا علميا . منها الوصول إلى صيغة " أشياء " جمع شيء ، و" مطايا " جمع مطية ، و" قضايا " جمع قضية ، وما أشبهها . ثم الهمزة وزيادتها وأصلها في جمع صحراء على صحارى . روى سيبويه عن الخليل في معرض كلامه عن القلب المكاني : أن (جذبتُ) و (جبذتُ) ونحوه ليس فيه قلب ؛ وإنما كل واحد منهما أصل على حدته . وقال : إن " أصل أشياء شيئاء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو[1] ، وكذلك أشاوى أصلها (أشايا) كأنك جمعت عليها إشاوة . وكأن أصل إشاوة شيئاء ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو، كما قالوا : أَتَيْتُهُ أَتْوَةً ، وجَبَيْتُهُ جِبَاوةً ..."[2] .

ولما جاءت " أشياء " غير مصروفة في قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[3] ، اختلفت أقوال النحاة في تحليلها . فالخليل وسيبويه والمازني قالوا : أصلها شيئاء على زنة فعلاء فاستثقلت همزتان بينهما ألف فقلبت الأولى قلبا مكانيا فصارت لفعاء . وقال الكسائي وأبو عبيد : لم تنصرف ؛ لأنها أشبهت حمراء لقول العرب : أشياوات مثل حمراوات . وقال الأخفش والفراء والزيادي : لم تنصرف ؛ لأنها أفعلاء أشيئاء على وزن أشيعاع كما يقال : هيْن وأهوناء . قال أبوحاتم : أشياء أفعال مثل أنباء وكان يجب أن تنصرف إلا أنها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح .. "[4] .

---

[1] – يقصد كرههم الواوين والضمتين في قووس التي هي أصل قسيّ .

[2] – الكتاب : 4 / 380 ، 381 .

[3] – سورة المائدة ، الآية 101.

[4] - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : 2 / 42 ، 43 .

وجعلها أبو البركات الأنباري مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، وذكر للفـــريقين المراحل التي مرت بها هذه الكلمة ، وحاول أن يستدل بمفردات أخرى تشبهها في الـــوزن مع معالجة تكاد تكون أبعد عن الواقع اللغوي ؛ لما تحمله ممن تصورات ذهنية مفترضة .[1]

وهكذا ، فإن الدارس لهذه القضايا يتيه في هذه التقديرات والتصورات حتى يصل إلى أن جمع شيء أشياء . في حين توافق قول بعض الكوفيين وقول السجستاني علـــى أن (شَيْء) وزنه فَعْلٌ وجمعه أشياء على أَفْعَال دون إبعاد في التأويل والتقدير .

إن هذه الافتراضات والصور لأصول الكلمات والجموع يعود أصلها إلى ما تضمنه الكتاب . فعلى الرغم من أن الكتاب جرى بناءُ القواعد فيه لمســـتويات العربيـــة علـــى السماع والاستقراء ، فنجده يضرب الأمثال لكل ظاهرة لغوية مما سمع عن العرب ثم يقيس عليها نظيراتها ؛ لكن لم يخل من الافتراضات للأصول التي تفنَّنَ من ألّف بعد الكتـــاب في توسيعها وتقعيدها .

فمما جاء في الكتاب [2] : " وأما (خطايا) فكأنهم قلبوا ياء أبدلت مـــن آخـــر خطايا ألفا ؛ لأن ما قبل آخرها مكسور كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها ألفا ، وأبدلوا مكان الهمزة قبل الآخر ياء وفتحت الألف كما فتحوا راء (مدارى) فرقوا بينها وبين الهمـــزة التي تكون من نفس الحرف أو بدلا مما هو من نفس الحرف نحو فعال ".

لقد زاد النظر إلى أصول الكلمات ، وكثر البحث فيها بافتراضات تزيد بازديـــاد التأليف والتصنيف نحوا وصرفا بعد الكتاب ، نالت استحسانا من كثير من العلماء لإثرائها الدرس اللغوي والابتعاد به عن الجمود والخمول ؛ كما لاقت في نفس الوقت نقدا بـــأن فيها حيدة عما ينبغي أن يسير عليه البحث اللغوي الذي ينبغي أن يبحث عن المســـتعمل اللغوي أكثر من المفترض العقلي .

ففي المنصف شرح تصريف المازني لابن جني[3] على سبيل المثال ، نجـــد شـــرحا مفصلا لما يحدث من تغيير في مراحل جمع (صحراء) على صحارى ، ذكر فيها ما ذكره

---

[1] - انظر المسألة 118 في كتاب الإنصاف للأنباري : 2 / 812 .

[2] - 3 / 553 .

[3] - ينظر المنصف شرح التصريف : 158 – 159 .

سيبويه من أن همزة صحراء منقلبة عن ألف التأنيث لوقوعها بعد ألف زائدة وزاد افتراض كون الهمزة لو لم تكن زائدة . وضرب الأمثلة لذلك .

وفي الخصائص لابن جني أشياء وأبواب من هذا القبيل . من ذلك على سبيل المثال (باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف)[1].

وتكررت هذه الصورة في كثير من كتب الصرف التي ألفت على طريقة القدماء ؛ ففي (قلب الهمزة ياء أو واوا) عند جمع ما لامه همزة أو ياء أو واو، كخطايا جمع خطيئة وقضايا جمع قضية ومطايا جمع مطية ، يتم سرد المراحل التي تمر بها كلمة خطيئة حتى تصل إلى الجمع ، فأصل الجمع خَطَايِئ ثم خَطَائِي ثم خطائَي ثم خطاءَا ثم خَطَايَا . وأصل قضايا قضايي (بياءين) ثم قضائيُ ثم قضاءَيُ ثم قضاءا ثم قضايا . وأصل مطايا مطايِو ثم مطاييُ ثم مطائَي ثم مطاأا ثم مطايا.

إن فكرة الأصل والرد إليها – ومعها فكرة العامل – كانت أساسا من أسس المنهج اللغوي عند النحاة ، وكانت الغاية منها طرد القواعد النحوية والصرفية على وتيرة واحدة .

لكن هذه الفكرة طالما عمقت الخلاف بين مستعمل اللغة والنحوي الذي هو مقنِّنٌ للَّغة ؛ عدا ما كان بين النحاة أنفسهم من خلاف في التأويلات .

ثم إنهم في تقعيدهم كانوا قليلا ما ينظرون إلى الوزن الموسيقي للكلمات المتشابهة في الصرف ليتخلصوا من الصور المقترحة التي يضطرون إليها تحت وطأة فكرة الأصل في وزن الألفاظ التي أدت بهم أحيانا إلى التعقيد والافتعال كما مرّ في الجمعين (أشياء ، وقضايا) وغيرهما . فيمكن أن يؤخذ بالقول في وزنهما (أفْعَالٌ ، وفَعَالَى) ؛ ليُتخَلَّص من المراحل المختلفة بين المفرد والجمع المستعمل ويتخلص الدرس الصرفي من تعقيدها أيضا . وقد اقترح الشيخ العلايلي الأخذ بفكرة الإتباع للوصول إلى الجمع دون تعقيد[2].

وهكذا نلاحظ كيف كان للتأويل المنطقي في تفسير الظواهر اللغوية أثره الواضح في إيجاد صيغ وحالات لا صلة لها بالمستعمَل اللغوي من المفردات ؛ بل حتى في تصويب

---

[1] – الخصائص : 2 / 90 ، 91 .

2 – ينظر تفصيل ذلك : مقدمة لدرس لغة العرب : 323 ، وما بعدها

أو تخطئة من يستعمل اللغة من الفصحاء . ومن ثم تم تقسيم الكلام قياسا واستعمالا إلى أربعة أقسام ذكرها ابن جني في خصائصه على النحو الآتي :

1- مطرد في القياس والاستعمال ، وهذا هو الغاية .

2- مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، نحو الماضي من يذر و يدع .

3- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو استحوذ واستتيس .

4- شاذ في القياس والاستعمال ، كتتميم مفعول فيما عينه واو[1]. وهي لهجة من لهجات العرب .[2]

وقد اعترض د. تمام حسان على هذا التقسيم ، منكرا استعمال العرب القسم الثاني منه ، محتجا بأن الأمثلة التي أوردها ابن جني على هذا القسم تنحصر في بيت وقراءة ومثال[3] . وقال إن البيت لا يعُدُ أن يكون مصنوعا، ومع صحته لا يوجد مانعٌ عروضيٌ أو معنويٌ من قراءةِ ودَّعه بتشديد الدال، وأن القراءة قد وصفها ابن جني نفسُه بالشذوذ ، والقرَّاءُ يقرؤونها بتشديد الدال ، وأن حجية المثال كونه لغة مشهورة . ثم أبدى استغرابه من وجود القسمِ الثالثِ المطردِ في الاستعمال الشاذِّ في القياس وارتضاء اللغويين لقياس مخالف لاستعمال مطرد . وقال إن القسم الرابع لا يرضاه الاستعمال ولا القياس ؛ ولكن القسمة المنطقية تقتضيه[4] .

ويبدو أن الغاية التعليمية للدرس اللغوي لدى النحاة كانت الدافع في تقسيمهم الكلام إلى مطرد وشاذ ؛ إذ يلاحظ أن الجانب الوصفي لديهم قد شابه الكثير من المعيارية ؛ لذا جاءت دراستهم للهجات المختلفة في نحو واحد ، فكان لديهم المطرد والشاذ رعاية للغة القرآن الكريم وقراءاته .

---

1 - مثل ، مصووغ ،

2 - ينظر الخصائص : 1/ 98

3 - الآية : (مَا ودَّعَكَ ربُّك ومَا قلَى) ، سورة الضحى ، الآية : 3 .

و البيت : ليتَ شعرِي عن خليلِي ما الذي غالَه في الحبِّ حتى وَدَعَهْ

والمثال : " أقائم أخواك أم قاعدان " .

4 - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان ، ص 45 وما بعدها .

وهذا لا يعني أنهم قد أهملوا القياس الذي يجري على المسموع ويكون نتيجة من نتائج الملاحظة والاستقراء في مجال الدرس اللغوي الوصفي ؛ فالبحث اللغوي عندهم بدأ بالفعل وصفيا ، يختلف القياس فيه أشد الاختلاف عن القياس المنطقي في المنهج اليوناني ، ويتصف بالواقعية المتصلة اتصالا مباشرا بكلام العرب ومتابعة الظواهر اللغوية الجارية على ألسنتهم ؛ لأن منطق اللغة يختلف تماما عن المنطق الأرسطي ؛ إذ اللغة نتاج كل أفراد المجتمع ، وهؤلاء يختلفون فيما بينهم باختلاف تكوينهم وظروف التكلم التي تواجههم . فناطقو اللغة ليسوا أجيالا من الفلاسفة والمفكرين حتى يتحكم في لغتهم منطق أرسطو وقضاياه.

وذكر الدكتور عبدة الراجحي[1] أن أهم نقد وجه للنحو العربي أنه متأثر بالمنطق الأرسطي . وأشار إلى أن ثمة رفضا لهذا التأثر من عدد من الباحثين ، مشيرا إلى أن هذا الرفض يستند إلى ما صرح به علماء العربية من رفض المنطق ، وإلى ما جرى بين المناطقة والنحاة من مناظرات ، كان من أشهرها تلك المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي والفيلسوف متى بن يونس[2].

وفضلا عن هذا ، فإن أصحاب المنهج الوصفي يؤكدون أن اختلاف اللغات إنما هو في الشكل ، أي اللفظ ؛ وأما المعاني فهي أمور عقلية لا اختلاف فيها . ودراسة اللغة تقوم على الأمر الأول ، بينما دراسة المنطق قائمة على الفهم الثاني ؛ ومن ثم كان التفريق بينهما لازما .

3 – أبواب ينبغي حذفها من الدرس الصرفي :

وهي تلك التي كان الصرفيون يتبارون بها ويعدونها من قبيل التمارين العقلية . وقد ضمنوا كتبهم ومؤلفاتهم الكثير منها . وكان ابن مضاء القرطبي قد دعا من قبل إلى إلغائها من الدرس النحوي ، وسماها التمارين غير العملية . وقال عنها ابن عقيل في معرض كلامه

---

1 – النحو العربي والدرس الحديث ، عبدة الراجحي ، ص : 61 وما بعدها .

2 – جرت هذه المناظرة في مجلس أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات سنة 326 هـ بحضور عدد كبير من أعلام العصر منهم الكندي ، وقدامة بن جعفر ، وأبو فراس . ينظر : المرجع السابق ، ص : 66 .

عن (الإخبار بالذي ، والألف واللام) : " هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك "[1].

أما المبرد ، فقد أفرد لها أبوابا في كتابه المقتضب منها : (باب مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون)[2] و (معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف يعتبر بها في أصولها وزوائدها)[3]. وجاء في المقتضب[4] :" ولو قال لك : ابن لي من (ضَرَبَ) مثل (صَمَحْمَح) لقلت : (ضَرَبْرَب) ؛ لأنه إنما قال لك كرِّر العينَ واللامَ ، فأجبته على شرطه . ولو قال لك : ابن لي من (ضَرَبَ) مثل (جَدْوَل) لقلت : (ضَرْوَب) ؛ لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بحذاء الراء ".

وهكذا نرى أن المبرد قد أكثر من مثل هذه التمارين العقلية ، التي قد تفيد الدارس في التدرب على الجدل والمناظرة ومواجهة ثقافات لغوية وافدة ؛ ولكن لا ينبغي أن تكون من ضمن الدرس الصرفي[5].

رابعاً : ما يقدمه علم الصرف للنحو

معلوم أن النحو هو دراسة التراكيب ؛ أي دراسة تجاور المفردات وتأثير بعضها في بعض ، وهو ما يعرف بالعوامل النحوية . فعندما تتجاور المفردات تنشأ عنها التركيبات التي تعرف بالجمل .

هذه التركيبات يتناولها علم النحو بدراسة أواخرها بما تجلبه العوامل عليها ، وهو ما يعرف بالإعراب[6].

---

1 - ينظر شرح ابن عقيل . ج 2 / 399 .

2 - ج/1 ص : 22

3 - ج/1 ص : 69

4 - ج/1 ص : 69

5 - ينظر على سبيل المثال المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ، باب (مسائل في عويص التصريف) ص : 640 . وشرح الشافية للرضي (مسائل التمرين) 3 / 202 .

6 - ويعرفه النحويون بأنه : " الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل على أواخر الكلم ".

والكلمة إذا انفردت ، أي وقعت خارج السياق ، لا توصف بإعراب ولا ببناء . إذ لابد أن تكون داخل سياق أو تركيب معين ؛ حيث تؤثر في غيرها ، أو تتأثر بغيرها . فالفعل يؤثر ويرفع الفاعل وينصب المفعول مثلا ، ويتأثر بأدوات تنصبه وأخرى تجزمه ، إلى غير ذلك .

لذا ؛ فإن هذه التركيبات ينبغي أن تدرس مفرداتها منعزلة بعضها عن بعض . وهو ما يقوم به علم الصرف الذي يتناول المفردات قبل دخولها السياق .

فالصرفيون يتناولون ، مثلا ، الاسم المنقوص من حيث تركيبته ، فيقولون : إن لام المنقوص تحذف في حالتي الرفع والجر بشرط عدم إضافته وتجرده من (أل) ، نحو (قاضٍ) . فهذا القانون له علاقة مباشرة بالنحو ؛ إذ إنه لا يسري على الكلمة إلا في حالتي الرفع والجر . ومعلوم أن الرفع والجر حالتان إعرابيتان توجدان في حالة التركيب بسبب العوامل . ومجال ذلك النحو ، لا الصرف .

وبما أن موضوع علم النحو هو الكلمة مركبة أو مؤلفة ، فإن هذا التناول لا يتم إلا بعد الحقائق أو النتائج اللغوية التي يتوصل إليها الصرف الذي يتناول الكلمة وبنيتها وأقسامها قبل تركيبها ودخولها في سياقات مختلفة . وصور هذا التركيب المختلفة تكون محصلة الدرس الصوتي والصرفي السابقين لها . فمعرفة الاشتقاق وأنواعه ودلالاته وصوره ، يقوم عليها تركيب الكلمة نحويا واستعمالها في موقعها استعمالا صحيحا ومفيدا .

كما أن صور اتصال الأفعال بالضمائر المختلفة وبتصريفاتها المختلفة وما يطرأ على بنيتها من تغيير هي في مجال الصرف ، ومعرفتها تسبق معرفة تركيب نظامها النحوي . وكذا أحوال بنية الكلمة في إفرادها وتثنيتها وجمعها وتصغيرها ونسبتها يعتمد تركيبها على نتائج المعرفة الصرفية أيضا .

ولما كانت العربية لغة مُعربة ، فحركات الإعراب وما يقوم مقامها يشترك في تفسيرها الدرس الصوتي والصرفي والنحوي معاً ؛ فكسر نون التوكيد مع الفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة هو تشبيهها بنون الرفع ، كما يعلل ذلك النحويون . ولكن لماذا تشبه أصلا بنون الرفع ، وما وجه الشبه بينهما حتى تلحق هذه بتلك ؟

يبدو أن التعليل كان ينبغي أن يكون تعليلا صوتيا مباشرا معتمدا على قانون المخالفة الصوتي – أي في نون التوكيد – المسبوقة بألف الاثنين في المثنى (يَذْهَبَانِّ) وبالألف الفارقة – أو الفاصلة – مع نون النسوة (يَذَهَبْنَانِّ) ؛ لأن النون في المثنى (يذهبانِ) و (ذاهبانِ) مكسورة على هذا الأساس ، إذ الأصل في هذه النون الفتح كالتي في الجمع (يذهبونَ) و (ذاهبونَ) وكالتي في المخاطبة (تذهبينَ)[1] ولكنها لما سبقت بألف في المثنى كسرت ليتناسب النطق ويسهل .

وهنا نلاحظ كيف امتزج الجانب الصوتي بالصرفي بالنحوي معا في تفسير هذه الظاهرة . فالفعل (يذهب) صيغة صرفية دخلت التركيب بإضافة ألف الاثنين إليها فصارت (يذهبانِ) . ثم لما أضيفت نون التوكيد الثقيلة ، حذفت نون الرفع لعلة صوتية ، هي التقاء ساكنين أولهما حرف علة ، وكسرت نون التوكيد لعلة صوتية أخرى هي المخالفة الصوتية . فصارت (يذهبَانِّ) وكان الأصل (يذهبَانِنَّ) .

وقضية المطابقة بين الفعل وفاعله في الجنس أي التذكير والتأنيث نحوية صرفية ، تقول : قام زيدٌ ، وقامت فاطمةُ .

وكذا قضية المطابقة في العدد إفراداً وتثنيته وجمعاً ، ثم نوع الجمع . فالمطابقة في حالة الجمع السالم تكون في العربية بصورة ، والمطابقة في جمع التكسير تكون بالصورة نفسها أو بصورة أخرى ؛ أي معاملة جمع التكسير كما يعامل المؤنث المفرد ، تقول : زيدٌ قام ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا . والطلبة حضروا ، والطلبة حضرت .

وفي موضوع النسب مثل : هذا رجلُ من ليبيا ، وهذا رجلُ ليبي ، وهذا رجلُ ليبي أبوه ، وهذا رجلٌ ليبيةٌ أمه ؛ تراكيب يشترك فيها أساس صرفي ، إذ إن الاسم في حالة النسب يقوم مقام الصفة ؛ فالاسم المنسوب (ليبيٌّ) يَختصرُ عبارةَ (هذا منسوبٌ إلى ليبيا) .

وكذلك موضوع التصغير ، فبدلا أن تقول : كتاب صغير ، تقول : كتيِّب ، وتقول : هذا شاعر ضعيف ، تقول : شُويعر .

---

1 – النونُ في (يذهبانِ) و (يذهبونَ) و (تذهبينَ) علامةُ رفعٍ ، وفي (ذاهبانِ) و (ذاهبونَ) عوضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفرد

وهكذا تكون أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية متكاملة ،كل مستوى من مستوياتها يقدم نتائجه اللغوية للمستوى الذي يليه ؛ لينتج عنها الكلام الذي هو وسيلة الاتصال بين الأفراد ، ويثمر الدلالة الصحيحة التي هي خلاصة هذه الأنظمة جميعاً[1].

1 – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 34 وما بعدها .

المطلب الثاني : مراحل تطور الدرس الصرفي العربي

يمكن القول إن الدرس التصريفي تفتق مع بدايات النحو حين أخذ اللحـــن اللغـــوي يشيع ، خاصة بين الأعاجم في الصدر الأول الإسلامي . إذ في فترة قصيرة جدا مقارنـــة بأزمان اللغات ، اعترى اللسان العربي من التغيُّر والتبدل – بسبب اتساع الدولة الإسلامية ، ودخول غير العرب في الإسلام – ما جعل ثلة من أهل العربية يثبون للذود عنها وصونها مما أخذ يعتريها .

وقد وردت أخبار عديدة عن الواضع الأول لعلم التصريف . فذهب ابن فارس إلى أن بدايات هذا العلم تعود إلى العصر الجاهلي [1]. في حين نقل ابن مالك اتفاق العلماء على أن معاذا الهراء أول من وضع علم التصريف وأيده السيوطي على ذلك[2]. وثمة رأي ثالث ينسب وضع هذا العلم إلى الإمام علي بن أبي طالب وتلميذه أبي الأسود الدؤلي[3].

وقد وردت روايات كثيرة توضح ما قام به الإمام علي ، وأبو الأسود الـــدؤلي ، بسبب الأغلاط اللسانية والأخطاء التي ظهرت في النطق . أذكرها لاحقا عند الكلام عن طور النشأة والتكوين .

أما ما ذهب إليه ابن فارس فيمكن أن يكون فيه بعدٌ ، لأنه ناتج عـــن اخـــتلاف مدلول التصريف ؛ فالذي الذي يفهم من كلامه أن معنى التصريف عنده هو مـــا بنتـــه العرب من كلمات ، الذي هو الاشتقاق ؛ ولذلك نسب إلى الجاهليين معرفتهم به وجعله من الأمور التوقيفية التي تُرَدُّ إلى الواضع الأول . وقد مر بنـــا الفـــرق بـــين التصـــريف والاشتقاق.

---

1 – ينظر المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي : 345/1 .

2 – المصدر نفسه : 2/ 400 .

3 – ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ، ص : 18 . وابن عصفور والتصريف ، فخر الدين قباوة ص : 28 .

وأما ابن مالك والسيوطي ، فقد اعتمدا قصة معاذ المشهورة ، التي مفادها أن معاذ بن مسلم جلس إلى معاذ الهراء فسمعه يناظر رجلا في النحو فقال معاذ له : كيف تقول من (تؤزهم أزا) (يا فَاعِلُ افْعَلْ) ؟ وهذه تدل بوضوح على أن معنى التصريف إنما هو مسائل التمرين التي كان المتقدمون يسمونها بالتصريف . ولا تدل إلا على أنه واضع أصول هذه المسائل . فـ (يا فاعل افعل) تثبت معرفة النحاة للميزان الصرفي(فعل) آنذاك . وفي إجابة الرجل معاذا دليل قاطع على تداول هذه المسائل في ذلك العصر. وما وجود هذه المسائل التي هي تطبيقات عملية لأصول سابقة إلا دليل على تقدم وسبقية تلك القواعد والأصول النظرية لهذه المسائل . فنسبة وضع علم الصرف إلى معاذ باعتماد هذه القصة تجوُّزٌ لا يتفق ومنطق تطور العلوم[1].

أولاً ، طور النشأة :

يلاحظ أن الصرف في هذا الطور كان مندرجا تحت الإعراب ، وكان يطلق عليهما اسم العربية ، أو علم النحو ، " لأن علوم العربية لم تنفصل في أول عهدها و لم تحدد مباحثها "[2]. و لم يستقل الصرف عن النحو ليكون علما قائما بنفسه إلا في أطوار لاحقة تأصلت فيها أصول كثيرة .

وقد شمل هذا الطور طبقتين من البصريين .كان من أفذاذ الطبقة الأولى عنبسة بن معدان الفيل ، ونصر بن عاصم الليثي ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر . وهؤلاء كان السماع يغلب على ما كوّنوه من نشاط لغوي ، و لم تقو لديهم فكرة القياس بعد . و لم يؤثر عنهم في مجال التصنيف إلا القليل من مسائل متفرقة أغلبها في الإعراب.

أما الطبقة الثانية فكانت أوفر حظاً في هذا الشأن ؛ إذ ازدادت المباحث اللغوية لديها وأضافت الكثير من القواعد .

---

1 – ابن عصفور والتصريف ، ص : 24 ، 25 .

2 – دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، لمحمد خليفة الدناع ، ص : 27 .

وكان لحركة النقاش والمناظرة دور بارز في تحفيز الهمم لتجدّ في تتبع النصـــوص واستخراج الضوابط ، ومن ثم تدوينها وتصنيفها . وكان منهم عبد الله بن أبي إســـحاق الحضرمي الذي وصف بأنه أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، وأنه من فرَّع النحـــو وقاســـه . وعيسى بن عمر الثقفي صاحب الكتابين الجامع والإكمال . وأبو عمرو بن العلاء أحـــد القراء السبعة ، ومن أشهر رواة اللغة وجامعيها .

وأهم ما تميز به هؤلاء هو وضعهم لطائفة كبيرة من الأصول والقواعد اللغويـــة ، واختمار فكرة التعليل لديهم حيث نشطوا للقياس وأعملوا فكرهم فيه ، وخرّجوا عليـــه مسائل كثيرة . وكانت مؤلفاتهم مزيجاً من علوم العربية متداخلة في بعضها حتى أواخر هذا الطور ، حيث اشتهر بعضهم بعلم أكثر من غيره فيشار إلى أحدهم بـــالنحوي والآخـــر باللغوي ، وهكذا[1].

ثانيا ، طور التفريع : [من الخليل إلى المازني]

في هذا الطور اتجهت مباحثه إلى مراعاة أحوال الأبنية ، بعد أن غلب على العلماء الاهتمام بأواخر الكلم – أي الجانب النحوي الإعرابي – فالتفتوا إلى الأبنية لمَّا راعهم ما اعتورها من خطأ يجب درؤه وإصلاحه .

وقد لحظ أصحاب هذا الطور أن رعاية أواخر الكلم بضوابط النحو – إن كفلت دفع اللحن عن الكلام وأصلحت هيكله العام ؛ فإن تأديته بالوجه الصحيح لا تتم إلا إذا سلمت أجزاؤه التي يقوم بها . و لم تتأخر ملاحظتهم إلى هذا الحين إلا لقلـــة العثـــرات في الأبنية ، ولأن الخطأ فيها لا يذهب بالمعنى المقصود للمتكلم كالخطأ في أواخر الكلم .

ومن هنا ظهرت مباحث الصرف ضمن كتب النحو، واندمج العلمان معاً تحـــت اسم النحو [2]. ولذا عرّف بعضهم النحو بأنه علم يعرف به أحوال كلم العربيـــة إفـــراداً وتركيباً . وتقلص عن كتب النحو ما لا يتصل به اتصالاً وثيقاً كمباحث اللغـــة والأدب

---

[1] – ينظر : نشأة النحو، للشيخ محمد الطنطاوي ، ص 37 وما بعدها .

2 – دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص : 40 .

والأخبار . وقد نشط علماء هذا الطور في التقصي للمأثور عن العرب ، واستقرائه وفي إعمال الفكر واستخراج القواعد . فالخليل قد جاب بوادي الحجاز ونجد وتهامة يستجمع ويروي كل ما سمع عن أهلها . وعلى ضوء ذلك جمع أصوله ، وفرّع تفاريعه ، وعلل أحكامه . وكان يملي ذلك على تلاميذه .

وعن الخليل أخذ يونس بن حبيب ، الذي كانت له حلقات يؤمها الكثير من أهل العلم والدرس . وكان له في النحو أقيسة ومذاهب خاصة تفرد بها [1].

وفي هذا الطور نشطت الكوفة في مجال التصريف ؛ إذ نال نصيباً وافراً من اهتمام علمائها الذين استنبطوا للصرف كثيراً من القواعد . لكن يظل البصريون عماد هذا العلم بما أسسه سيبويه في كتابه من تبويب واضح شمل أبواب الصرف من دون أن يفرده في كتاب مستقل ما جعل عددا من المؤرخين ينسبون وضع هذا العلم إلى الكوفة ، التي اشتهر منها معاذ الهراء الذي أكثر من مسائل التمرين واتسع فيها على وجه الاستطراف . وأفرد مسائل الصرف بالبحث لولوعه بالأبنية، وتكلم فيه مستقلاً عن فروع العربية .

ثم جاء بعده الرؤاسي فصنف كتباً مستقلة في أبوب من التصريف منها : كتاب التصغير ، وكتابا الوقف والابتداء الكبير والصغير[2].

و لم ينقض هذا الطور حتى قطع التصريف – إلى جانب النحو– شوطاً كبيراً قارب فيه من الاكتمال ، وكثرت فيه المؤلفات ، وإن كان ما يزال مندرجاً تحت (علم النحو).

ثالثاً ، طور الكمال : (المازني)

في هذه المرحلة بدأ علم التصريف يأخذ منحى الاستقلال . وأصبح له أنصار يحرصون على رعايته ، وتتبع مسائله ، وتحديد مجاله ، فأكملوا ما فات وبسطوا وهذبوا بعضا من مسائله . كما أخذوا في شرح ما أجمل وتوضيح ما خفي وغمض .

---

1 – الفهرست ، لابن النديم ، ص 66 .

2 – المصدر نفسه ، ص 102 ، وينظر : نزهة الألباء ، ص 50

وتذكر لنا كتب التاريخ والتراجم مؤلفات تخص الصرف لم يصل إلينا منها إلا القليل . وهي في مجملها لا تعدو أن تكون مؤلفات في مسائل وأبواب صرفية قبل أن يبلغ الدرس الصرفي اكتماله واستقلاله التام ، منها :

- لم استعمل اللغويون مثال فَعَلَ ، للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 170)[1].
- الوقف والابتداء ، التصغير ، الجمع والإفراد ، لأبي جعفر الرؤاسيّ (ت 190) .
- المصادر ، للكسائي (ت 189) .
- المصادر ، للنضر بن شميل (ت 203) .
- الاشتقاق ، الهمز ، فعل وأفعل ، لقطرب (ت 206) .
- المصادر في القرآن ، الوقف والابتداء ، الجمع والتثنية في القرآن ، فعل وأفعل ، المقصور والممدود ، المذكر والمؤنث ، الواو ، الإدغام ، للفراء (ت 207) .
- المصادر ، فعل وأفعل ، لأبي عبيدة (ت 210) .
- الصفات ، لأبي زيد الأنصاري (ت 215) .
- الاشتقاق ، للأخفش الأوسط (ت 221) .
- الأبنية ، للجرمي (ت 225) .
- القلب والإبدال ، فعل وأفعل ، لابن السكّيت (ت 243) .

كما يمكن أن نشير إلى مصنفات أخرى لم تصل إلينا ولكنها كانت جامعة لمباحث الصرف ، منها ما ألفه أبو الحسن الأحمر علي بن المبارك صاحب كتاب " التصريف "[2] . كما صنف أبو زكرياء الفراء كتابا في " التصريف " نقل عنه أبو علي الفارسي[3] .

أما أول مؤلَّفٍ وصل إلينا جامعٍ لمباحث التصريف مستقلٍ عن النحو ، فهو كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني ، (ت 249 هـ) قام بشرحه من بعده ابن جني في كتابه المنصف ، حيث وصف كتاب المازني بأنه " من أنفس كتب التصريف

---

[1] – تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 2 : 132 .

2 – ينظر الفهرست ص 104 .

3 – جاء في الخزانة : "قال أبو عليّ: قال الفرّاء في كتابه التصريف .... " ينظر خزانة الأدب 2 : 259 .

وأسدها وأرصنها"[1]. وتبعه المبرد (ت 285 هـ) حيث عنون مؤلفه بـ : (التصريف). وبعد المبرد ابن كيسان (ت 295 هـ) الذي سمى كتابه: (التصريف) .

وفي القرن الرابع صنّف " الرمّاني " كتابا في الصرف سماه أيضا: (التصريف) ، و" أبوعلي الفارسي " ألّف كتابا جعل عنوانه : (التكملة في التصريف) .كما وضع ابن جني كتابا آخر غير المنصف في شرح التصريف عنونه بـ (التصريف الملوكي) . وقد شرحه عدد من العلماء [2].

وفي القرن السابع ألّف ابن الحاجب كتابه (الشافية في التصريف) . أما ابن مالك ، فنجده يتوسع في تأليفه في النحو والصرف نظماً وشرحاً . فله كتاب " الكافية الشافية " وشرحه ، وله الألفية وكتاب (التصريف) وغيرها . وألف ابن عصفور (ت 663 هـ) كتابه " الممتع في التصريف " .

وهكذا توالت المصنفات في مجال النحو والصرف ، أو التصريف مستقلاً لكنها تتفاوت في طبيعها وما تقدمه من مادة وشروح لمسائل الصرف وترتيب موضوعاته .

و لم ينته هذا الطور حتى اكتملت أصول هذا الفن بجانب النحو ، وصار علما مستقلا .بمسائله وأبوابه وتآليفه ، بحيث لم يبق لمستزيد فيه غاية إلا الشرح أو الاختصار أو الاختيار والترجيح بين آراء السابقين

لقد جهد اللغويون العرب في وضعهم علوم اللغة وبيانها وشرحها ، ومنها علما النحو والصرف ، وقد أقاموها على أسس من نظريتهم اللغوية ، وعلى وفق ما اتخذوه من مناهج ؛ فوصل إلينا علم النحو والصرف تراثاً ضخماً نقرأ فيه جهوداً كبيرة وعقولاً فذة ، وبخاصة جهود المجتهدين الأوائل كالخليل والكسائي والفراء والمازني وثعلب والمبرد وغيرهم من النحويين الذين اتصف منهجهم بالوصف القائم على الاستقراء .

فإذا رأى المحدثون من الدارسين رأيا مخالفا في قضايا لغوية ، أو سلكوا منهجا غير ما سلكه قدامى اللغويين العرب ، فلا غرابة في ذلك ؛ إذ إن تراكم المعرفة وظهور نظريات

---

1 - المنصف ، ص : 34 .

2 - المغني في تصريف الأفعال ، د. محمد عبد الخالق عضيمة . ص : 19- 20 .

لغوية جديدة تأثر بها لغويونا المحدثون بصورة مباشرة أو غير مباشرة قد يوجد لهم العـــذر فيما تأثروا به .

وليكن لزاما علينا أن نعجب بما قدمه الأوائل من جهود وما توصلوا إليه من نتائج في عصورهم على الرغم من محدودية وسائلهم وأدواتهم آنذاك ، وأن نحاول أن نضـــيف إليها أو ندرسها على وفق منهج حديث . فكما أخلص قـــدامى لغويينـــا في دراســـاتهم ومباحثهم ينبغي لنا أن نخلص أيضا في البحث والدرس .

رابعا ، مرحلة تخليص الصرف من النحو

ظل اندماج التصريف في النحو قائماً كما مرَّ منذ بداياته إلى القرون المتأخرة ؛ ذلـــك أن المتقدمين كانوا يعرِّفون النحو بأنه : " علم يبحث عن أحوال الكلم العـــربي إفـــراداً وتركيباً"[1] ، فيجعلون التصريف جزءاً من أجزاء النحو، لا علماً قائماً برأسه . ولهـــذا لم نقف في أقوالهم على ذكر للتصريف مع النحو . هذا إذا اعتمدنا التقسيم المشهور ، الذي جعل العربية شطرين هما : النحو والصرف

بيد أن ثمة وجهة أخرى في المسألة ، لعلها تكون أوضح في الدلالة والتفسير ، هي أن جمهور العلماء يوسّعون مدلول النحو ، فيجعلونه شاملاً لشطري العربية : الإعـــراب والتصريف . فابن جني يعرّف النحو بقوله : " هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصـــرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتصغير ، والتكسير ، والإضافة ، والنســـب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربي بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ عنها رُدَّ به إليها "[2].

وبذلك يكون في النحو علمان : الإعراب والتصريف . وقد أوضح أبو حيّان هذه إيضاحاً تاماً عندما قال : " علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة . والأحكـــام علـــى قسمين :

---

[1] – دروس التصريف ص 8 .

[2] – الخصائص 1 / 32 .

قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الإفراد . فـــالأول قســـمان : قســـم إعرابي، وقسم غير إعرابي . وسمي هذان القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القســـمين . والثاني أيضاً قسمان : قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: " ضرب ، وضاربَ ، وتضارب ، واضطرب " وكالتصغير ، والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك . وهكذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف ، وإن كان منه .

وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني ، كالنقص والإبدال ، والقلـــب ، والنقـــل ، وغير ذلك "[1].

ولا غرو، فقد أجمع العلماء على أن التصريف كان يعد جزءا من النحو لم ينفصل عنه إلا لاحقا . وها هو ذا الرضيّ في القرن السابع الهجري يقول:" واعلم أن التصـــريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة "[2].

فإذا اعتمدنا هذا الفهم لكلّ من النحو والإعراب والصرف اتضح لنا سر طغيـــان اصطلاح النحو على اصطلاح الصرف ، في كثير من كتب القدماء والمتأخرين وأقوالهم .

---

[1] – همع الهوامع 2 / 212

[2] – شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي 1 / 10 .

المبحث الثاني

النظام الصرفي عند اللغويين الغربيين

تمهيد

المطلب الأول : نشأة اللسانيات الحديثة وتطورها في الغرب

المطلب الثاني : التحليل الصرفي في اللسانيسات الحديثة

تمهيد :

قبل البدء في عرض الجانب الصرفي في الفكر اللساني الغربي حديثاً ، تجـــدر الإشـــارة إلى المدارس اللسانية السابقة لهذا الفكر ، بدءاً بالمدرسة الهندية القديمة ، وما تلاها من جهـــود الإغريق في البحث اللساني .

اللسانيات الهندية القديمة :

على الرغم من أن المدرسة الهندية القديمة هي خارج نطاق الفكر اللغوي الغربي ؛ لكـــنني آثرت تقديم عرض لجهودها اللسانية لعدة أسباب ، أهمها ارتباط الدرس اللغوي لدى الغرب بها ، وخاصة فقه اللغة الذي ظهر بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية وعلاقتها باللاتينية أواخر القرن الثامن عشر ، ما جعل وتيرة النحو التاريخي والمقارن على إثر ذلك تتســـارع ممهـــدة لظهور علم اللغة الحديث مطلع القرن العشرين.

كما أن في ثراء الدرس اللغوي لدى الهنود ما يبعث على تقصيه ومعرفة أهـــم مباحثـــه ومجالات درسه ، وخاصة جانب التصريف فيه .

إن المدرسة اللسانية الهندية تعد أقدم المدارس اللسانية المعروفة في الفكر اللغوي ، ســـابقة اليونان والعرب . ويعد بانيني (panini) – الذي عاش قبل الميلاد بنحو ســـتة أو ســـبعة قرون[1] – إمام النحو الهندي . بل ومن المرجح أن تكون بدايات هذا النحو قـــد ســـبقت بانيني بفترة طويلة قد تكون قروناً ؛ يدل على ذلك ذكر (بانيني) لعدد كبير من أســـلافه وإشارته إليهم[2].

---

1 – ذكر الدكتور محمد فتيح أنه عاش في القرن الرابع قبل الميلاد ، ورجح الدكتور أحمد مختار عمر أن حياته كانت بين عامي 700 و 600 قبل الميلاد . ينظر : في الفكر اللغوي ص 88 . و البحث اللغوي عند العرب ص 59 .

2 – إذ كان في الهند القديمة ما يقرب من 12 مدرسة نحوية مختلفة ، وأكثر من 300 مؤلف في النحو . ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ،ص 59 . و في الفكر اللغوي ، محمد فتيح ، ص 88 .

وقد انصبت جهود وأعمال المدرسة الهندية قبل (بانيني) على فرعين أساسين : أحدهما الأصوات ؛ والآخر الصرف والنحو . ففيما يخص الصرف والنحو ، قسموا الكلمات إلى أربعة أقسام : اسم وفعل وحرف وأداة . وأدرجوا القسمين الأولين تحت المعرب ، والأخيرين تحت المبني . وجعلوا الجملة أساساً لوصفهم التحليلي للغة[1] .

ثم تطور الدرس اللساني الهندي على يد (بانيني) الذي كانت جهوده اللغوية مميزة ، وكانت طريقة تناوله ووصفه لأصوات السنسكريتية وصرفها ونحوها تدل على القدرة التحليلية والعلمية التي كانت لديه .

ميزات الصرف في اللسان الهندي :

- وصفية العمل اللغوي فيه ، حيث كانت البداية بجمع المادة ثم استنتاج الحقائق اللغوية منها ، على عكس الإغريق الذين حاولوا فرض القواعد الفلسفية وتطبيقها على حقائق اللغة .
- جُعل الفعلُ فيه قسماً رئيسياً ؛ وجُعل ما عداه من اسم وحرف قسماً آخر، بناء على ما يلحق الكلمة من زوائد في نهايتها .
- حللت هذه الأقسامُ إلى عواملها الأولية ، ومُيز بين جذر الكلمة وما يعتريها من زوائد.
- قُسم الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام : ماض وحاضر ومستقبل .
- كما تميز العدد النحوي في اللسان الهندي القديم بوجود ثلاث فئات :(مفرد ، مثنى ، جمع) .

اللسانيات عند اليونان: [2]

كان من أهم القضايا التي دار حولها البحث اللساني لدى اليونان قضية اللغة نفسها ، أهي أمر طبيعي أم عرفي ناتج عن اتفاق البشر ، وتمخض عن هذا التساؤل البحث في علاقة اللفظ بالمعنى ، أهي طبيعية أم مكتسبة ، وكذلك العلاقة بين اللغة والفكر .

---

(1) - ينظر : أئمة النحو ، لمحمد غالي ، ص 86 ، 87 .

(2) - كلمة الإغريق تطلق على الشعب اليوناني القديم .

وكان أفلاطون (428 – 348 ق.م) ومن بعـــده أرســـطو (384 – 322 ق.م) يقولان بعرفية هذه العلاقة واصطلاحيتها، في مقابل فلاسفة آخرين أمثال كـــراتيلاس (Cratylus) كانوا يرون بطبيعة هذه العلاقة .

وظل المنطق سائدا بشكل واضح في الجهود اللغوية لهؤلاء الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو وغيرهما . فتقسيم أفلاطون للكلم إلى اسم وفعل كان ناجما عن تقسيم الكلام في الجملة الخبرية إلى مسند ومسند إليه ، أو ما يعرف في المنطق بـــ (الموضوع والمحمول)[1].

أهم الجهود الصرفية عند اليونان

أولا ، في تقسيم الكلم :

تنسب الجهود اللغوية الأولى في تقسيم الكلم إلى أفلاطون ، الذي قام بتقسيمه إلى اسم وفعل . ثم زاد أرسطو قسما ثالثا سماه الرابطة أو الأداة . وزاد الرواقيون قســـمين آخـــرين ليصل إلى خمسة أقسام ؛ مفرقين بين الاسم والصفة من جهة ، ومقسمين الأسماء العامة من جهة أخرى إلى نكرات وأعلام.[2]

ثم تطور هذا التقسيم مع ثراكس (Thrax) ، الذي ألف أول كتاب عن نحو اليونانية سماه " فن النحو "[3] في القرن الثاني قبل الميلاد ، وصف فيه أصوات اليونانية وصرفها ونحوها . وكانت أبرز أعماله الصرفية في الكتاب تقسيمه الكلام إلى ثمانية أقسام هي : (الاســـم – الفعل – اسم الفاعل – الأداة – الضمير – الحرف – الظرف – العطف) .

وهذا التقسيم ، مع اختلاف يسير ، هو ما سارت عليه المدارس الأوربية الحديثة ، غير أنه لم يفرد قسما خاصا بالصفة .

وبعد ثراكس ، قسّم فارو (Varro) الكلم إلى أربعة أقسام أساسية هي[4] :

- قسم ينصرف للحالة (case) ، كالاسم .

---

(1) – أئمة النحاة ، ص 75 . وفي الفكر اللغوي ، ص 84 . وأعلام الفكر اللغوي ، ص 28 .

(2) – ينظر : في الفكر اللغوي ، ص 85 والبحث اللغوي عند العرب ، ص 62 .

(3) – أعلام الفكر اللغوي ، ص 95 .

(4) – أئمة النحاة ، ص 81 .

- قسم ينصرف للوقت (tense) ، مثل الفعل .
- قسم ينصرف للحالة والوقت ، مثل اسم الفاعل (participle) .
- قسم لا ينقسم للحالة ولا للوقت ، مثل الظرف .

ثانيا : في الجنس النحوي (gender)

قسم بروتاجوراس الأسماء الأغريقية من حيث الجنس النحوي إلى ثلاثة أقسام: مـــذكر ومؤنث ومحايد ، غير أن الأخير سماه أشياء (Things) . وتبعه أرسطو في ذلـــك مـــع اختلاف في تسمية الأخير بـــ "المتوسط "[1].

ثالثا : في الزمن النحوي (Tense)

ينسب تقسيم الزمن النحوي في الدرس اللساني لدى اليونان إلى أرسطو ، حيث أشار إلى ارتباط بعض صور اشتقاقات الفعل في اليونانية بفكرة الزمن الماضي والمستقبل . لكن أفكاره في هذا الصدد لم تتبلور تماما ، حتى اكتشف الرواقيون عنصرا آخر في الفعل لـــه علاقة بتحديد أشكال الفعل الإغريقي ، وهو ما يتصل بتمام الحدث وعـــدم تمامـــه ، واستمراره ولحظيته التي تعرف في علم اللغة الحديث بـــ " الجهة " (aspect).[2]

---

(1) - في الفكر اللغوي ، ص 85 .

(2) – المصدر نفسه ، ص87 .

المطلب الأول

نشأة اللسانيات الحديثة وتطورها في الغرب

أولاً : المدرسة التاريخية المقارنة :

سبق ظهور مصطلح اللسانيات الحديثة أو علم اللغة (Linguistics)، مصطلح يعرف بفقه اللغة أو الفيلولوجيا (Philology)[1] في أواخر القرن الثامن عشر ، وذلك عندما نشأت الحركة العلمية الواسعة التي عكفت على دراسة النصوص القديمة وتحقيقها والتعليق عليها . وكان رائد تلك الحركة العلمية العالم الألماني فريدريك أوجست وولف F. A . Wolf (1759 -1824)[2] .

ثم تطورت الدراسات الفيلولوجية من النظرة الأحادية الجانب للغة ، إلى النظر إلى العلاقات التي تربط بعض اللغات ببعض[3] ، وهو ما مهد لظهور علم الفيلولوجيا المقارن (Comparative Philology) عقب اكتشاف وليم جونز (W. Jones سنة 1786)[4] العلاقة والتقارب بين السنسكريتية – لغة الهند القديمة – وبعض اللغات الأوربية ، معلنا أن هذه العلاقة مرجعها إلى جذور الأفعال والصيغ النحوية التي لا يمكن عزو ما بينها من قرابة إلى مجرد الصدفة[5] .

---

(1) _ هذا المصطلح محل خلاف بين العلماء في تحديد مقابله، فهو عند سوسير يقابل (Linguistics) .

(2) – ينظر : في علم اللغة العام ، د . عبد الصبور شاهين ، ص 14 . و معجم اللسانيات الحديثة ، ص 101

(3) – ينظر : في الفكر اللغوي ، ص 101 وما بعدها .

(4) – وكان قد سبقه إلى هذا الكشف الأب الفرنسي كوردو ، الذي أعلن عن الصلة بين هذه اللغات سنة 1767 م ، ولكن عمله لم يقدر له أن ينشر إلا بعد عشرين عاما .

(5) – لقد أكد جونز ذلك بقوله : " إن للغة السنسكريتية بنية رائعة أكمل من الإغريقية وأغنى من اللاتينية . وهي تنم عن ثقافة أرقى من ثقافة هاتين اللغتين ؛ لكنها مع ذلك تتصل بهما بصلة وثيقة من القرابة ، سواء من ناحية جذور الأفعال أم من ناحية الصيغ النحوية؛ حتى لا يمكننا أن نعزو هذه القرابة إلى مجرد الصدفة . ولا يسع أي لغوي بعد تفحصه هذه اللغات الثلاث إلا أن يعترف بأنها تتفرع من أصل مشترك ." ينظر : مبادئ اللسانيات العامة د. أحمد قدور ، ص 13 . و سوسير رائد علم اللغة الحديث ، ص 98 .

ويمكن القول إن التأسيس الحقيقي للقواعد المقارنة كان ثمرة جهد مدة نصف قـــرن قضاها الألماني فرانز بوب Franz Popp (1791 – 1867) في دراسة عدد من اللغات ، كالسنسكريتية والعربية والعبرية والفارسية وغيرها من اللغات الأوربية ، وتمثلت ثمرة هذا الجهد بصورة واضحة في كتابه الذي أصدره سنة 1816 بعنـــوان (نظـــام تصـــريف السنسكريتية) ، الذي يعدُّ أول مؤلَّف عرفته الفيلولوجيا المقارنة ، أوضح فيـــه بـــوب العلاقات التي تربط السنسكريتية بالجرمانية والإغريقية واللاتينية ، من خلال مقارنتـــه نظام تصريف الأفعال في السنسكريتية بما يقابلها في اللغات الأوروبية الثلاث[1] .

ثم حمل لواء تطوير هذه الدراسات طائفة من العلماء ، اشتهر منهم : جـــاكوب جريم (Jacob Grimm) ، الذي أصدر في سنة 1819 الجزء الأول من كتابه (نحـــو اللغة الألمانية) ، وفي سنة 1822 عدّل جريم هذا الجزء في طبعته الثانية ، وأضاف إليـــه تغير الأصوات بين اللغات التي قارن بينها ، وهو ما عرف بعد ذلك "بقانون جـــريم"[2] ما جعل بعض المؤرخين اللغويين يعدونه مؤسس النحو المقارن.

وبظهور نظرية النشوء والارتقاء[3] في علم الأحياء لـــ (داروين) سنة 1859 م ، تأثر علم اللغة التاريخي تأثرا مباشرا وبدأت بوادر الانفصال عن المنهج المقارن تظهر ؛ إذ بعدها بسنتين فقط ألّف شليشر كتابه (الخلاصة) شارحا فيه شجرة الفصائل اللغوية ، ثم أتبعه ببحث عن نظرية داروين واللسانيات دعا فيه إلى إدراج اللسانيات في العلـــوم الطبيعية .

---

(1) – ينظر : سوسير رائد علم اللغة الحديث ، ص 94 . و علم اللغة العام – مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، ص 271

(2) – يشير " قانون جريم" إلى وجود تطابق منتظم بين اللغة اليونانية والقوطية واللغة الألمانية القديمة فيما يتعلق بالأصوات الصامتة التي تحدث في مجموعات من الكلمات المتقاربة في أصولها . فطبقا لمعادلة جريم مثلا ، إذا وجد الصوت p في اليونانية نجد الصوت f في القوطية والصوت b في الألمانية القديمة . ينظر : أعلام الفكر اللغوي : 1 / 247 .

(3) – هذه النظرية تفترض أن الكائنات الحية تتطور نحو الأفضل ، وأن أهم قانون يتحكم في نشوئها وارتقائها هو الصراع من أجل البقاء على أساس أن البقاء للأصلح .

ولم ينفصل المنهجان إلا في أواخر القرن التاسع عشر ، حين ظهـــرت في ألمانيـــا جماعة " النحويون الجدد " (neogrammarians) سنة 1870 الذين عمدوا إلى إرساء المنهج التاريخي مستقلا عن المنهج المقارن الذي كان جل اهتمامه منصبا علـــى إثبـــات القرابة بين اللغات في البحث اللغوي ؛ فقرروا أن الطريقة الوحيدة لدراسة اللغة هـــي دراستها تاريخيا ، وهو ما عارضه[1] سوسير بقوة كما سيأتي لاحقا عند الحديث عـــن المنهج الوصفي الحديث[2] . وكان من أبرز هذه الجماعة هيرمان أستهوف ، و كـــارل برغمان ، اللذان ألفا كتابا بعنوان " التحقيقات الصرفية " سنة 1878 أكـــدا فيـــه أن القوانين الصوتية ينبغي ألا تسمح بأي استثناء ، ردا على قانون جريم الآنف الـــذكر . وفي الحقيقة ، لم يدّع جريم أن نمط التغيرات الصوتية قد بلغ مرتبة القانون ، لكنه اكتفى بوصفه بأنه يمثل نزعة عامة لا ينبغي أن تتبع في جميع الحالات [3] . وهكذا فإن "التفريق بين الأسلوبين: المقارن والتاريخي لم يتضح إلا بعد عام 1876 م تقريبا ، مع بقاء تداخل بين الأسلوبين"[4].

بعض الملاحظات على المنهج التاريخي المقارن :

إن مما يلاحظ على المنهج التاريخي المقارن :

– أن العلماء الغربيين من خلال درسهم اللغوي قصروا اهتمامهم على أعمال لغـــويين ينتمون إلى اللغات الهندية الأوربية ، حيث غاب الدرس اللغوي عند العـــرب ، علـــى الرغم من ثرائه الواسع ، عن كل هذه الأعمال .

وليس من السهل عزو هذا الترك إلى سبب محدد بعينه . ولكن من المحتمل جدا أن تظهر نتائج لغوية أخرى ، لو اعتمد الدارسون الغربيون وخاصة المدرسة الألمانية مجهـــودات البحث اللساني العربي في مجالات بحوثهم التاريخية المقارنة .

---

(1) – جاءت معارضة سوسير لهذا المنهج متأخرة ، إذ كان قد تبنى هذا المنهج مدة وانشغل به درسا وتدريسا قبل أن يؤسس المنهج الوصفي الحديث .

(2) – النحو العربي والدرس الحديث ، ص 29 .

(3) – ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، ص 291 . وأعلام الفكر اللغوي 1 / 248

(4) – ينظر : مبادئ اللسانيات ، ص 15 .

– أن الجهود المبذولة في هذه المرحلة تركز معظمها على لغات قديمة ميتة ، وأغلب علمائها من المدرسة الألمانية . فقد كان بوب عالماً في " فقه السنسكريتية" ؛ وكان جريم متخصصا في " فقه الجرمانية القديمة" ،بينما كان راسك عالماً في " فقه الأيسلندية القديمة " .

– أن اهتمامهم بتلك اللغات (الميتة) قصر زاوية بحثهم في اللغة المكتوبة لا المنطوقة ؛ الأمـــر الذي انعكس على اهتمامهم بالحروف بدل الأصوات المستعملة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ازداد الدرس اللغوي لدى الغرب تطورا ، وأصبح في مصاف العلوم المعرفية العشرة محتلاً المكانة الرابعة فيها بين علمي الاجتماع والطبيعة[1].
وأخذت ملامح أسلوب جديد في البحث اللغوي تلوح في الأفق هو المنهج الوصفي ، كان أول من دعا إليه أنطون مارتي (A. Marty ت 1914) ، ثم فرديناند دي سوسير F.D. Saussur) الذي يعد المؤسس الحقيقي له ، بما أسسه من مصطلحات مهمة في البحث اللغوي ، وبما حدده من معالم انتهج سبيلها من بعده الباحثون ، وسار عليها الدرس اللغوي الغربي الحديث إلى اليوم .

ثانياً : البنيوية في إطار المنهج الوصفي الحديث

1- لمحة موجزة عن مفهوم الوصفية :

يعد المنهج الوصفي أهم المناهج اللغوية الحديثة في الدرس اللساني ، وهو المنـــهج السائد الآن في الدراسات اللغوية المعاصرة . وهذا المنهج يعمد إلى تخليص العلوم اللغوية من الوجهة التاريخية من جهة ، ومن الوجهة المعيارية من جهة أخـــرى ، ويتجـــه إلى وصف النصوص اللغوية ، وصفاً واقعياً دون تدخّل من الباحث بفرض اجتهادات مـــن ذاته أو فرض قوالب معيارية موضوعة سلفاً ، من خلال ملاحظات سابقة قد لا تصدق على ما هو أمام الباحث . فهو منهج لا يتوقف ليسأل : هل يجوز أن يقال كذا ، أو لا

---

(1)- هذا التصنيف يعرف بتصنيف ديوي العشري (Dewey's decimal system classification) الذي قسّم فيه العلوم المعرفية إلى عشرة أقسام . ينظر : معجم اللسانيات الحديثة ، ص 82

يقال ؛ بل يهتمّ بالموجود فعلاً دون إلقاء أي أهمية للمقبول أو المردود . ودون محاولة ـــ أيضاً ـــ لتقدير صيغٍ لإكمال نصّ ، أو تأويله ليتفق مع قواعد مستنبطة سلفاً من نصوص أخرى مخالفة للنصوص الموجودة أمام الباحث ، كما أنه أيضاً لا يلجأ إلى مظاهر التعليل أو إخراج النص عن ظاهره ليتمشى مع القواعد التقليدية . وهو ما عناه سوسير بقوله "أن تدرس اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها"[1].

2- البنيوية :

لفظ البنيوية (Structuralis) مشتق من البُنية " بالضم والكسر ، والجمع البِنَى والبُنَى"[2] : وتعني تكوين الشيء أو الكيفية التي شيد عليها .

أما مدلولها العام ؛ فالبنيوية تعد منهجا فكريا يعتمد الوصفية في قراءة النص وتحليله على أساسين هما التفكيك والتركيب ، ومجالها يطال جميع المعارف الإنسانية[3] ؛ بيد أنها اشتهرت وتحددت في مجال علم اللغة والنقد الأدبي . ومن ثم ، فإن الوصفية والبنيوية وجهان لعملة واحدة ، حيث يتم الوصف من خلال النظر إلى مكونات التركيب اللغوي بتحليله عبر أجزائه الداخلية .

وقد تزامن ظهور البنيوية مطلع القرن العشرين مع المنهج الوصفي لتكون أداة تحليلية لهذا المنهج الجديد ، ولتغير طرق التحليل التي سادت قبلها في مرحلة ما كان يعرف بفقه اللغة أو الفيلولوجيا الدياكرونية التي كانت تهتم بالأطر الخارجية للنصوص اللغوية وتتخذها مرجعية في تحليلاتها اللغوية . فهي في الحقيقة طريقة وصفية في قراءة النص اللغوي من خلال النظرة التحليلية إلى داخل ذلك النص – تفكيكا وتركيبا – بعيدا عن أي مؤثرات خارجية لا نصية ، بما اقترحه سوسير من أفكار ورؤى حول ضرورة عزل النص عن أي مؤثر خارجي ، والتعامل معه وفق تركيبته الداخلية ، وتحليل جزئياته وبنيته التي تتشكل أساسا من الصوت ثم المفردة إلى الجملة التي تكوّن في محصلتها المفهوم

---

(1) – مبادئ اللسانيات ، ص 23 . و النحو العربي والدرس الحديث ، ص 24 .

(2) – ينظر : القاموس المحيط ، مادة (ب ن ي) .

(3) – اشتهر في مجال علم الاجتماع شتراوس و لوي التوسير ، كما كان ميشال فوكو وجاك لاكان أبرز البنيويين في مجال علم النفس ، بمعارضتهما الاتجاه الفردي في مجال الإحساس والإدراك .

الدلالي العام ؛ على الرغم من أ نها – البنيوية – لا تهتم بالمضمون المباشر ، وإنما تركز على شكل المضمون وعناصره.

وقد برز دي سوسير[1] رائداً للبنيوية اللغوية وللمنهج الوصفي ، من خلال كتابه " محاضرات في اللسانيات العامة " ، الذي يعد أول مصدر للبنيوية في الثقافة الغربية ، بعد دعوته المشهورة إلى التفريق بين الدراسات التعاقبية أو التاريخية (Diachronic study) ، والدراسات التزامنية أو الوصفية (Synchronic study) ، وتشديده على مفهوم البنية والنظام في اللغة . مع أنه لم يستعمل لفظ (البنية) وإنما (نظام) .

وعلى الرغم من الجهود البارزة والقوية للشكليين الروس وحلقة براغ وكذا مدرسة كوبنهاغن في تأصيل البنيوية ؛ غير أنها لم تصل قوة الأثر الذي أحدثته تعاليم سوسير اللغوية ، ما جعل اللغويين يعتبرونه المؤسس لعلم اللغة الحديث[2] .

وكان سوسير قد انشغل مدة من الزمن بالدراسات اللغوية التاريخية[3] التي تعرف بـ "النحو المقارن" دراسة وتدريسا ، قبل أن يغير منهجه البحثي في اللغة ويعتمد المنهج الوصفي[4] ممهدا لظهور البنيوية التي حددت ملامحها فيما بعد مدرسة براغ ، بما أبدعه من ثنائيات جديدة أثرت الدرس اللساني الحديث مثل : (اللغة والكلام) و (الوصفية

---

(1) - ولد فرديناند دي سوسير في جنيف عام 1857 . وكان مولعا بتعلم اللغات ، حيث أتقن عددا منها في سن باكرة ؛ إذ لم يجاوز السادسة عشرة من عمره حتى أتم تعلم اللاتينية والألمانية والإنجليزية والفرنسية واليونانية . وفي عام 1880 حصل من جامعة ليبزج بألمانيا على شهادة الدكتوراه ، التي كانت حول استخدام حالة الجر في السنسكريتية . وقد عمل سوسير أستاذا في مدرسة الدراسات العليا في باريس . وفي عام 1906 عينته جامعة جنيف لتدريس علم اللغة العام ، واستمر فيها إلى عام 1911 . وهي الفترة التي ألقى فيها على تلامذته محاضراته الشهيرة ، التي تبلورت من خلالها أفكاره وآراؤه اللغوية . وقد قام بجمعها ونشرها بعد وفاته اثنان من طلابه (شارل بالي و ألبير سيشهاي) سنة 1916 بعنوان (محاضرات في علم اللغة العام) ، حتى عدّ من أبرز العلماء الذين أثروا الفكر اللساني في القرن العشرين . وكانت وفاته في عام 1913 .

(2) – في الفكر اللغوي ، ص 94 .

(3) – كان المنهج التاريخي يركز على أوجه الشبه على حساب أوجه الاختلاف بين اللغات . فهو في الحقيقة منهج يعتمد المقارنة من منظور تاريخي .

(4) – ينظر : علم اللغة العام – مقدمة للقارئ العربي ، ص 246 ، ومدخل إلى اللسانيات د. محمد محمد يونس ، ص 65 ، وأئمة النحاة ص 25 .

والتاريخية) و (الدال والمدلول) و (الآنية والزمانية) . وأصبح موضوع علم اللغة في ضوء نظرية سوسير هو دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها[1].

3 – التفرع المنهجي للبنيوية :

ثم تفرعت بنيوية سوسير الوصفية إلى عدة مدارس لسانية أهمها :

– **المدرسة الوظيفية** ، التي تعد حلقة براغ Circle of Prague أفضل من يمثلها . وقد أسس هذه المدرسة عالم اللسانيات التشيكي فاليم ماثيسيوس (Vilem Mathesius) سنة 1926 مع مجموعة من اللسانيين أبرزهم (ر. جاكبسون) و (ن. تروبسكوي) المتأثرين بتعاليم سوسير البنيوية . وأهم ما ميز المدرسة الوظيفية وجهة نظرها في صعوبة الفصل بين البنية اللغوية والسياق الذي تعمل فيه والوظيفة التي تؤديها تلك البنية في السياق . وهو خروج واضح عن المبدأ الذي أرساه سوسير وتبناه من بعده البنيويون من أن البنى اللغوية ينبغي أن تدرس في حد ذاتها بعيدا عن أي عنصر خارج عن اللغة باعتبارها نظاما مجردا مستقلا[2] .

– **المدرسة التوزيعية** ، ممثلة في آراء اللساني الأمريكي هاريس (Z. Harris) بتوزيع العناصر اللغوية ، وآراء بلومفيلد (Bloomfield / 1887 - 1949) الوصفية . فقد كان بلومفيلد يهدف من الاستعانة بهذا المنهج إلى دراسة موضوع المعنى دراسة علمية قائمة على أساس تجريبي[3]. وتعد التفرقة بين مصطلحي (المورفيم) و (الكلمة) من أهم المنجزات الصرفية لهذه المدرسة باتخاذ الأول أساسا لوصف صرف اللغة ، والثاني أساسا للبحث النحوي[4] .

---

(1) – معنى " في ذاتها ": أي يدرسها الباحث من حيث هي لغة كما هي ، ليس له أن يغير من طبيعتها كما في أي علم من العلوم الأخرى ، ولا يقصر بحثه على بعض من جوانبها المستحسنة لديه ويغفل جوانب أخرى مستهجنا لها أو لأي غرض آخر في نفسه . أما معنى "لأجل ذاتها " فهو أن يدرسها لغرض الدراسة نفسها ، لا لأغراض تعليمية أو عملية أخرى . ينظر : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ص 48 . و سوسير رائد علم اللغة الحديث ، ص 14 .

(2) – مدخل إلى اللسانيات ، ص 70 .

(3) – النحو العربي والدرس الحديث ، ص 41 .

(4) – ينظر : سوسير رائد علم اللغة الحديث ، ص 130 . وأئمة النحاة ، ص 19 .

– **المدرسة التحويلية** ، وهي التي تبنت بنيوية تفسيرية على يد نعـــوم تشومســـكي (Chomsky / 1928 – .....) رائد أكبر حركة لسانية معاصرة تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية "حركة النحـــو التحـــويلي التوليـــدي" - (Transformational generative grammar) . التي تربط بنية السطح بالعمق عن طريق التأويل ، وتقوم على فكرة أساسية هي سمة الإنتاجية في اللغة التي بمقتضاها يستطيع المتكلم أن يؤلـــف ويفهم جملا جديدة لا متناهية لم يسبق له أن سمعها من قبل[1] .

ثالثاً : الفصـــائل اللغويـــة

ذكرت سابقا كيف أثار اكتشاف اللغة السنسكريتية اهتمام اللغـــويين في الغـــرب وإعجابهم بما كان يتميز به الدرس اللساني عند الهنود من دقة في البحـــث وانتظـــام في الوصف والتقعيد، بعيدا عن المنطق والفلسفة[2] التي طغت على الدرس اللغوي لـــدى اليونان .

وهنا أود أن أسلط بعض الضوء على الجهود التي بذلها الغربيون من خـــلال دراســـاتهم المقارنة في إبراز الصلات التي تجمع بعض اللغات ببعضها الآخر ، وأوجه التشابه بينها .

ومن أهم هذه الجهود في هذه الدراسات تقسيمهم اللغات إلى فصائل أو أسر لغويـــة ، اختلفت باختلاف وجهة نظر الباحثين أو المدارس التي ينتمون إليها ، كان بعضها يقوم على مدى التشابه الصوتي بين اللغات أو البنية أو التركيب ، وبعضها يعمد إلى تصنيف اللغات بحسب ما بينها من قرابات وصلات تاريخية .

1 – نظرية التصنيف الشكلي أو النمطي (Typological classification)

وهذا التصنيف يقوم على الشكل الذي تتبعه اللغة في بناء كلماتها وتراكيبها . وتنســـب هذه النظرية إلى شليجل (Schlegel ت 1829) الذي كان من أبـــرز مـــن طبـــق الأسلوب المقارن في الدراسات اللغوية التاريخية ، وأسهم في تصنيف اللغات على هـــذا

---

(1) – ينظر : مدخل إلى اللسانيات ، ص 82 وما بعدها . وأئمة النحاة ، ص 10 .

(2) – علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 79 .

الأساس[1] ، بعد أن نبه إلى صلات التشابه الكثيرة بين اللغات الهندية والأوربية ، حيث قال بعد وصفه لقواعد السنسكريتية : " لا يقتصر الشبه بينها وبين اللاتينية واليونانية والألمانية على ذلك العدد الكبير من الجذور المشتركة ، لكنه يمتد إلى البنية الداخلية لهذه اللغات وإلى أعماق القواعد ... "[2] .

لقد ميز شليجل بين نوعين من اللغات بحسب بنيتها الداخلية ، لغات معربة كاللغات الهندية الأوربية ، ولغات غير معربة كالصينية .

وعلى الرغم من اشتقاقية الجذور في العربية ، لم يصنفها من ضمن اللغات المعربة لأن بنيتها المعربة – حسب رأيه – مقتبسة وليست قديمة ، وفي هذا نظر .

وتقوم نظرية التصنيف الشكلي هذه على تقسيم اللغات إلى أربع فئات :

- **اللغات المتصرفة أو التحليلية** (Inflicting languages) :

وفي هذه اللغات يعمل الجانب التصريفي فيها على تغيير المعاني مع تصرف الكلمات ، حيث إن الألفاظ فيها يشتق بعضها من بعض . وفي تراكيبها النحوية تستخدم روابط وأدوات تدل على مختلف العلاقات ، فالتعبير فيها عن العلاقات النحوية يكون بتغيير البنية الداخلية للكلمات من خلال إضافة وحدات أو مقولات صرفية ، تعبر عن معان صرفية مختلفة .

وتعد اليونانية واللاتينية واللغات السامية التي منها العربية من اللغات المتصرفة .

- **اللغات اللصقية** (Agglutinative languages) :

وهي اللغات التي تتغير فيها معاني الكلمات عن طريق إضافة لواصق (affixes) إلى الجذر الذي يؤلف مركز الكلمة . وهذه اللواصق قد تكون سوابق (prefixes) أو لواحق (suffixes) ، كوحدات صرفية مساعدة تحمل معاني جديدة نحوية أو دلالية . وأكثر اللغات تعتمد على عملية الإلصاق في بناء كلماتها ، كما أن لكل منها وسيلتها الشكلية الخاصة بها في عملية الإلصاق هذه .

---

(1) – ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، ص 288 و مبادئ اللسانيات ، ص 14 .

(2) – مدخل إلى علم اللغة ، ص 279 .

ومن أشهر لغات هذه الفصيلة اللغة اليابانية والكورية والتركية والمجرية ، حيث تتعاقب الوحدات الصرفية في الكلمة للتعبير عن معان صرفية جديدة .[1]

- **اللغات العازلة** (Isolating languages) :

وهي اللغات التي لا تتصرف فيها الكلمات ، ولا تلحقها الإضافات التي تعطي معاني جديدة للكلمات ؛ وإنما تكون فيها كل كلمة ذات دلالة خاصة لا تقبل التغيير . وتبقى الكلمة ثابتة في صورة واحدة . كما تخلو بعض هذه اللغات من الأدوات الرابطة لأجزاء الكلام حال التركيب . ومن هذه اللغات الصينية والفيتنامية .

ويزعم القائلون بهذه النظرية أنها تدل على تطور اللغات[2] ، بدءا بمرحلة العزل ، ثم ترتقي إلى مرحلة استخدام السوابق واللواحق ، إلى أن تصل أرقى مراحلها وهي المرحلة التصريفية . ويرون أيضا أن بعض اللغات قد تتوقف عند مرحلة معينة لا تتجاوزها ، مستدلين على ذلك بلغات الأطفال ، ولغات بعض الأمم البدائية .

وهذا افتراض مرفوض ؛ فاللغة الإنجليزية على سبيل المثال ، كانت لغة متصرفة في أول عهدها . ثم فقدت كثيرا من جوانبها التصريفية عبر الزمن ، وصارت لغة غير متصرفة إلى حد كبير[3]

2 – نظرية التصنيف النَّسَبي[4] (Genetic classification) :

يعتمد التصنيف في هذه النظرية على الصلات وروابط القربى بين اللغات ، وعلى العلاقات التاريخية بين الشعوب ؛ بحيث تصنف كل فئة متقاربة من اللغات في فصيلة واحدة يتم إرجاعها إلى أصل تاريخي يتمثل في وجود اللغة الأم ، أو الأصل القديم الذي لم يعد له وجود .

ويعد فرانز بوب (Bopp) و ماكس موللر (M. Muller) و أوغست شليشر (A. Schlaicher) من أبرز من نادى بهذا التقسيم من خلال البحث في هذه القرابات

---

(1) – ينظر : معجم اللسانيات الحديثة ،ص 3 والتمهيد في علم اللغة د. محمد خليفة الأسود ص 274 . وأعلام الفكر اللغوي 1 / 98 ، و المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ص 174 .

(2) – التمهيد في علم اللغة ، ص 274 .

(3) – ينظر : معجم اللسانيات الحديثة ، ص 19 .

(4) – معجم اللسانيات الحديثة ، ص 19 .

اللغوية ؛ إذ كان من أهم أهداف الدراسات المقارنة إثبات القرابة بين اللغات من خلال البنية أو التراكيب[1]. وتكون المقارنة ناجحة "إذا أثبتت أن التشابه بين أشكال لغتين لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة ، وبالتالي لابد أن تكون اللغتان قريبتين من الناحية التوليدية ، إما أن تكون إحداهما منحدرة من الأخرى ، وإما أن تكونا منحدرتين معا من أصل مشترك"[2] .

وتقسم اللغات وفق هذه النظرية إلى ثلاث مجموعات تقوم الأوليان منها على أسس علمية في التقسيم ، بينما الثالثة تسمى فصيلة مجازا ؛ إذ إنها تضم لغات لا تربط بينها علاقات أو قرابات ، إلا أنها جمعت تحت هذا القسم تجنبا لكثرة التقسيمات . وهذه المجموعات هي :

أ – **فصيلة اللغات السامية – الحامية** (Hamito-Semitic)

نسبة إلى سام وحام ابنيْ نوح عليه السلام . وهي بدورها تنقسم إلى مجموعتين لا يربطهما إلا العامل الجغرافي ، نظرا للاختلاف الكبير بينهما .

– **الفصيلة السامية :** وهي لغات لها خصائصها الصوتية المميزة كأصوات الحلق والإطباق ، كما تتشابه في تكوين مفرداتها واشتقاقاتها اللغوية وكذا في تراكيب الجمل والخصائص الدلالية . ومنها اللغة العربية والعبرية والحبشية .

– **الفصيلة الحامية :** وتشمل اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية و اللغات البربرية في شمال أفريقيا والكوتشية – الحبشية القديمة – والنوبية . وأكثر هذه اللغات طغت عليها اللغات السامية .

ب – **فصيلة اللغات الهندية – الأوربية** (Indio-European languages) :

وهي الأكثر انتشارا في العالم ، فهذه الفصيلة تضم عددا من اللغات الممتدة من الهند عبر إيران وشرق أوربا وغربها إلى أمريكا. وتنقسم إلى عدة فروع[3]

---

(1) – ثمة فرق في النظر إلى البنية بين النظريتين ، فالأولى تنظر إلى البنية أساسا للتقسيم أما في هذه النظرية ، فالبنية دالة على وجود صلة وقرابة بين اللغات .

(2) – مبادئ اللسانيات ، ص 15

(3) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص 67 وما بعدها . والتمهيد في علم اللغة د. محمد خليفة الأسود ص 277 ، ومعجم اللسانيات الحديثة ، ص 64 .

ج – فصيلة اللغات الطورانية :

تضم هذه الفصيلة عددا من اللغات المختلفة بلا رابط أو علاقات تجمع بينـــها ؛ فهي تسمية اصطلاحية هدفها تجنب كثرة التقسيمات ، وسميت بالفصيلة على سبيل المجاز .

وأشهر لغات هذه الفصيلة : اليابانية ، والصينية ، والكورية ، والتركيـــة ، وفصـــيلة اللغات القوقازية وغيرها .

غير أن هذا التقسيم لم يحظ بقبول اللغويين المحدثين الذين قســـموا لغـــات هـــذه الفصيلة إلى تسع عشرة مجموعة بالإضافة إلى الفصيلتين الأوليين ، ليصل عدد الفصائل إلى إحدى وعشرين فصيلة [1] .

(1) – ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، الفصل السادس : (الأسرات اللغوية) ، ص65 .
والتمهيد في علم اللغة ، ص 280 .

المطلب الثاني

التحليل الصرفي في اللسانيات الغربية الحديثة

أولا ، مفهوم المورفولوجيا :

المورفولوجيا ، علم الصرف ، التصريف ، بنية الكلمة : كل هذه المصطلحات تستعمل في العربية الآن في مقابل مصطلح الـ (morphology) في اللسانيات الغربية الحديثة . وتعرف المورفولوجيا بأنها دراسة صيغة الكلمة والقواعد التي تنظمها ، من خلال تناول البنية التي تمثلها الصيغ و المقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية[1] . وقد عرفت أيضا بأنها " العلم الذي يتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية ، ويبحث في الوحدات الصرفية " المورفيمات " (morphemes) وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق .

فهي تعمد إلى دراسة الوحدات الصرفية ، التي تمثل أساس التحليل المورفولوجي للصيغ الصرفية للكلمات ، ولا تتطرق إلى مسائل التركيب النحوي لذاتها ؛ بل عندما تتطلب دراسة الصيغ النظر فيها حال تركبها . فهي ــ أي المورفولوجيا ــ تتناول الكلمات في قوائم أو أنماط صرفية تختلف باختلاف اللغات . ففي الإنجليزية مثلا ، كلمة (book) " كتاب " تندرج في قائمة الاسم ، في حين تصنف كلمة (write) " يكتب " تحت قائمة الفعل، و (happy) " سعيد " تحت قائمة الصفة .

---

(1) – ينظر : مبادئ اللسانيات ، ص 137 ، و معجم اللسانيات الحديثة ، ص 90 . ومن تعريفاتها أيضا أنها : "دراسة المصرفات وأنساقها في بناء الكلمات " و " دراسة البنية القواعدية للكلمات " و " دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى والقواعد التي تحكمها " ينظر : وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية . محمد محمد يونس علي ، منشورات جامعة الفاتح ، 1993 ، ص : 237 .

والتصريف بهذا المعنى يختلف عما كان لدى المتقدمين من العرب، فهو – كما مـــر في المبحث السابق[1] – يتناول نوعين من التغييرات التي تعتري أبنية الكلم . يترتب علـــى الأول منهما تغيير يطال اللفظ و المعنى ، وعلى الثاني مجرد التغيير اللفظي كـــالإعلال في (قَوَلَ) و (بَيَعَ) إلى (قال) و(باع) . وهو تغيير لا يترتب عليه أي اخـــتلاف في المعنى ؛ وإنما هو قائم على ما عرف بقضية " الأصل الافتراضي " القائمة علـــى فكـــرة الأصل المتخيل لأبنية الكلم ؛ الأمر الذي جعل كثيرا من مسائل الأصوات تدرس لديهم في أبواب الصرف .

أما علماء اللغة المحدثون ، فبناء على مستويات التحليل اللغوي الحديث ، أخرجـــوا هذا التغيير اللفظي من التصريف ، وأدرجوه في علم الأصوات باعتباره تغييرا لا يـــؤدي إلى وظيفة جديدة غير الدلالة التي كانت للصيغة قبل حصول التغيير فيها .

ومع ذلك ، فقد أقروا بوجود ارتباط وتداخل بين هذين النظـــامين . فالظـــاهرة الاشتقاقية مثلا هي في الحقيقة مزج للجذور مع الأنماط الصوتية لسلاســـل حركـــات الصيغة الصرفية . ويؤكد " إيغي روكا " و " واين جونسون " أنه في بناء الكلمة تكون الفونولوجيا والمورفولوجيا رديفي بعضهما ، وأن كل مرحلة من مراحل تشكيلها– أي الكلمة – ، تكون متلوة بقوانين فونولوجية ،

" If we build the word in stages , the morphology and phonology can apply in tandem , and each step in the construction of the word be immediately followed by the application of the relevant phonological rules " [2]

وفي المقابل يؤكدان أن هذا التفاعل الذي يقع في أثناء مراحل تشكيل الكلمة غير ممكن في حال تشكلت الكلمة وأخذت صورتها النهائية ، حيث تكون القوانين الفونولوجيـــة بمنأى عن بناء الكلمة .

---

(1) – ينظر ص 5 من المبحث السابق ، حيث تقسيم ابن عصفور للتصريف .

(2) A COURSE IN PHONOLGY ; p, 451

وفي هذا ما يشبه فكرة الأصل المتخيل عند اللغويين العرب في رد (قال) إلى (قول) ، التي سبقت الإشارة إليها ، والتي يعارضها كثير من اللغويين .

وإذا علمنا أن التحليل الصرفي في اللسانيات الحديثة هو ثـــاني هـــذه المســـتويات : مستوى الأصوات ، مستوى الصرف ، مستوى النحو ، مستوى الدلالة ؛ فلا غرابة في وجود نقاط التقاء له مع النظام الصوتي السابق له من جهة ومع النظام النحوي التالي له . فهو حلقة وسطى بين النظامين الصوتي والتركيبي في تحليل اللغة ، " فأصوات اللغـــة مثلا تتأثر كثيرا بالصيغ والعكس صحيح ، والصوت والصيغة كلاهما يتأثران غالبا بالمعنى .كذلك يوجد تبادل مطرد بين الصرف والنحو كما هو الحال في بعض اللغات حـــين تستعمل واحدا منهما وتستغني عن الآخر ، ولهذا فإن الصرف والنحو كثيرا ما يجمعان تحت اسم واحد هو التركيب القواعدي "[1].

فالنظام الصوتي بشقيه (النطقي والوظيفي) يقدم للنظام الصرفي البنية المشـــتملة علـــى أصوات لتكون مجال البحث والتحليل فيه ، يتعامل معها من حيث تكـــوين عناصـــرها الأولية، ومدى التفاعل بين هذه العناصر .

إن موضوع الدراسة في علم الصرف الحديث يقوم على البحث في أقسام الكلم للغة ، وتحديد الفصائل النحوية لأي لغة وتصنيفها ، ودور الســـوابق واللواحـــق والـــتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة مثـــل : (كَتَـــبَ ، و يَكْتُـــبُ ، وكَاتَبَ) . يقول فندريس[2] : "إن تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله". كما صرح بلومفيلد بأن " علـــى لغويي المستقبل واجبا هو أن يقارنوا بين الفصائل النحوية الخاصة بلغات مختلفـــة ، وأن يحددوا الخصائص والسمات العالمية أو على الأقل تلك المنتشرة انتشارا واسعا"[3] .

وهذه الفصائل النحوية تعبر عن معان نحوية كالجنس (مذكر ، مؤنث ، محايد) والعدد (مفرد ، مثنى ، جمع) والشخص (متكلم ، مخاطب ، غائب) وزمن الفعل (مـــاض ،

---

(1) – مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، ص : 205 .

(2) – اللغة ، ص 126 .

(3) – ينظر : علم اللغة العام – مقدمة للقارئ العربي ، ص 190.

حاضر ، مستقبل) . وهي متعددة متنوعة مختلفة عددا ونوعا باختلاف اللغات ، فهي شيء نسبي تبعا للغة التي تتصل بها ، ووفقا لفترة ما من تاريخ هذه اللغة ؛ إذ قد ينتهي بعض عناصرها في عصر ما ويظهر غيره .

ويعد سوسير من أوائل اللغويين المحدثين في الغرب ممن اهتموا بالصرف ، فهو يرى أن علم الصرف " المورفولوجيا " يعالج طوائف الكلمات من أسماء وأفعال وصفات وضمائر ، إلخ. ثم عرف البحث الصرفي تقدما ملحوظا على يد اللغوي " ماثيوس " في كتابه (المورفولوجيا) أسهم فيه بشكل كبير في دراسة المورفولوجيا بتحليل اللغة من ناحية الشكل والبنية . كما كان لـ " إدوارد سابير " دور بارز في التحليل المورفولوجي للغة ، حين رأى أن دراسة الشكل اللغوي ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها ، رافضا التقسيم التقليدي لأقسام الكلام واعتبارها (عالميات لغوية) ، مؤكدا أن على الباحث أن يدرك أن لكل لغة أقسامها الخاصة بها .[1]

الوحدة الصرفية / المورفيم (morpheme) :

لقد كان النحو التقليدي مبنيا على أساس أن الكلمة هي الوحدة الأساسية في التحليل اللغوي . ثم ظهر مصطلح المورفيم[2] في اللسانيات الحديثة بعد أن واجهت اللغويين صعوبة تحديد الكلمة بشكل ثابت ومستقر عندما تبنوا المنهج البنيوي الحديث القائم على تجزئة التركيب اللغوي وفق نسق معين .

وهذا الاختلاف ناجم عن اختلاف المدارس التي ينتمي إليها اللغويون الذين تناولوا الكلمة بالتعريف والتحديد[3] ، وتباين طرقهم في التحليل ؛ ما جعل كثيرا منهم يفضل

---

(1) – النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، ص 36 .

(2) – هكذا هو في الإنجليزية morpheme وقد نقل إلى العربية في عدة صور أشهرها " المورفيم " . و " دال النسبة " و " المصرّف " و " الوحدة الصرفية " . ينظر : مدخل إلى علم اللغة . ص 222 . و وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية . ص : 238 .

(3) – حتى إن "جورج مونان " قد أشار إلى أن عدد تعريفات الكلمة قد بلغ في قرن واحد بعد عام 1816 حوالى أربعمائة تعريف في حين اعتبر مالينوفسكي الكلمات " أوهاما لغوية ". ينظر : وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية ، ص : 238 .

إبعادها عن التحليل اللغوي والاستعاضة عنها بمصطلح المورفيم[1]. وقد صرح فندريس بصعوبة تحديد أو تعريف الكلمة في التحليل اللغوي العام ، وقال إن " تنوع الإجراءات الصرفية يجعل تعريف الكلمة يتنوع على حسب اللغات ... وليس للكلمة حد عام يمكن تطبيقه على كل اللغات "[2] ، حيث إن هناك لغات يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لا تتجزأ ، ولغات أخرى تذوب فيها الكلمة على نحو ما في جسم الجملة .

ففي الإنجليزية يشار إلى كلمة (antidisestablishmentarianism) كأطول كلمة يمكن أن يحويها معجمها اللغوي ؛ أي أن الناطق السليقيِّ للإنجليزية يقبل وجود هذه الكلمة بما تحمله من جذر ولواصق مرتبة في نسق معين ، ومعنى ودلالة كل جزء من هذه الكلمة ، (anti-dis-establish-ment-arian-ism) التي تحوي ستة مورفيمات ،كلها مقيدة إلا الثالث منها فهو مورفيم حر يمثل جذر الكلمة [3].

تقسيمات السلسلة الكلامية

يأتي المورفيم ضمن سلسة تقسيمية كبرى تدعى بالمركبات القالبية أو السلسلة الكلامية . وهي عبارة عن تقسيم تدرجي يبدأ بأصغر وحدة لغوية ذات معنى وينتهي بأكبر وحدة دلالية . وقد ذكر كاتفورد [4] (Catford) أن النحو الإنجليزي يميز بين خمس وحدات مرتبة هرميا كما يأتي :

1- الجملة : (Sentence)

2- العبارة : (Clause)

3- المجموعة : (Group)

4- الكلمة : (Word)

5- المورفيم : (Morpheme)

---

(1) - في الفكر اللغوي ، ص 113 .

(2) - اللغة ، ص 122 و 124 .

(3) - Morphological Theory , p : 3 .

(4) - نظرية لغوية في الترجمة ، ج .س كاتفورد ، ترجمة : خليفة العزابي و محيي الدين حميدي ، ص 29 .

وهذه الوحدات تتوزع من حيث مجال درسها بين الصرف والتركيب والدلالـــة ، حيث تدرس (الجملة والعبارة والمجموعة) في التركيب ، وتدرس (الكلمة) في الدلالة، و (المورفيم) في التصريف .

ويعرَّف المورفيم بأنه أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى ، أو وظيفة صرفية في اللغة[1] ، تمثل التحليل المورفولوجي ، من حيث أشكاله المختلفة وكيفية ارتباطه بالكلمات ودوره في تكوين الصيغ أو الأبنية الصرفية . وهو بهذا المفهوم لا يمكن تقسيمه إلى شكل أصغر منه ذا معنى لغوي[2] ، سواء أكان مورفيما حرا أو مقيدا[3] . فمثلا كلمة (الدارسون) تتألف من عدد من المورفيمات هي :" الـــ " التعريفية : مورفيم مقيـــد و " دارس " : مورفيم حر ، هو اسم فاعل بإضافة الألف وكسر ما قبل الآخر و "ون " : تمثل العدد والجنس والإعراب ، وهي مورفيم مقيد . والفرق بين المورفيم الحر والمورفيم المقيـــد أن الأول منهما يصلح أن يقوم بنفسه في الاستعمال اللغوي ؛ بينما الثاني لا بد لـــه مـــن اعتماد، فهو دائما في حالة إلصاق بغيره .

أنواع المورفيم

- يقسم المورفيم إلى عدة أقسام من حيث أشكاله ومبانيه ، و بحسب دلالاته ومعانيه من حيث الشكل والمعنى إلى قسمين رئيسين :

الأول : من حيث الشكل

وهو بدوره ينقسم إلى عدة أقسام :

---

(1) - وهو تعريف بلومفيلد بأنه " the minimal meaningful element " . ينظر : Morphological Theory / Andrew Spencer . p 5

(2) - إذ بالإمكان تقسيمه إلى أجزاء أصغر غير ذات معنى لغوي . حيث يمكن تقسيم المورفيم إلى فونيمات "phonemes" التي هي وحدات التحليل الصوتي .

(3) - معجم اللسانيات الحديثة ، ص 89 .

1- المورفيم الحر : وهو مورفيم اشتقاقي أو معجمي ،كما يسمى مورفيم الجذع ، باعتباره الأساس الذي تنبني عليه اللواصق من سوابق ولواحق وأحشاء . وهو يصلح أن يقوم بنفسه في الاستعمال اللغوي ، كما يمكن جعله في أول الجملة أو آخرها . وعند تنقله تنقل معه المورفيمات المرتبطة به ، مثل (عالم) حيث نقول " هو عالم " ، و" العالم حضر "[1].

2 – المورفيم المقيد : وهو الذي لا بد له من اعتماد على ما سواه من المورفيمات[2] ، فهو دائما في حالة إلصاق بغيره، كمورفيم الجمع (s) في اللغة الإنجليزية في مثل كلمة (books) . وكمورفيم التعريف " ال " في العربية ؛ حيث لا يمكن فصله ونقله من مكان إلى آخر ؛ بل يبقى ملتصقا وملازما للمورفيم الاشتقاقي و المعجمي .

ويقسم المورفيم المقيد من حيث مبناه إلى ثلاثة أقسام تسمى اللواصق (affixes) وهي :

– **السوابق** : وهي تلتصق بأول المورفيم الحر ، مثل المورفيم (un) الذي يدخل على أوائل الكلمات في اللغة الإنجليزية ليفيد النفي والسلب في (unhappy) "غير سعيد" . ومثله في العربية أداة التعريف"ال" ، وحرف المضارعة في (يكتب) ، وهمزة التعدية في (أَجْلَسَ) .

– **الدواخل** : وهي التي توجد وسط مورفيم حر مثل الألف في (عالم) الدالة على اسم الفاعل .

– **اللواحق** : وهي التي تلتصق بآخر المورفيمات الحرة كمورفيم الجمع (s) في اللغة الإنجليزية في مثل كلمة (books) . ومثل مورفيم الإعراب والعدد "ون " في (مسلمون) ، ومورفيم الجنس " تْ " في (ذهبتْ) .

---

(1) – في اللسانيات ونحو النص : د. إبراهيم خليل ، ص : 73 .

(2) – ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، ص : 222 .

3- المورفيم الظاهر : وهو ما له صورة ظاهرة في الكلام . ومعظم المورفيمات من هذا الصنف .

4- المورفيم الخالي : وهو ما ليس له علامة ظاهرة ، ويرمز له في التحليل اللغوي بعلامة (0) ، مثل مورفيم التذكير والإفراد في (كاتب) ؛ بخلاف مورفيم التذكير والجمع "ون" في (كاتبون) . فالمورفيمات الخالية أشار إليها "فندريس" بدوال النسبة الصفرية ، وقال "إنه في الميدان الصرفي تلعب درجة الصفر دورا هاما . والقيمة التي تملكها هي قيمةُ تقابلٍ على وجه الخصوص ... وفي اللغة تعتبر دالة النسبة الصفرية دالة نسبة كغيرها من دوال النسبة "[1].

مفهوم الصفر بوصفه عنصرا لغويا :

ظهر مفهوم " الصفر " في الوصف اللغوي الحديث كعنصر لغوي على يد بلومفيلد[2] في كتابه الشهير ، اللغة (language) ، الذي تناول فيه بالتحليل نحو الانجليزية وصرفها متأثرا بالتفكير اللساني الهندي القديم ، حيث إن " بانيني " في وصفه الصرف الهندي آنذاك قد أوجد رمزا جديدا يشير إلى الحذف [3] ، وهو ما سماه بلومفيلد لاحقة الصفر .

وقد واجه أصحاب نظرية الصفر والمؤيدين لها عدة صعوبات من أبرزها عدم الوجود المادي لهذا العنصر اللغوي ما جعل سوسير يصرح بأن اللغة " قد تكتفي أحيانا بالتقابل بين الشيء واللاشيء ". وتقوّت فكرة القيم الخلافية التقابلية ، حيث إن الصفر لا يمكن أن تكون له صورة يتعرف عليها إلا من خلال قيمته .

---

(1) - ينظر اللغة ، لفندريس ، ص : 110 .

(2) - ليونارد بلومفيلد ، أصدر في أمريكا كتابه "مقدمة إلى دراسة اللغة" عام 1914 ، ثم راجعه وغيره سنة1933 وسماه اللغة بعد اتصاله وتأثره بالمذهب السلوكي في علم النفس ، الذي كان مزدهرا في الثلاثينيات من القرن الماضي .

(3) - ينظر : أئمة النحاة ، ص 21 و 92 . ومدخل إلى علم اللغة ، ص 250 حيث يقول المؤلف " إن من أعظم ما أبدعه بانيني من مفاهيم مفهوم الصفر اللغوي " ، ومثل له بالفعل الماضي في العربية ، تكون دالة الجنس فيه التاء في آخره وجودا وعدما ، فوجودها علامة تأنيث وعدمها علامة تذكير .

ويرى الآخذون بفكرة "عنصر الصفر" هذه أن الباحث " قد تدفعه الحاجة إلى تأسيس عنصر غير نطقي أو سمعي في نظمه اللغوية المختلفة من صوتية وصرفية ونحوية بغية الوصول إلى حقائق ونتائج بصورة سهلة دقيقة "[1] .

الثاني : من حيث المعنى

ويشمل الأنواع التالية من المورفيمات :

ـــ مورفيم الجنس : وهو الدال إما على مذكر أو مؤنث . فمورفيم التأنيث في (كتبتْ) هو التاء ؛ بينما نجد أن مورفيم التذكير في (كتبَ) صفري غير ظاهر .

ـــ مورفيم العدد : وهو الدال إما على مفرد أو مثنى أو جمع ، بحسب اللغة قيد البحث . وقد يكون ظاهرا أو خاليا . فهو في (كاتبون) ظاهر ، وفي (كاتب) خال .

ـــ مورفيم الإعراب :

ـــ مورفيم الزمن :

ـــ مورفيم القرب والبعد :

ـــ مورفيم التعريف :

ـــ المورفيم الاشتقاقي أو مورفيم الصيغة .

ثانيا : التقسيم الصرفي الحديث للبنية الصرفية

دأبت البنيوية كما مر على تجزئة النص اللغوي إلى مكوناته الأساسية وهي الأصوات التي تتشكل عنها المفردات . ولما كان الدرس الصرفي قائما على هذه المفردات التي اصطلح عليها اللسانيون بالمباني الصرفية (morphemes) ، كان لا بد من تقسيمها من حيث أشكالها ومبانيها ، وما تؤديه من وظائف معنوية ، حيث تكون القيم الخلافية هي العامل الأساسي في كل نوع من أنواع التقسيم .

وثمة تقسيمان أساسيان لهذه المباني :

---

(1) – دراسات في علم اللغة ، د . كمال بشر ، ص 183 .

الأول : من حيث نوع الكلمة ، أي تقسيم الكلم من حيث أشكاله وصيغه الأصلية المستقلة المستقاة من المعجم (اسم أو فعل أو حرف إلخ) حسب كل لغة ؛ أي تقسيمه من حيث مبناه .

الثاني : من حيث ما تؤديه المباني الصرفية من وظائف دلالية . وهو تقسيم خاص باللواصق المضافة إلى تلك الأشكال الصرفية المنتمية إلى التقسيم الأول . فمنها دوال العدد والجنس والتعريف والشخص . وهذه المعاني أيضا تختلف عددا حسب اللغات .

1- تقسيم أبنية الكلم Form-classes :

يبدو أن تصنيف أجزاء الكلام لم يكن أمرا من السهل بحيث يمكن القيام به بمجرد إلقاء نظرة وصفية على أي لغة . فلكل لغة خصوصيتها في هذا المجال ، كما أن لكل باحث وجهة نظر وزاوية رؤية قد تختلف عن غيره من الباحثين في اللغة نفسها . وهذه الخطوة قد استوقفت فندريس في معرض حديثه عن أقسام الكلام واصفا إياها بالصعوبة التي تصل حدا يعوق حتى الآن عن الوصول إلى تصنيف مرض لأجزاء الكلام . ووصف التقسيم المطبق حاليا على لغته الفرنسية بأنه تقليد قديم لعمل الإغريق[1] .

يقسم الكلم من حيث أشكاله وصيغه الأصلية المستقاة من المعجم، إلى عدد من الفئات بناء على القيم الخلافية المعتبرة ضمن كل فئة . فالهنود ، كما مر ، قسموا الكلم إلى أربعة أقسام هي : (الاسم والفعل والحرف والأداة) ، والعرب جعلوه ثلاثة : (اسم وفعل وحرف)[2] ، وقسمه اليونانيون في البداية إلى قسمين كما مر في تقسيم أفلاطون ، ثم بلغ عندهم ثمانية أقسام كما هي عند ثراكس . وهذا التقسيم اليوناني ، الذي يبدو أنه تطور إلى عشرة أقسام ، لا يزال معمولا به في الدرس اللساني الغربي .

ويؤكد فندريس على أهمية النظر في خصوصية اللغات حيال هذا التقسيم ، وأنه ليس بالضرورة خضوع جميع اللغات له ، فهو يشكك حتى في صموده لو وضع على محك

---

(1) – اللغة ، لفندريس ، ص 155 .

(2) – وثمة قسم رابع ، هو" الخالفة " منسوب إلى الفراء ، وقيل إنه لابن صابر – وليس ابن جابر – الأندلسي ، كان يطلقه على اسم الفعل . ويبدو أنه خطأ مطبعي ورد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 89 .

الاختبار على اللغة التي وضع من أجلها ، ناهيك عن لغات أخرى كثيرة لا ينسجم معها هذا التقسيم إطلاقا .

ولما كانت اللغات تختلف في خصائصها المفرداتية ، وكان التقسيم الكلمي قائما على القيم الخلافية التي تظهر من خلال العملية التوزيعية للمفردات في الجمل ؛ فإنه من الإجحاف أن تفرض قوالب أو تقسيمات للغة على لغة أخرى . فهناك لغات مثل الإنجليزية والفرنسية والروسية تميز نحويا بين الفعل والصفة ، في حين توجد لغات أخرى كالصينية واليابانية مثلا ليس لديها هذا التفريق والتمييز[1] .

وفي العربية عندما وضع النحاة الصفة ضمن فئة الأسماء كان ذلك مبنيا على أساس القيم الخلافية والتوزيعية الآنفة الذكر . فمادامت الصفة تقبل علامات الاسم وتتناغم استبداليا معه في الجمل ، أدرجت بالتالي في فئة الاسم و لم تجعل قسيما له . نقول (الرجلُ المخلصُ محبوبٌ) و (المخلصُ محبوبٌ) ، حيث تعرب كلمة (المخلص) مبتدأ في الجملة الثانية ، كما أعربت (الرجل) مبتدأ في الثانية . ثم إن الصفة من حيث التعريف تدل على مسمى ليس الزمن جزءا منه ، وهذا هو حال الاسم . وهما كذلك في اللغات الهندية الأوربية ، ما جعل فندريس يقر بعدم إمكانية تمييزها عن الاسم تمييزا واضحا ، فهو يرى أنهما – الاسم والصفة – في اللغات الهندية الأوربية صادران عن أصل مشترك وأنهما في كثير من الحالات يحتفظان بصيغة واحدة [2] .

وقد مضى فندريس في تقييمه لتقسيمات الكلم متتبعا لها ومدرجا بعضها في بعض حتى خلص إلى أن الاسم والفعل هما القسمان الرئيسيان للكلم ، باعتبار أنهما يمثلان وظيفتين مختلفتين جوهريا ، حيث قال : " إذا تابعنا السير في عملية الاستبعاد هذه لم يبق لدينا من أقسام الكلم إلا قسمان : الفعل والاسم . وكل ما عداهما من أقسام ينضوي تحت لواء هذه الثنائية" [3] .

---

(1) - Language and Linguistics , p 109 .

(2) - اللغة ، ص 157 .

(3) - اللغة لفندريس ، ص 158 .

وقد أدرك إفلاطون هذا التقسيم من قبل ، كما مر في الدرس اللساني لدى اليونان .
وأيضا فإن اللغويين العرب قديما بدءا بسيبويه ومن جاء بعده قد فطنوا إلى هذا التقسيم الثنائي ؛ غير أنهم أضافوا إليه الأداة (الحرف) للربط بين هذين النوعين فصار الكلم عندهم بهذا الرابط ثلاثة أنواع .

2- تقسيم أبنية التصريف Inflectional categories

يقصد بأبنية التصريف الفصائل النحوية[1] ، وهي عادة تكون مورفيمات لصقية تؤدي وظائف نحوية إضافية للكلمات . وهذه الأبنية قد تدل على الجنس أو العدد أو التذكير والتأنيث ... إلخ . وهي تختلف عددا واستعمالا من لغة لأخرى .

"Two points may be made in connection with the inflectional categories of traditional grammar . The first is that none of them is truly universal … there are languages without tense ; languages without case ; languages without gender ." (2)

وقد تميز الدرس الصرفي الغربي بتناول هذه الأبنية وفق منهجية جديدة ومصطلحات تمثل حداثة في الطرح والتناول ما جعل عددا من الباحثين العرب يحاول الاستفادة من هذه المنهجية الجديدة وتطبيقها على الصرف العربي[3] . وسأقتصر على أهم ثلاثة من هذه الفصائل التي بحث فيها الغربيون وكانت أكثر شيوعا واستعمالا في العديد من اللغات ؛ وهي النوع والعدد والزمن .

أ - (النوع) (Gender) :

النوع أو الجنس اللغوي من الفصائل النحوية التي أولتها العديد من اللغات اهتماما بارزا من خلال حرصها على وجود علامات دالة ومميزة للأسماء فيها تذكيرا وتأنيثا . فهذا المصطلح يقصد به التمييز النحوي للأسماء والصفات بواسطة أدوات شكلية تلحق آخرها كتاء التأنيث في (شجرة) والألف في (حبلى) ، أو أن تصحب الاسم أداة

---

(1) - ويسميها بعض الباحثين مقولات صرفية ،

(2) - Language and Linguistics , p 113 .

(3) من بينهم د. تمام حسان وأحمد قدور .

تشير إما إلى تذكيره أو تأنيثه في شكل سوابق أو لواحق [1] ، كما هو الحال في الفرنسية .

ومن حيث التذكير والتأنيث ، قسموا اللغات إلى ثلاثة أقسام :

- لغات ذات ثلاث فئات :

كالألمانية والروسية ، مثلا ، حيث تنقسم الوحدات اللغوية فيهما من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث ومحايد ، وهو الذي لا يوصف بتذكير ولا تأنيث . وتستعمل الروسية لتأنيث الأسماء والصفات علامتين ، وهما أيضا علامتان للمحايد هما (o) و (E) .

- لغات ذات فئتين :

منها العربية والفرنسية ، حيث يكون الاسم فيها إما مذكرا أو مؤنثا ؛ فالفرنسية تستعمل دالة تأنيث قياسية هي (e) تلحق الأسماء والصفات . أما العربية فتستعمل أربع علامات لتأنيث الأسماء والصفات[2] ، منها تاء التأنيث في (طالبة) .

- لغات ذات فئة واحدة :

كالإنجليزية التي تخلو معظم وحداتها اللغوية الحديثة من هذا التقسيم . ومع ذلك توجد بها بعض أسماء تؤنث بإضافة اللاحقة (ess) إلى الاسم المذكر ، كما في كلمة (Actor بمعنى " ممثِّل " ، و (Actress) ممثِّلة[3] .

والتمييز بين الأجناس النحوية لا يقوم على شيء من العقل[4] ، إذ ليس بالضرورة أن يتفق الجنس اللغوي باعتباره فئة نحوية مع الجنس الطبيعي "البيولوجي" ؛ وإنما هو راجع لاصطلاح الجماعة اللغوية . فلفظ الشمس مؤنث في العربية يشار إليه بـ "هذه" وتلحق الفعل المسند إليه تاء التأنيث ، والقمر مذكر ؛ بينما في الفرنسية هما على العكس من ذلك ، فلفظ الشمس فيها مذكر يسبق إما بـ (le) أو (de) الدالتين على المذكر ، ولفظ القمر مؤنث فيها ، يسبق إما بـ (la) أو (da) الدالتين على المؤنث .

---

(1) - معجم اللسانيات الحديثة ، ص 51 .

(2) - ينظر : التطور النحوي للغة العربية ، ص 115 .

(3) - مبادئ اللسانيات ، ص 200 .

(3) - ينظر : اللغة ، لفندريس . ص 127 ، و علم اللغة العام - مقدمة للقارئ العربي ، ص 191 .

كما يوجد تصنيف آخر ، هو مظهر خاص للجنس في بعض اللغات ، قائم على التفرقة بين ما هو حي وغير حي لا على التذكير والتأنيث ، كما في بعض اللغات الأمريكية والأفريقية . وثمة لغات أخرى تستعمل جنسا لما هو كبير وقوي ، وجنسا آخر لما هو صغير وضعيف ، كلغة الماساي في شرق أفريقيا [1] .

وقد لوحظ تاريخيا أن الجنس في بعض اللغات قد يتغير ، شأنه شأن الأصوات ومعاني المفردات . فالإنجليزية القديمة كانت تميز بين ثلاث صيغ مختلفة للأجناس . كما أظهر تتبع تاريخ اللغات الجرمانية والرومانية أن الجنس فيها خضع لتغيرات عديدة .

ب – العدد (Number)

العدد من الفصائل النحوية ، و يراد به التمييز النحوي للأسماء والصفات والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من حيث الإفراد والجمع . ويظهر هذا التمييز عادة في شكل لواصق صرفية[2] (affixes) توجِد تقابلا بين كلمتين من الناحية العددية . ففي الإنجليزية ، المورفيم (S) في كلمة (books) "كُتُبٌ " مورفيم مقيد دال على العدد ، به صارت الكلمة (book) دالة على أكثر من كتاب .

وفي العربية نجد مورفيمات خاصة بالعدد تثنية أو جمعا ، كالألف في كاتبان ويكتبان ، والواو في كاتبون ويكتبون . ولكن ، وعلى الرغم من أن الألف في كاتبان ويكتبان متشابهان رسما ونطقا ، وعلى الرغم أيضا من أنهما – أي الألفين – في كلتا الكلمتين تعبران عن العدد " مثنى " ؛ فإن الفرق بينهما يظهر على المستوى النحوي . فالألف في كاتبان مورفيم عدد وإعراب في غيره دال على المثنى والرفع ، بينما هو في يكتبان مورفيم عدد وإعراب في ذاته ، أي أنه كلمة مستقلة لها حالة إعرابية خاصة بها .

فمن الناحية التركيبية تعد " كاتبان " كلمة واحدة ، و" يكتبان " كلمتين اثنتين ؛ أي أن الألف في " كاتبان " علامة إعرابية لا محل لها من الإعراب ، وفي " يكتبان " ضمير

---

(1) – اللغة ، لفندريس ، ص 131 و 132 .

(2) – معجم اللسانيات الحديثة ، ص 95.

في محل رفع فاعل . و" هذا " بالإضافة إلى كونها اسم إشارة ، هي دالة عدد تشـــير إلى الإفراد و " هذان " إلى المثنى و " هؤلاء " إلى الجمع .

وأغلب اللغات تستعمل صيغة واحـــدة للجمـــع[1] في مقابـــل المفـــرد كالإنجليزيـــة والفرنسية[2]، في حين هناك لغات تستعمل ثلاث صيغ للعدد كالعربية ، التي بها المفـــرد والمثنى والجمع (مسلم ، مسلمان ، مسلمون) كما أن هناك لغات أخرى استعملت هذه الصيغ الثلاث قديما ، ثم فقدت استعمال صيغة المثنى بمرور الزمن ، وظلـــت علـــى صيغتي المفرد والجمع . ومن هذه اللغات ، العبرية والسريانية والسنسكريتية والإغريقيـــة القديمة والسلافية القديمة ، التي تزال بعض لهجاتها تستعمله حتى الآن [3] .

وقد أشار فندريس[4] في معرض حديثه عن أهمية المعنى الذي تقدمه فصيلة العدد إفـــرادا وجمعا ، أشار إلى أهمية معنى آخر لهذه الفصيلة تعاني لغته الفرنسية قصورا فيه ، وهـــو معنى الإفرادية ومعنى الجمعية . وهما يختلفان عن مفهوم المعنى الأول ، وقـــال إن هـــذا القصور " نقص كثيرا ما نعاني آثاره " مبرزا جدل النحاة عما يجب أن يكتـــب في التعبير عن "مربي التفاحة" (confiture de pomme) أم "مربي التفاح" confiture) . (de pommes وأرجع هذا الجدل إلى الخلط بين الجمع والجمعي بسبب عدم وجـــود فصيلة نحوية للجمعي في الفرنسية . وفي هذا إشارة إلى أن كلا التعبيرين يؤدي نفـــس المعنى ، والإشكال في أيهما ينبغي أن يستعمل .

أما في العربية فإننا نجد فرقا واضحا بين التعبيرين ؛ إذ اللاحقـــة التـــاء في كلمـــة "التفاحة" دالة عدد للإفراد ، بينما كلمة "التفاح" هي اسم جنس جمعي [5] ؛ حيث إن

---

(1) – يطلق الجمع ويراد به ما زاد عن الواحد . فالمثنى هو في الحقيقة جمع ؛ لكن اصطلح عليه بالمثنى ليقابل الجمع الذي يزيد عن الاثنين .

(2) – لقد قلل فندريس من شأن دالة عدد المثنى حين قال " لا نرى اليوم أي علة لمقابلة التثنية بالجمع " ، ينظر اللغة 134 ومبادئ اللسانيات 183 والزمان الدلالي ص ، 201 .

(3) – ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ، ص 60 . و اللغة ، لفندريس ، ص 133 .

(4) – اللغة ، ص 134 .

(5) – هو ما دل على الجنس متضمنا معنى الجمع ، وله مفرد مميَّز عنه بتاء التأنيث أو ياء النسبة كشجر وشجرة ، وعرب وعربي ، ينظر : نحو اللغة العربية ، د. محمد سعد النادري المكتبة العصرية ، بيروت ، ص : 277 .

مربي أو زارع التفاح من لديه عدد منه ، أما مربي التفاحة فتشير إلى من لديه واحـــدة فقط .

كما أشار إلى قصور عددي آخر في الفرنسية يتمثل في عدم التمييز بين الفرد والجنس، ففي " الحصان يعدو " ثمة احتمالان لمفهوم عدد الحصان ، هل المقصود حصان واحـــد على انفراد ، أم جنس الخيل عموما . وهذا مشكل أيضا في العربية ، حيث إن "ال" في "الحصان" تستعمل للتعريف وتستعمل دالة جنس جمعي ، بعكس التاء في التفاحة . فـــ "ال" في الحصان محتملة للمعنيين فيحتاج إلى السياق هنا ليتحدد أحد هذين المعنـــيين . وهناك العديد من اللغات تفتقد عبارة مطردة تعبر عن المعاني المستفادة من فصيلة العدد ، كاللغات الهندية الأوربية .

ج – الزمن (الصرفي والنحوي) :

تعتبر فصيلة الزمن ذات تعلق بالفعل من حيث صيغه التصريفية ودلالاته الزمنيـــة . ويفرق بعض اللغويين المحدثين بين مصطلحي " الزمان " و" والزمن " ، الأول تحسب به الساعات والأيام والشهور ، وهو يقابل الـــ (Time) في الإنجليزية ، والثاني يعبر عنـــه بالصيغ الصرفية والسياقات اللغوية ، ويعرف في الإنجليزية بالـــ (Tense) ، الذي يطلق عليه عادة الزمن النحوي ، مع قصد الجانب الصرفي فيه ، نظرا للتداخل المعروف بـــين مصطلحي الصرف والنحو وشمولية الثاني للأول عند الإطلاق لدى النحاة .

فالزمن الصرفي تكون الصيغة فيه هي المحدد الزمني من خلال جـــداول التصـــريف الفعلي عن طريق اللواصق ، وعادة ما يوصف هذا الزمن خارج السياق . فصيغة الفعل (work) في الإنجليزية دالة على معنى الزمن الحاضر ، وبإضافة اللاحقة (ed) تصـــبح الصيغة الجديدة (worked) دالة على الزمن الماضي . واللغة العربية وشـــقيقاتها علـــى العكس من ذلك ، حيث تتحول دلالة الزمن بالصيغة من الماضي إلى الحاضـــر بإضـــافة أحد أحرف المضارعة (أنيت) في أول الفعل من (ذهب) إلى (يذهب) .

أما الزمن النحوي ، فتلعب التراكيب الإسنادية والقرائن السياقية دور المحدد الـــزمني فيه . فهو زمن لا يوصف إلا داخل السياق[1]. فالزمن في قولك لمريض (شـــفاك الله) زمن مستقبل على الرغم من أن صيغة الفعل في الماضي . فالسياق أو قرينة الحال الدعائية هي التي جعلت دلالة الفعل للمستقبل[2] .

ومع ذلك ظل التقسيم الثلاثي للأزمنة في العربية سائدا وقائما في أغلبه على الصيغة مع وجود أزمنة نحوية في ثنايا التأليفات التي يزخر بها تراث العربية . لكـــن تـــأثر بعـــض اللغويين العرب المحدثين باللسانيات الحديثة وتطبيقات الزمن النحوي على عديد اللغات، جعلهم يعمدون إلى إعادة تصنيف قواعد العربية وفق اللسانيات الحديثة ورمي النحـــاة الأقدمين بالقصور في المنهجية التي اتبعوها في تصانيفهم وتبويبـــاتهم . يقـــول د. تمـــام حسان: " إن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي إذ كان عليهم ... أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي وينسبوا الزمن النحـــوي إلى مطالـــب السياق "[3].

وفي الحقيقة ، إن العربية غنية جدا بالتنويعات الزمنية ودلالاتها ، فلا داعي لرميهـــا بالقصور عن مجاراة اللغات الأخرى أو بالأحرى محاولة تطبيق ما في تلك اللغات برمتـــه على اللغة العربية .

فقصرهم الزمن في تصنيفاتهم على الصيغ الثلاثة كان ناجما عن المنهج الذي اتبعـــوه إذ ذاك في رصد الظاهرة اللغوية وتقعيدها ، ولا يعني أنهم كانوا غير مـــدركين للـــزمن السياقي وتنويعاته ، فهذا " برجشتراسر " المستشرق الألماني قد وصف اللغة العربيـــة في معرض حديثه عن دلالات الزمن فيها بأنها أكمل اللغات السامية وأتمها في هذا الباب ؛ أي معاني الفعل الوقتية وغيرها ، وقال : " إن مما يزيدها تميزا تخصـــيص أبنيـــة الفعـــل وتنويعها بواسطتين إحداهما اقترانها بالأدوات نحو (قد فعل) (سيفعل) (لن يفعـــل) والأخرى تقديم فعل (كان) نحو (كان قد فعل) ، فكل هذا ينوع معاني الفعل تنويعا

---

(1) – ينظر : مبادئ اللسانيات ، ص 202 .

(2) – الزمان الدلالي ، د. كريم زكي حسام الدين ، ص 208 .

(3) – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 243 .

أكثر بكثير مما يوجد في أي لغة كانت من سائر اللغات السامية ، قريبا من غنى الفعل اليوناني والغربي ، أو بالأحرى أغنى منهما في بعض الأشياء "[1] .

فإن لم يكن العرب قد أدركوا دور السياقات والأدوات النحوية في الدلالة الزمنية ؛ فلماذا يقولون إن (لم) في (لم يذهبْ) هي حرف (جزم ونفي وقلب) إن لم يكونوا قاصدين بالقلب أن الأداة – علاوة عن عملها الظاهري بجزم الفعل ، وعملها المعنوي بنفي معناه – تقلب زمن الفعل وتحوله من الحاضر إلى الماضي ، وما معنى أفعال المقاربة والشروع إذن !؟

وهذا أبو الطيب المتنبي قد أشار إلى التنوع الزمني للأفعال بما يدخل عليها من قرائن فقال مادحا سيف الدولة :

إذا كان ما تنويه فعلا مضارعا مضى قبل أن تُلقَى عليه الجوازمُ[2]

في هذا البيت دلالتان زمنيتان ، الأولى أن الفعل المضارع الدال على زمن الحال أو الاستقبال يتحول زمنه إلى المضي إذا دخل عليه جازم مثل (لم) ، الثانية يشير فيها المتنبي إلى قرينة السياق أو الحال ، أي أن الممدوح إذا عزم على أمر بصيغة المضارع الدال على الحال أو الاستقبال مضى ذلك الفعل أي وقع كأنه فعل ماض . ففي قوله : (مضى) تورية، ظاهر اللفظ مضى المتعلق بزمن الفعل الماضي قبل التكلم ، ومعنى خفي بمعنى آكدية وقوع الحدث .

وبالعود إلى الزمن الصرفي نجد أن أغلب اللغات المعروفة تشترك في أنها تحوي ثلاثة أزمنة صرفية هي الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لكن الاختلاف بين هذه اللغات هو في تقسيمات هذه الأزمنة الثلاثة ، وفي طرق التعبير عن كل زمن منها . ففي اللغات الهندية الأوربية تتفرع أزمنة جديدة عن الثلاثة الرئيسية ،كما تركب أزمنة من اجتماع زمنين في صيغة واحدة . فنجد في الإنجليزية مثلا أكثر من وسيلة أو صيغة للتعبير عن كل زمن من الأزمنة الرئيسية الثلاثة . فللتعبير عن الزمن الماضي توجد صيغة " الماضي البسيط " مثل (worked) الدالة على مجرد حدوث الفعل في الزمن الماضي السابق لوقت التكلم.

---

(1) – التطور النحوي للغة العربية ، ص 89 .

(2) – شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، لأبي البقاء العكبري ، دار المعرفة بيروت ، ج 3 ، ص 382 .

وصيغة "الماضي المستمر" (was working) الدالة على حدوث الفعل في الماضي مع تجدده واستمراره . وصيغة "الماضي التام" (had worked) الدالة على أن الفعل حدث في الماضي ثم تلاه زمن ماض آخر ، يستعمل معه عادة في نفس الجملة حيث يكون الماضي التام فيها هو الأبعد والأول حدوثا كما في (He spoke to me after he had phoned you) .[1]

ومن القضايا التي تثير اهتمام اللسانيين حول فصيلة الزمن ، قضية الدلالة الزمنية للحدث من حيث بدايتها ومدة استغراقها ، وما يواجهه الحدث من ناحية استمراره ، وهل يقع مرة أم يتكرر . ففي المثال السابق من الإنجليزية ، ثمة فعلان ماضيان (spoke و (phoned) الثاني منهما وهو المسبوق بالأداة (had) هو الذي يحدث أولا ، حتى وإن تقدم ذكره في الجملة في مثل : He had phoned me before he spoke to you

وحول مجال التعبير الفعلي المطابق لفصيلة الزمن ، اعتبر فندريس[2] أن هذه الفصيلة يشوبها نواح من النقص في حدود تعبيرها عن الدلالة الزمنية . وأشار إلى أن بعض اللغات أحيانا تستعمل صيغا للتعبير عن المستقبل أو الماضي هي ليست للمستقبل ولا للماضي . ومع ذلك ينبغي أن ندرك أن لكل لغة طرقها وأساليبها الخاصة بها في التعبير عن الزمن بتباين أقسامه واختلاف دلالاته تبعا للطرق التي يؤدى بها ، وتجنب البحث عن صيغ تتخذ معيارا يحتذى وتخضع له كل اللغات [3] .

---

(1) – ينظر : قواعد اللغة الإنجليزية د. يعقوب مبارك ، ص 85 .

(2) – اللغة ، ص 137 .

(3) – مبادئ اللسانيات ، ص 210 .

الفصل الثاني

النظام الصرفي للغة العربية عند المحدثين

تمهيد

المبحث الأول : محاولة د. تمام حسان تطبيق النموذج اللساني الغربي على الصرف العربي

المبحث الثاني : محاولات أخرى لتحديث الدرس الصرفي في العربية

تمـــهـــيد

إذا تناولنا النحو بفهومه العام ، يمكن أن نلاحظ أن نصيب الشق الأول منه نال حظا أوفر واهتماما أكبر خاصة من الباحثين المحدثين الذين عمدوا إلى إحداث تغيير في بعض أبوابه ؛ حيث انصب أغلب اهتمامهم على الجانب الإعرابي ؛ نظرا لمـــا عـــدّه المجددون فجوة تتزايد بين اللغة – الصحيحة — ومستعمليها . في حين لم ينل الجانب الصرفي اهتماما موازيا وعملا مستقلا يمكن أن نتلمس منه جهدا لغويا متكاملا يحسب في مجال التحديث[1].

هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الجهود قد ركزت على الجوانب الفرعيـــة ؛ أي أنها اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار ، وكانت بعيدة جدا عن أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعتها مدرسة البصرة أو الكوفة [2]. ومن ثم فـــإن غياب النموذج النظري الشامل والأساس المنهجي لتحديث النحو العربي ، كان له الأثر الواضح في فشل ، بل وتضارب أغلب تلك الجهود والمحاولات منذ بداية القرن الماضي .

وعلى الرغم من أن الموضوع ليس بصدد تسليط الضوء على حركة تيسير النحو والجهود التي بذلت لتقريبه من مستعمل اللغة على كافة المستويات ، لا أرى بأســـا من الإشارة إلى أهم أهداف ودواعي هذه الاتجاهات نحو التيسير . كما ســـنلاحظ أن بعضا من محاولات لغوبينا المحدثين تطبيق اللسانيات الحديثة على اللغة العربية – بما فيها الصرف – لا تصب في تيار هذا التيسير ، بقدر ما هي جهـــود تعمـــد إلى

---

1 – باستثناء محاولة د. تمام حسان الناضجة في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " ، وبعض الجهود الأخرى التي لا تصل إلى مرحلة العمل المتكامل ، مثل جهود د. إبراهيم أنيس ، والمخزومي السامرائي .

2 – يقول الأستاذ عبد الخالق عضيمة مناقشا بعض آراء د. إبراهيم أنيس حول الإعراب الذي وصل الجدل حوله من التخفيف إلى حد الإلغاء : "... وأقام قوانين على الحدس والتخمين لا وجود لها إلا في تخيله وتصوره ثم أراد الاحتكام إليها . وكثيرا ما كان يركن إلى ما يسميه الانسجام ، وإذا سألت ما ضوابط هذا الانسجام وما حدوده ؟ لا تسمع إلا همهمة لا تبين وغمغمة لا تتضح ..." حركة تجديد النحو ، د. إبراهيم زبيدة ص : 294 .

إعادة تنظير الدرس اللغوي في العربية من جديد وفق ما تطرحه هـــذه اللســـانيات الحديثة . فالأستاذ تمام حسان مثلا ، يؤكد أنه صاحب أجرأ محاولة شاملة لإعـــادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه والجرجاني من خلال كتابه اللغة العربية معناهـــا ومبناها ، الذي وصفه بأنه يمثل بداية عهد جديد في فهم العربية الفصحى[1] .

وإذا كان الدافع نحو التيسير أو التجديد ، هو الغموض وأحيانا ما اعتبره البعض تعارضا في بعض الأسس اللغوية التي تم إرساؤها منذ القرون الأولى للتقعيـــد [(2)] ؛ فإن الغاية اختلفت في جانب التنظير . فغاية دعاة التيسير تقريب مستعمل اللغة من لغته سواء في الناحية التعليمية أو الممارسة العملية ، بينما هدف المنظّـــرين الســـعي لوضع اللغة في ميزان الوصف وفق المناهج الحديثة في البحث اللساني ، حيث تدرس اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها[(3)].

أولا– نقد المحدثين للنحو العربي :

تعرض النحو العربي في العصر الحديث لحملات نقدية لم يتعرض لها أي جانب آخر من جوانب اللغة العربية ، فقد هوجم علماؤه ، وسفهت قواعده ومؤلفاته .

ولما ازداد النقد لهذه القواعد والتبرم منها ووصفها بالصعبة والجامدة ؛ برزت جهود على مستوى المؤسسات والمجامع اللغوية في القاهرة ودمشق وبغداد والأردن والرباط للنقد والإصلاح بموضوعية علمية ، وذلك من خلال الجلسات التي كانت تعقدها تلك المجامع والمؤسسات لمدارسة هذا الموضوع . وكان من أبرز الذين نادوا

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 10

2 – كتخصيص بعض الأدوات بمدخولاتها ، فـــ"إن" الشرطية الجازمة مثلا مختصة بالدخول على الأفعال . ولمـــا وجدوا شواهد واستعمالات عديدة دخلت فيها "إن" على الاسم ، اضطروا لتقدير فعل بينها وبين ذلـــك الاســـم ليعرب ذلك الاسم فاعلا للفعل المحذوف ، وجعلوا الفعل المذكور بعد الاسم تفسيرا لذلك المقدر . وكذلك الحال مع "إذا" ، على الرغم من الخلاف في عد الاسم الواقع بعدهما مبتدأ أو مرفوعا بفعل يفسره الفعل المذكور بعـــد ذلك الاسم . ينظر ، النحو الوافي ، عباس حسن ، ج/4 . ص: 425

3 – انظر ص 48 من هذا البحث ، هامش رقم 1 ، حيث بيان معنى " في ذاتها ولأجل ذاتها ".

بضرورة تجديد النحو العربي ، إبراهيم مصطفى ، وعبد العزيز فهمي ، وشوقي ضيف ، ومهدي المخزومي ، وإبراهيم أنيس ، وتمام حسان .

أما مضامين التجديد ، فقد تراوحت بين الإلغاء والاستبدال الاصطلاحي والترميم الجزئي ، في إطار النظرية النحوية العربية ، وبين استثمار النظريات الحديثة لإعادة بناء النحو العربي على أسس شبيهة بما بنت عليه اللغات الطبيعية أنحاءها[1] ، كما تراوحت بين العلمية والموضوعية وبين العدائية والانفعالية . فقد اقترح البعض صرف الممنوع من الصرف ، والتسوية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث ، وأن يظل نائب الفاعل منصوبا وأن يلزم المنادى والمستثنى حالة واحدة ، فيكونان مرفوعين دائما ، أو منصوبين .

ومنهم من اقترح نصْبَ المنادى المعرب مطلقا ، وجعْلَ ضميري الجمع المذكر والمؤنث واحدا ، ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، ورفع الاسم والخبر في جميع النواسخ .

والملاحظ على هذه المحاولات أو المؤلفات النحوية نقطتان مهمتان :

1- : أنها لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعها النحاة القدامى ، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار ؛ فكان غياب النموذج النظري الشامل أهم ما تفتقده هذه الجهود التي حاولت تحديث النحو العربي ، باستثناء محاولة الأستاذ تمام حسان التي تعد أنضج عمل في هذا المجال لما امتازت به من منهجية علمية واضحة ، وشمولها جميع مستويات الدرس اللغوي في إطار وصفي تحليلي .

2- : اهتمام المجددين بالجانب التركيبي للدرس اللغوي ، حيث لم يول غير نفر قليل منهم اهتماما بالجانب الصرفي ، كما سيأتي بعد .

---

1 - جمع نحو .

ثانيا : تحديث الدرس الصرفي

بدأ الدرس الصرفي يأخذ حيزا أكبر واهتماما مستقلا من اللسانيين العرب منذ دخلت الأفكار والمبادئ الوصفية والبنيوية في اللسانيات الغربية إلى العالم العربي في القرن العشرين . ومن أوائل اللسانيين العرب الذين تأثروا بالبحث اللساني الغربي ، د. على عبد الواحد وافي ، من خلال كتابيه (علم اللغة) و (فقه اللغة) اللذين صدرا في عام 1941 ؛ حيث قسم كتابه الأول إلى قسمين أساسيين : الأصوات والدلالة ، جاعلا القسم الدلالي شاملا لأكثر من شعبة دراسية ، من ضمنها علم الصرف Morphology .

ثم قدم د. إبراهيم أنيس في كتابه " **من أسرار اللغة** " ، الذي صدر عام 1950 ، أفكاراً جديدة للبحث اللساني العربي من خلال محاولته معالجة بعض المسائل اللغوية التي وصفها بأنها تمثل مشاكل لغوية تحتاج إلى علاج علمي حديث بعيد عن الجدل العقيم دون تعصب للقديم لقدمه أو الحديث لحداثته[1] . وسيتم التعرض لأهم ما يتعلق منها بالصرف .

وفي عام 1957 أصدر د. عبد الرحمن أيوب كتابا في نقد التراث بعنوان : (دراسات نقدية في النحو العربي) ، دعا فيه إلى دراسة نحو اللغة العربية وصرفها في ضوء المنهج الوصفي الحديث ، بعيدا عن أي تفسيرات أو تأويلات يمكن أن تبعدهما عن الواقع اللغوي .

كما صدر له بحث بعنوان (البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية : دراسة وصفية تاريخية)[2]، تحدث فيه عن الزيادات الإعرابية التي تلحق الاسم وزيادات التثنية والجمع . وتناول فيه أيضا الفعل والعناصر اللصقية فيه ودلالات هذه العناصر ومفهوم الحدث والزمن والجهة ، وغير ذلك .

---

1 – من أسرار اللغة ، د. إبراهيم ، المقدمة ص : 5 .

2 – هذا البحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، الصادرة عن جامعة الكويت . العدد 7 ، م 2 ، ص : 67 – 88 . ينظر : دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص : 67 .

وقد اعتمد د. أيوب في نقده على الوصفية القائمة على تصنيف الوحدات وفق الشكل والوظيفة رافضا التقسيم الثلاثي للكلمة لأنه – حسب رأيه – نفس التقسيم اليوناني القائم على التعليل المنطقي المعتمد على الدلالة دون اعتبار للشكل .

ثم تطور البحث الوصفي في الدرس الصرفي تطورا بارزا على يد د. تمام حسان ، الذي صدر له عام 1958 كتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) انتقد فيه ما وصفه بالجمود والمعيارية التي أصابت التفكير اللغوي العربي القديم بعد أن كان وصفيا في بدايته ، مؤكدا على أهمية المنهج الوصفي في التحليل اللغوي ومواكبته لجميع مراحل التطور اللغوي . لكنه في الوقت نفسه يؤكد أن المعيارية في اللغة مقبولة عندما تكون في موقف المتكلم فقط ؛ رافضا إياها رفضا تاما في حال دخولها البحث اللغوي ، واتخاذها أساسا في التحليل والدراسة[1] .

والملاحظ أن الوصفية التي اعتمدها د. تمام تختلف عن تلك التي تبناها د. أيوب ، حيث إن وصفية الأخير تنتمي إلى المدرسة التحليلية الشكلية الأمريكية التي تحتكم إلى الشكل دون المعنى ؛ بينما وصفية د. تمام تهتم بالمعنى اهتماما بالغا إلى جانب الشكل .

وقد ذكر د. عبد المقصود محمد عبد المقصود في كتابه : (دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية)[2] أن د. تمام اتهم الفكر الصرفي العربي بأنه غارق في المعيارية وبعيد عن الوصفية ، وأورد ردا لـ د. حلمي خليل ينفي فيه عن الصرف العربي ما وصفه به د. تمام من بعد عن الوصفية . والحقيقة أن د. تماما على الرغم من اتهامه الفكر اللغوي القديم بالمعيارية ، لم ينف عنه الوصفية تماما ؛ حيث أشار إلى أن الوصفية كانت موجودة فيه ، واستمرت إلى أن توقف عصر الاحتجاج . فتوقف الاستشهاد والاستقراء اللذان يمثلان الآلة الوصفية في الدراسات اللغوية . يقول د. تمام : " إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة ... ولكن انتهاء عصر الفصاحة حرم

---

1 – اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص : 28 .

2 – ص : 71 .

الدراسات العربية من المادة الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظة "[1] . ويقول في موضع آخر " لقد كانت دراسة اللغة في مبدأ الأمر تدور على تلقي النصوص من أفواه الرواة ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة ... ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف وتنأى إلى حد كبير عن المعيار"[2].

كما انتقد د. كمال بشر التراث الصرفي العربي في كتابه (دراسات في علم اللغة) الصادر عام 1969 ، ولكن بصورة غير مباشرة ؛ حيث إنه اهتم بإبراز جهود اللغويين القدامى مبديا إعجابه بالنتائج التي بلغوها ؛ لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أخطاء منهجية وقعوا فيها [3].

وثمة اتجاه آخر حاول أن يقدم بعدا جديدا للدرس الصرفي الحديث ، تمثل في تأثر الوصفيين العرب بالمنهج البنيوي لدى الغرب ، فامتزجت الوصفية بالبنيوية[4] في دراساتهم وأبحاثهم التي – على الرغم من خلوها من مصطلح البنيوية – كانت قائمة على مناهج علم اللغة البنيوي في التحليل اللغوي .

وظهرت كتب ودراسات تناولت مستويات التحليل اللغوي الفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية . كما ظهرت أبحاث اقتصرت على أحد جوانب هذه المستويات الأربعة . ومن بين الكتب التي تناولت المستويات الأربعة للتحليل اللغوي كتاب (مناهج البحث في اللغة)[5] لـ د. تمام حسان الذي صدر عام 1955 ، حيث استعمل المؤلف مصطلح (مناهج) مرادفا لمصطلح (مستويات) ،

---

1 – اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص : 28 .

2 – المرجع السابق ، ص : 44 .

3 – دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ص : 74 .

4 – سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذا البحث إلى ارتباط البنيوية بالوصفية ، وأنهما أصبحا يمثلان وجهين لعملة واحدة في البحث اللغوي .

5 – ظهر هذا الكتاب بعد كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية على الرغم من تأليفه أولا لأسباب خاصة بالمؤلف ، كما حصل الأمر نفسه عندما ظهر كتابه اللغة العربية معناها ومبناها قبل كتابه الأصول ، والأخير هو السابق في التأليف . ينظر : الأصول لـ د. تمام حسان ، ص : 12 .

وقسمها إلى ستة مناهج هي: الأصوات ، ووظائف الأصوات ، والصرف ، والنحو والمعجم ، والدلالة[1].

ثم صدر لـــ د. محمود السعران عام 1962 كتابه (علم اللغة مقدمـــة للقـــارئ العربي)، تناول فيه أيضا مستويات التحليل اللغوي : الأصوات والصرف والنحـــو والدلالة . غير أنه ضم المستويين الصرفي والنحوي في باب واحد تحت باب (النحو) ، مع ملاحظة أنه أعطى الجانب الصرفي اهتماما أكبر في التحليل مـــن المســـتوى النحوي [2].

وفي عام 1973 أصدر د. تمام حسان كتابه (اللغة العربية معناهـــا ومبناهـــا) ، الذي يعد إضافة بارزة وجهدا مميزا في دراسة اللغة العربية في إطار وصفي تحليلي . وسوف أعرض لهذا الجهد الذي سيكون الجانب الصرفي منه محل نقاش في المبحـــث الآتي من خلال عرض محاولته تطبيق اللسانيات الوصفية الحديثة على الجانب الصرفي للغة العربية ، وبعدها محاولة د. إبراهيم أنيس ، ومحاولة د. مهدي المخزومي .

---

1 – دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص : 77 .

2 – علم اللغة ــ مقدمة للقارئ العربي ، ص : 167 وما بعدها .

المبحث الأول

محاولة د. تمام حسان تطبيق النموذج اللساني الغربي على الصرف العربي

المطلب الأول : د. تمام حسان والبحث اللساني

المطلب الثاني : عمله في مباني التقسيم (أقسام الكلم)

المطلب الثالث : وجهة النحاة في التقسيم الثلاثي

المطلب الرابع : عمله في مباني التصريف

المطلب الأول : د. تمام حسان[1] والبحث اللساني ،

تعلق اهتمام د. تمام حسان بالبحث اللغوي منذ زمن مبكر ، وبالتحديد في عام 1946 حين نال بعثة علمية للدراسة بجامعة لندن التي تحصل منها درجة الماجستير في لهجة الكرنك من صعيد مصر، ثم على الدكتوراه في لهجة عدن.

وربما كانت هاتان الدراستان سببًا للهجوم عليه ؛ وعدِّه من مفضلي العامية على الفصحى .

وقد تنوعت جهود د. تمام اللغوية بين تأليف وتنظير وترجمة لأعمال لغوية عديدة ، كانت ثمرة رحلة علمية لا زالت مستمرة منذ نحو أكثر من 60 عاما .

– أهم مؤلفاته :

أما مؤلفاته فقد انصب أغلبها على تطوير الدرس اللساني وتحديثه في العالم العربي مواكبة للتطور البارز الذي شهدته اللسانيات الغربية في القرن العشرين . وأهم هذه المؤلفات :

---

[1] - ولد تمام حسان عام 1918 بمحافظة قنا أقصى صعيد مصر ، تشبع منذ صغره بتكوين ديني وعلمي رصين . فقد حفظ القرآن الكريم وجوّده على قراءة حفص في عام 1929. ثم التحق بمعهد القاهرة الديني الأزهري في عام 1930 ، ومنه حصل على الشهادة الأزهرية في عام 1934، ثم الثانوية الأزهرية عام 1935. وبعدها التحق بمدرسة دار العلوم العليا عام 1939، التي حصل منها على دبلوم دار العلوم عام 1943. ثم حصل على إجازة التدريس من دار العلوم عام 1945.

– ولم يكد تمام حسان يبدأ حياته العملية معلما للغة العربية ، حتى نال بعثة علمية للدراسة بجامعة لندن عام 1946 ليحصل منها على الماجستير والدكتوراه في علوم اللغة.

– وعقب عودته من رحلته العلمية عُيِّن تمام حسان مدرسا بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة في عام 1952 .

– وفي عام 1965 شغل منصبي رئيس القسم ووكيل كلية دار العلوم، قبل أن يتولى عمادتها عام 1972.

– تولى تمام حسان أمانة اللجنة الدائمة للغة العربية بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية، وانتخب عضوا بمجمع اللغة العربية عام 1980.

– ولا تزال جهوده اللسانية متواصلة في البحث والتأليف، أمد الله في عمره وجعله في خدمة اللسان العربي .

مناهج البحث في اللغة ، واللغة بين المعيارية والوصفية ، واللغة العربية معناها ومبناها ، والأصول ، ومقالات في اللغة والأدب ، والبيان في روائع القرآن ، والخلاصة النحوية . إضافةً إلى عشرات المقالات والبحوث التي نشرت في الدوريات العربية .

– نظريته اللغوية الجديدة

وصف د. تمام حسان نفسه بأنه صاحب أجرأ محاولة لترتيب الأفكار والنظريات اللغوية في اللغة العربية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني ، في كتابه (**اللغة العربية معناها ومبناها**)[1] الذي صدر عام 1973 ، والذي قدم فيه نظرية متكاملة في دراسة اللغة العربية خالف فيها ما استقر عليه اللغويون في هذا الشأن منذ سيبويه إلى الآن ، خاصة في جانبي النحو والتصريف .

ففي الجانب النحوي ، رفض د. تمام نظرية العامل التي بنى عليها سيبويه النحو العربي وتابعه عليها الأولون والآخرون ؛ مقدما طرحا جديدا وبديلا عنه ، سماه " نظرية تضافر القرائن اللغوية ". ورأى أن النظام النحوي يتكون من طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتوكيد والاستفهام والأمر والنهي والدعاء والتمني والترجي والعرض والتحضيض والشرط والقسم والتعجب والمدح والذم ، وطائفة من المعاني النحوية الخاصة ، أو معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية والحالية ، ومجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية . ثم مايقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية ، كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف . وأخيرا القيم الخلافية أوالمقابلات التي تميز بين العناصر السابقة في النظام[2] .

---

1 – ص : 10 .

2 – ينظر ، اللغة العربية معناها ومبناها . ص : 178 .

لقد حاول د. تمام حسان صياغة النظام النحوي العربي على أساس فكرة تضافر القرائن اللغوية في تحديد المعنى وعدم انفراد العلامة الإعرابية به ، بعد أن اعتبرها مجرد قرينة واحدة يمكن أن تختفي في بعض الأحوال ؛ فلا يمكن وقتئذ تحديد المعنى بصورة مؤكدة ؛ ما استلزم في رأيه اللجوء إلى قرائن أخرى توضح المعنى وتجليه .

وأهم القرائن التي حددها الأستاذ تمام هي : { الرتبة – التضام – الربط – الضمائر – البنية – النغمة – أمن اللبس – مستوى الصواب والخطأ – التماثل الصوتي } .

أما في الجانب الصرفي محل الدراسة ، فإنه قدم عرضا للنظام الصرفي للغة العربية مبنيا على قيم خلافية شكلية ووظيفية . ويمكن لهذا النظام – حسب رأيه – أن يمثل في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات طولا وعرضا حتى يبدو النظام كلا مترابطا وفي صورة وحدة عضوية مفردة[1] .

ولكن ، وعلى الرغم من النقلة الذي أحدثها في طريقة التفكير والبحث اللغوي ، ومرور خمسة وثلاثين عاما على صدوره ؛ يبدو أن طريقة العرض أو ربما استعماله لمصطلحات لم تؤلف في الدرس اللغوي العربي جعل حاجزا بينه وبين كثير من الدارسين . فلم يتصد لهذا الكتاب بالبحث أوالتعليق سوى نفر قليل من الباحثين المتخصصين الذين أفادوا من مادته في مؤلفاتهم من دون التعمق في تحليله أو نقده[2].

ومع ذلك ، فالكتاب جدير بمزيد من البحث والدراسة ؛ لما يمثله من إثراء للبحث اللغوي وفق مناهج جديدة في التحليل ، على الرغم من النقد الذي يمكن أن يوجه إليه في بعض جزئياته كما سيأتي عند عرض المحاولة .

---

1 – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، (المقدمة)

2 – منهم د. أحمد قدور في كتابه : مبادئ اللسانيات ، و د. عبد المقصود محمد عبد المقصود في كتابه : دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية . أما د. فاضل الساقي فكان أبرز من تناول جزءا مهما منه بالبحث والدراسة هو الجزء الخاص بأقسام الكلم . وكان ذلك في رسالة دكتوراه أشرف عليها د. تمام حسان نفسه .

والنظام الصرفي عند د. تمام في هذا الكتاب يقوم على ثلاثة أصول هي :

1 – المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى أقسام الكلام أي مباني التقسيم ، وبعضها إلى مباني التصريف ، وبعضها الآخر إلى تصريف الصيغ أو مقولات الصياغة الصرفية.

2 - الصيغ الصرفية – أو المباني – التي يتمثل بعضها في الصيغ المجردة ، وبعضها الآخر في شكل زوائد تلحق الكلمات ، كما تتمثل في دلالة بعض الأدوات .

3 – مجموعة من العلاقات تتمثل في وجوه الارتباط بين المبانى وعدد من القيم الخلافية التي هي وجوه الاختلاف بين هذه المباني[1] .

والأستاذ تمام عندما عمد إلى معالجة النظام الصرفي للعربية كان منطلقا من تقسم الدرس الصرفي الحديث في أكثر اللغات إلى قسمين رئيسيين ، هما:

1 – (مباني التقسيم) 2– (مباني التصريف) .

بالإضافة إلى قسم ثالث سماه (مباني القرائن اللفظية) وهو أقرب إلى المستوى النحوي لاتصاله بالعلاقات التي تنشأ من السياق ، حيث يقول د. تمام : " ومع أن هذا النوع الثالث من المباني لا يساق لبيان معنى صرفي وإنما يساق لبيان علامة نحوية، يعتبر في جملته خارجا عن نظام الصرف ، ولكنه هدية الصرف إلى نظام النحو ؛ إذ أن النحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيرا شكليا عنها إلا فيما يقدمه الصرف لها من المباني والقرائن اللفظية "[2].

ومن أبرز ما قام به في هذا الجانب محاولته إعادة تقسيم الكلام العربي على أساس المبنى والمعنى ، ورفضه التقسيم التقليدي الذي درج عليه النحاة ، والقائم على ثلاثة أقسام ، اسم وفعل وحرف ؛ فأوصله هو إلى سبعة أقسام . كما أنه فرق

---

1 – يستعمل د. تمام مصطلح (المباني) بمعنى (المورفيمات morphemes) . ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 82 .

2 – المصدر نفسه ، ص : 135 .

بين مفهوم الصيغة الصرفية والميزان الصرفي ، بالإضافة إلى إنشاء مبدأ نظري قائم على على تعدد المعنى الوظيفي[1] لحروف المعاني والأدوات والضمائر والمعنى المعجمي للمفردات .

ويجدر التنبيه إلى أن ربط المعنى بالمبنى ليس من ابتكار الدكتور تمام ؛ على الرغم من أنه أفاد من هذا الربط وهذه العلاقة في تحليلاته الوصفية للغة العربية . فابن جني مثلا ، قد أدرك قديما القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يكشفها علم اللغة الحديث ، من خلال تأكيده أن حروف المضارعة – مع تساويها في إفادة معنى الحال أو الاستقبال – لها قيمة أو وظيفة دلالية أخرى ، كالدلالة على الفاعل مثلا ، فالهمزة تدل على أن الفاعل متكلم مفرد ، وهكذا . وقد عقد بابا في كتابه الخصائص سماه "الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني"[2].

إن محاولة الأستاذ تمام حسان طرح تقسيم جديد للكلم في العربية لم تكن بدافع العمل على هدم القديم أو تشويهه ؛ بل بعامل تطوير البحث اللساني ، ومجاراة ما يستجد فيه ، وذلك ملاحظ من خلال تواضعه وثنائه على من سبقه من النحاة في أكثر من مناسبة . ففي معرض حديثه عن كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " يقول : " فلم أعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة "[3] . فنزعته التجديدية لم تمنعه من الاعتراف بفضل وأحقية السابقين بالريادة حيث يقول:" وهذه الشعبة من دراسة اللغة – يعني الصرف – وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما أو حديثا ، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام . وسيظل كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم "[4].

---

1 – سيأتي الحديث عن مفهوم تعدد المعنى الوظيفي في هذا المبحث .

2 – ج / 1 . ص : 237 .

3 – مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان ، 1 / 79 .

4 – اللغة العربية معناها ومبناها . ص : 15 .

وقد يكون الباعث لدى د. تمام في تطوير وتحديث الدرس الصـــرفي العـــربي وإعادة صياغة نظامه وأسسه اطلاعه بما أنجز في اللسانيات الحديثة ، وبخاصة ما قرره فندريس حول القصور الذي قال إنه لا بد أن يكون موجودا في أي نظام صـــرفي لأي لغة مهما بلغت شأوا من التطور والتثقيف[1].

1 - ينظر : اللغة ، لفندريس ، ص : 203 .

المطلب الثاني : عمله في مباني التقسيم (أقسام الكلم)

إن مباني التقسيم أو ما يعرف بأقسام الكلام قد خضعت لمنهجية بحث عند المحدثين تختلف عن الطريقة التقليدية للنحاة العرب السابقين ، الذين قسموا الكلام العربي – كما مر[1] – إلى ثلاثة أقسام هي الاسم والفعل والحرف . لكن هذا التقسيم قد لاقى اعتراضا ورفضا في العصر الحديث من عدد من الباحثين الذين اتخذوا الوصفية منهجا لهم في البحث اللغوي ، محتجين بأن التقسيم الثلاثي هذا تقسيم عقلي[2] لايتطابق والحقائق اللغوية ولا يصدق على جميع اللغات ، وبأن حصر الكلام في ثلاثة أقسام تسبب في ترك بعض أنواع الكلام دون انتساب إلى قسم معين .

كما أشاروا إلى أن اللغة موضوع الدرس ينبغي أن تكون هي المرجع في التقسيم . إذ ما يصدق على لغة قد لا يصدق على لغة أخرى[3] . ومن ثم قدموا اقتراحات عديدة لتقسيمات جديدة تتفق فيما بينها من وجوه وتختلف في وجوه يرى بعض الباحثين[4] أنها ترجع في جملتها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها القدماء .

وخلاصة النقد الموجه إلى تقسيم القدماء : أن حدود كل قسم من أقسام الكلام ليست جامعة مانعة ، وأنهم لم يذكروا الأسس التي اتبعوها في التقسيم . كما أن تقسيمهم الثلاثي اعتمد على المعنى وحده أو المبنى وحده ، وأن قسمتهم الثلاثية كانت متأثرة بالفلسفة اليونانية [5].

---

1 – انظر ص 62 من هذا البحث ، وما أضافه ابن صابر لهذه الأقسام .

2 – يقول د. إبراهيم أنيس : " إن فلاسفة اليونان وأهل المنطق هم من جرهم إلى هذا التقسيم " ينظر كتابه : من أسرار اللغة ص : 238 .

3 – مبادئ اللسانيات . د. أحمد قدور ، ص 158 .

4 – من بينهم ، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود . ينظر كتابه دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 151 .

5 – ينظر من أسرار اللغة ، ص : 238 .

لم يرتض د. تمام حسان التقسيم الثلاثي للنحاة القدامى ، وبين أن بعض النحاة بنى تقسيمه على أساس جانب المعنى وبعضهم جعل أساس تقسيمه على المبنى . وأشار إلى أن التفريق على أساس المعنى وحده أو المبنى وحده ليس هو الطريق الأمثل؛ ولكن ينبغي أن يراعى في التقسيم المعنى والمبنى معا[1].

كان د. تمام قد قسم الكلم في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ، - السابق لكتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) - إلى أربعة أقسام هي : الاسم والفعل والضمير والأداة . ثم أعاد النظر في هذا التقسيم الرباعي ، فأخذ يعيد ترتيب طوائف الكلمات التي نسبها النحاة إلى هذا القسم أو ذاك في ضوء منهجه الاستقرائي المعتمد على بيان السمات الشكلية والوظيفية معا ، فانتهى في مؤلفه " اللغة العربية معناها ومبناها " إلى تقسيم جديد أفاد فيه من الإشارات التي حوتها بعض المصنفات القديمة حول هذه القضية . كما أفاد من اطلاعه على المناهج الحديثة في البحث اللساني .

قسم د. تمام الكلم في هذا الكتاب إلى سبعة أقسام أطلق عليها مباني التقسيم ، هي : **الاسم** ، **والصفة** ، **والفعل** ، **والضمير** ، **والخالفة** ، **والظرف** ، **والأداة** . ثم أخذ يبين ما يندرج تحت كل قسم من هذه الأقسام راصدا ما يتصل بذلك من خصائص وفروق .

وهذه المباني إذا وضعت في محور التصريف[2] ، والسياق النحوي[3] قسم باعتبار النوع إلى: مذكر ومؤنث ، وباعتبار العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، وباعتبار التعيين : إلى معرفة ونكرة ، وباعتبار الصورة الإعرابية إلى معرب ومبني ، وباعتبار الإسناد إلى مسند ومسند إليه .

---

1 - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 87 ، مع أن اهام العرب بإغفال المعاني غير مسلم به ، إذ عقد ابن جني باباً في كتابه الخصائص سماه : بابٌ في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني .

2 - وتسمى مباني التصريف ، التي هي الأساس الثاني للتحليل الصرفي مع مباني التقسيم كما مر .

3 - سبقت الإشارة إلى أن مباني القرائن السياقية لا تساق لبيان معنى صرفي ؛ وإنما لبيان علامة نحوية ، وأنها أقرب في التحليل للمستوى النحوي منه للمستوى الصرفي .

1- الاسم ، (أقسامه وعلاماته)

جعل الأستاذ تمام الاسم أول مباني التقسيم ، وفصل عنه بعضا مما أدرجه النحاة تحته من صفة وضمير وظرف ، وقسَّمه بدوره إلى خمسة أقسام ، هـــي : (أسمـــاء الذوات – أسماء المعاني – أسماء الأجناس– مجموعة من الأسماء المبدوءة بالميم الزائدة – الأسماء المبهمة) .

أ – الاسم المعيّن ، وهو ما يعرف باسم الذات ، والنحاة يسمونه اسم الجثة ؛ أي الذي يطلق على ذات ملموسة محسوسة . ومنه اسم العلم كمحمد وسعيد ، ومـــا وضع للأجسام كاليد والدار والكتاب .

ب – اسم الحدث ، وهو الدال على معنى الحدث ، كالمصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة .

ج – اسم الجنس ، مثل الذهب والخشب . ويندرج معه اسم الجـــنس الجمعـــي كعرب ، واسم الجمع كنساء .

د – الميميات ، وهي طائفة من الأسماء مبدوءة بميم زائدة ، باستثناء المصدر الميمي . ومن هذه الأسماء اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة .

هـــ – الاسم المبهم ، وهو ما دل على غير معين ، كالجهات والأوقات والموازين .

أما العلامات التي وضعها د. تمام ، فهي سمات قال إنها تدل على الاسم . لكنني وجدت أن أغلبها ليست خاصة بالاسم ولا يمتاز بها عما سواه من أقسام الكلم ومن ثم لا يمثل أغلبها قيما خلافية يمكن الاستناد إليها في التفريق بين هـــذه الأقســـام ، وإخراج طائفة من أنواع الاسم وجعلها قسما آخر مستقلا . ويمكن تلخيص تلك العلامات التي أوردها على النحو الآتي :

– **الجر** : وهذا الجر ليس خاصا بالاسم حسب هذا التقسيم . فالصفات والضمائر والظروف يدخلها الجر أيضا (لفظا أو محلا أو تقديرا) . ومن ثم فإن جعله الجر سمة من سمات الأسماء وعلامة على اسمية الكلمة يعد تجوزا ومخالفا لأسس التقعيـــد ، إذا

اعتبره قيمة خلافية (distinctive features) ، كما هو عند النحاة . صحيح أن العلامة ملزومة لا لازمة ، وأنها مطردة ولا يلزم انعكاسها ؛ أي أنه يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم . ولكن ينبغي معرفة أن ثمة فرقا بين قبول قسم من أقسام الكلم علامة ما ، وعدم ظهورها في بعض أفراده أو حالاته ، وبين دخول تلك العلامة في قسم آخر . الأول مقبول تقعيديا ، والآخر غير مقبول[1]. فـ (لم) ، مثلا ، من علامات الفعل إذا وجدت حكم على مدخولها بأنه فعل ، وخلو فعل عنها لا يدل على عدم فعليته . لكن من غير المقبول أن تدخل هذه العلامة على الاسم أو الحرف ، مع الإبقاء على كونها علامة للفعل ؛ كيف والعلامة أسٌّ مميِّز ذو قيمة خلافية في التقسيم !

– **الصيغة** : بمعنى أن للاسم صيغا محددة يمتاز بها عما عداه من أقسام الكلم . فأدنى صيغة له تتكون من ثلاثة أحرف وهو الثلاثي المجرد ، وأعلاها سبعة أحرف وهو الخماسي المزيد بحرفين .

– **قبوله الدخول في جدول الإلصاق** : وذلك في إطار جدول توزيعي . وقد ذكر د. تمام أن الجداول ثلاثة أنواع : (جدول إلصاق ، وجدول تصريف ، وجدول إسناد) . وأن الأسماء تدخل في الأول منها بما يتصل بالاسم من لواصق ، سواء أكانت سوابق أو أحشاء أو لواحق . أما جدول التصريف فيبين ما إذا كان للفعل الماضي مثلا صيغة أخرى كالمضارع والأمر ، وكذلك تحويل الصفة من نوع إلى آخر كاسم الفاعل واسم المفعول . وجدول الإسناد يتعلق بإسناد الفعل إلى الضمائر. فالأفعال عنده تدخل الجداول الثلاثة . أما الصفات الخمس (المشتقات) فإنها تدخل جدول الإلصاق والتصريف فقط . بينما الأسماء يقتصر دخولها على جدول الإلصاق . وهذا الاقتصار لا يشاركها فيه لا الأفعال ولا الصفات . لكنه ربما نسي أنه أدرج قسمين من الأسماء في جدول التصريف هما اسم الحدث

---

1 – ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 1 / 46 .

والميميات [1]، وهما عنده من قبيل الأسماء ؛ فكيف يكون حينئذ جدول الإلصاق علامة مميزة للاسم !

– **التنوين** : ولست أدري لم أشار إليه بالرسم الإملائي ! على الرغم من عدم وجود تلك النون المنطوقة إملائيا أصلا ؛ بل يشار إليها بإحدى الحركات الثلاثة . أما هذه العلامة فلم يقصرها هي أيضا على الاسم بل أشرك معه فيها الصفة .

– **التضام** : وهو يختلف عن الإلصاق ، حيث إن التضام هو تطلُّبُ إحدى الكلمتين للأخرى من دون أن يكون هناك اتصال لصقي بينهما . فالعلاقة بين ياء النداء ، مثلا ، والمنادى علاقة تضام[2].

– **دلالته على مسمى** : بحيث يمتاز الاسم عن باقي أقسام الكلم بالدلالة على مسمى . فالصفة تدل على موصوف ، والفعل على اقتران زمن وحدث ، والضمير على مطلق حضور أو غيبة .. إلخ .

– **دلالته على الحدث** : حيث إن الفعل دال على اقتران الحدث بالزمن ، والصفة دالة على موصوف بالحدث .أما اسم الحدث الذي هو أحد أقسام الاسم والذي يضم أنواع المصادر فهو دال على الحدث وحده . والملاحظ على هذه العلامة أنها علامة جزئية ، أي أنها لا تنسحب على الاسم بعمومه ؛ حتى يقال إنها سمة وعلامة مميزة له ، وإنما تخص أحد أنواع الاسم وهو اسم الحدث .

– **قبوله التعليق** : وقصد به العلاقات النحوية التي هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية . فمن جهة الإسناد أكد أن الاسم بجميع أنواعه يقع موقع المسند إليه . غير

---

1 – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 93 .

2 – لقد جعله د. تمام أهم وأخطر عناصر السبك في معرض حديثه عن قرائن الإفادة . وفرّعه إلى ثلاثة أفرع : هي التلازم والتنافي والتوارد . فالمقصود بالتلازم افتقار أحد العنصرين في الكلام إلى الآخر أو اختصاصه به ؛ وأما التنافي فعكسه ، حيث تأبى الكلمة أن تضام الأخرى ويتمثل في قول النحاة "لا يجتمع كذا وكذا " كعدم قبول الضمير الإضافة ، أما التوارد فله علاقة بأصل الوضع ومناط المعنى الأصلي ، أي خاص بالعلاقات المعجمية . ينظر تفصيله في كتابه مقالات في اللغة والأدب ج/1 ص: 257 ، وج/ 2 ، ص 184

أن أحد أنواعه وهو اسم الحدث قد يقع موقع المسند إذا أضيف إليه عنصر الزمن ــ طبعا خارج الصيغة .

وقد مر في النقطة السابقة أنه جعل اقتران الحدث بالزمن هو المدلول الأساسي للفعل . فلهذا استثنى اسم الحدث في هذه الحالة وقال : " ومن هنا يقع المصدر مسندا كما يقع الفعل"[1]. أما من جهة التخصيص التي هي عبارة عن علاقة دالة على التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد إلخ .. ؛ فقد أقر بأن الصفات والضمائر والظروف تشارك الاسم فيها . كما صرح بمشاركة الصفات والضمائر والظروف للاسم في علاقة النسبة التي تنشأ بحروف الجر أو الإضافة .

والملاحظ أن ما ذكره بخصوص تميز الاسم أغلبه متداخل مع بعض ، مع كثرة الاستثناءات التي ينبغي أن تقل قدر الإمكان عند التقعيد .

2– الصفة ، (أنواعها وعلاماتها)

وهي المبنى الثاني من مباني التقسيم ، وتعرف بأنها مبنى صرفي عام ، تدل على الموصوف بالحدث .

وللصفة معنى صرفي عام أو رئيسي ، ومعنى صرفي خاص[2]. فالاتصاف بالحدث هو المعنى العام لها ؛ أي هو وظيفة الصفة الرئيسية . وأما المعنى الخاص فمن حيث علاقة الصفة بالموصوف على سبيل التجدد والانقطاع مثلا ، أو الثبوت أو المبالغة ؛ إذ لكل منها معنى خاص تؤديه ، كما سيأتي .

والنحاة القدامى يطلقون على هذا النوع " المشتقات " . وهي عندهم ضمن قسم الأسماء . ولذا فهم قد أطلقوا عليها اسما عند اقترانها بالفاعل أو المفعول ؛ فيقولون اسم الفاعل واسم المفعول ، والدالة على المبالغة سموها صيغة ، والمشبهة سموها صفة . وكل ذلك اصطلاح منهم .

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 96 .

2 – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل الساقي . ص : 221 .

أما الأستاذ تمام فقد التزم تسميتها كلها بالصفة نظرا لجعله إياها قسما مستقلا عن الأسماء . فهي عنده : (صفة الفاعل – صفة المفعول – صفة المبالغة – صفة التفضيل – الصفة المشبهة) .

والذي جعله يجزم باستقلاليتها عدم دلالتها على مسمى – حسب رأيه – وأنها تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث ، مستدلا بما ذكره الأشموني عند تعرضه لهذه المشتقات الخمسة في شرحه على ألفية ابن مالك ، معرفا الصفة المشبهة بأنها : " ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث "[1]. فخلص إلى أن (المشتقات) أو ما سماه الصفة لا تدل على مسمى بها ، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث ؛ ومن ثم تكون خارجة عن تعريف النحاة للاسم الذي قيدوه بما دل على مسمى[2].

والذي أطمئن إليه أنها ليست خارجة عن تعريفهم للاسم . فهي عندهم دالة على معنى وغير مقترنة بزمن ، وتقع موقع الأسماء في السياقات النحوية المختلفة . وهم – وإن لم يقولوا إنها دالة على مسمى – يعرفون هذه المشتقات بأنها صفات دالة على موصوف[3] ، إما على سبيل الثبات كالصفة المشبهة أو الطرو كباقي المشتقات .. ثم ما الفرق بين (لاعب) و (ملعب) ؟ أليست الأولى دالة على مسمى متلبس بصفة اللعب ، والثانية على مكان وقع فيه اللعب ؟ فالحدث ، الذي هو اللعب تلبس بشيئين الأول ذات والثاني مكان ، الأول على سبيل وقوعه منه والثاني وقوعه فيه . فلمَ تجعل (ملعب) وهي اسم مكان أحد أنواع الاسم ، و (لاعب) وهي اسم فاعل قسما آخر للكلم غير الاسم ؟

ومن حيث مبنى ومعنى هذه الصفات ، لم يأت د. تمام بجديد عما ساقه النحاة إلا في استنتاج بعض القيم الخلافية من حيث ما تدل عليه من معان .

---

1 – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج / 3 ، ص : 3 .

2 – اللغة العربية معناها ومبناها . ص 99 .

3 – حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ،لابن هشام . ص : 346 .

فبالبنسبة للمباني ذكر أن لكل صفة صيغا خاصة بها . وليس ذلك بجديد ؛ فالنحاة يسمونها أصلا صيغا ويقولون صيغ المبالغة ، وبعضهم يسميها أمثلة[1].

ومن حيث المعنى فقد أقر أن الأشموني ذكر الفرق بين معاني هذه الصيغ ؛ وأنه ارتأى وصفها على الطريقة الحديثة القائمة على القيم الخلافية بين معانيها ، كالانقطاع والتجدد في صفة الفاعل والمفعول ، في مقابل الدوام والثبوت في الصفة المشبهة . وكالمبالغة في صفة المبالغة في مقابل مجرد الوصف فيما عداها .

أما العلامات التي تميزها عن غيرها من أقسام الكلم ؛ فقد أشار إلى أن بعضها راجع للمبنى وبعضها الآخر راجع للمعنى . ومن أهم ما ذكره من علامات :

– **قبولها الجر لفظا** . وقال إنها تشارك الأسماء في هذه العلامة ؛ بل أكد أن شبهيتها للاسم جعلها تأبى ما يأباه الاسم من جزم وسكون .

– **أن لها صيغا خاصة بها مشتقة من أصولها** ؛ لكنه أقر هنا أيضا بتوافقها مع الاسم في بعض الصيغ ، وأن المخرج من ذلك يكون بالنظر فيما إذا كان للصيغة فعل من نفس المادة فيحكم بكونها صفة ، وما ليس له فعل من مادته فهو اسم . ومثل لذلك بأمثلة كثيرة . فالصيغة (فَعْل) يأتي على وزنها الاسم كفلس ، ويأتي على وزنها أيضا الصفة كسهل ، فـ (سَهْل) مادة فعلها سَهُل وبالتالي يحكم بأنها صفة . وكلمة (فَلْس) ليس لها فعل، فيحكم باسميتها . وعلى هذا فهل نحكم على الكلمات (عَيْش) و (بَيْع) و (قَوْل) بأنها واقعة جميعا في نطاق الصفة ؛ إذ لكل منها فعل : الأولى عاش والثانية باع والثالثة قال !؟ لذا فإن هذه العلامة أيضا ليست مطردة .

– **أنها قابلة للدخول في جدولي الإلصاق والتصريف** . وهو مكرر عن النقطة السابقة كون الصفة لها أصل اشتقاقي . وقد مر معنى الإلصاق والتصريف عند ذكر علامات الاسم ، وكيف أن الأسماء لا تدخل إلا جدول الإلصاق ، وأن الصفة تدخل التصريف والإلصاق كما سيأتي في النقطة التالية .

---

1 – ينظر المرجع السابق . ص : 350 .

– **قابلية الصفة للإلصاق** . وتشترك مع الاسم في هذه العلامة ؛ إذ كلاهما يقبل الجر والتنوين وأل والإضافة .

– **من حيث التضام** ، تختلف في بعض النواحي عن الاسم وتختلف في نواح أخـــرى عن الفعل . وهو السبب الذي قال إنه جعله يفردها قسما مستقلا من أقسام الكلم . فهي تلتقي تضاما مع الاسم في قبول النداء ، وكونها تقع مسندا إليه ، وفي وقوعهـــا مضافا أو مضافا إليه . كما تلتقي تضاما مع الفعل في وقوعها مسندا وكونها متعدية أو لازمة . ومن حيث ضميمة الإضافة ، فإنها لا تكون فيها معنوية كما في الاسم ، وإنما دائما لفظية . أما ضميمة التنوين فهي في الاسم للتمكين ، وفي الصفة مجرد ظـــاهرة شكلية ذات وظيفة عدمية ؛ أي أن التنوين في الصفة يفيد سلب معنى الصلة والإضافة عنها وقصر الصفة على زمن الحال أو الاستقبال دون الماضي[1]. وقرر على ضوء ذلك أن مشابهتها للأسماء يبعدها عن أن تكون فعلا ، وشبهيتها للأفعال يبعدها عن الأسماء ومن ثم تكون قسما قائما بذاته .

وقد جعل الأستاذ تمام " أل " الداخلة على الصفة موصولة ، لتكون عاملا من عوامل التفريق بينها وبين الاسم حيث إن الداخلة على الاسم تفيد التعريف. وتبعه في ذلك د. فاضل الساقي الذي أكد امتناع كون أل الداخلـــة علـــى الصـــفة أداة تعريف . وهذا التفريق قد ذكره اللغويون والنحاة القدامى ؛ لكنهم كانوا يفرقـــون بين العامل وغير العامل من هذه الصفات (الأسماء المشتقة) . ثم إنهم حتى عنـــدما قالوا بموصوليتها حين دخولها على العامل منها ، لم يجعلوها كالأسماء الموصـــولة في الاسمية ، ولا جعلوا لها جملة صلة ، ولا جعلوا الإعراب واقعا عليها ؛ وإنما عدوهما كلمة واحدة . واعتبروا (أل) موصولة في المعنى دون الشكل . أي أنهـــا تـــؤول بموصول . وقد ذكر ابن هشام في شروط عمل اسم الفاعل أنه يعمـــل مطلقـــا إذا دخلت عليه (أل) ماضيا وحالا واستقبالا . وعلل ذلك بكـــون (أل) في هـــذه الحالة موصولة ، مشيرا إلى وجود معنى الفعلية الحدثية فيها في المثال الـــذي أورده "

---

1 – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص :223 . واللغة العربية معناها ومبناها ص : 203 .

جاء الضارب زيدا " ومؤوِّلا إياه بمعنى : جاء الذي ضرب زيدا . وسيبويه من قبلُ قد عقد بابا سماه (بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلةِ الذي فعَلَ في المعنى ، وما يعملُ فيه) وذكر فيه أن (أل) في مثل هذا الموضع – أي في اسم الفاعل – ليست موصولا ، وإنما في معنى الموصول حيث قال : " وذلك قولك (هذا الضارب زيدا) فصار في معنى (هذا الذي ضرب زيدا) وعمل عمله[1]".

ومع ذلك فإنه لا يستوي مدلول (أل) في اسم الفاعل (الكاتب) في جملتي : (حضر الكاتبُ درسه) و (مررت بكاتب المحكمة فقال لي الكاتب من تريد ؟) فـ (أل) في المثال الأول فيها معنى الموصولية ، وفي المثال الآخر هي تعريفية ، لأنها عهدية . يقول الكفوي : "واعلم أن أل التعريف إما عهدية وإما جنسية "[2].

ويقول السجاعي في حاشيته على شرح قطر الندى معلقا على لفظة (أل) الداخلة على اسم الفاعل بأنها الموصولة ، لكنه زاد أنها :" متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ألا يعمل شيئا – يعني اسم الفاعل – "[3]

وإذا كانت (أل) الداخلة على هذه المشتقات ليست تعريفية ، فلماذا يشترط في النعت أن يكون معرفة إذا كان المنعوت معرفة ، كما في قولنا : (حضر محمد المجتهد) ؟

فإن قيل إن (أل) هنا موصولة ، والموصول معرفة ؛ قلت إنه لم يقل أحد بأنها اسم موصول كما مر ، وإنما قالوا موصولة أي تأويلا . وقد أكد ذلك الكفوي بقوله : " اللام في المشتقات بمعنى الذي ولهذا فسروا (الظالمين) بالذين ظلموا "[4] . وقال : " الخلاف في كون اللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول أو حرف

---

1 – كتاب سيبويه ، 1 / 181

2 – الكليات للكفوي ، ص : 165 .

3 – حاشية السجاعي على شرح قطر الندى . ص 346 .

4 – الكليات . ص : 1060 .

تعريف إنما هو إذا كان فيهما معنى الحدوث نحو : المؤمن والكافر فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا "[1].

ثم إذا جعلنا (أل) موصولة على الرأي الحديث ؛ تصبح كلمة (مجتهد) في الجملة السابقة صلة ، وفي كل صلة ضمير يعود على الموصول . و د. الساقي في حديثه عن الاسم الموصول يؤكد أن هذه الصلة – أيَّ صلةٍ – تحمل ضميرا يعود على الموصول[2] ؛ فهل يعود الضمير المستتر في (المجتهد) على أل ؟ ألا يرجع النحاة هذا الضمير أو العائد إلى الاسم السابق ؟ ومن ثم فإن د. تماما وتلميذه د. الساقي لا يمكنهما القول بعود هذا الضمير على (أل) ، على الرغم من أن المقدمات التي ذكراها تلزمهما القول به .

ودليل آخر هو أن الاسم المفرد لا يكون صلة ، ما ذكره الأنباري من أن الصلات لا تكون إلا جملا ولا يجوز أن تكون مفردة ؛ " لأن أسماء الصلات إنما أدخلوها في الكلام توصلا إلى الوصف بالجمل ، كما أتوا بـ " ذي " توصلا إلى الوصف بالأجناس ...."[3].

أما الإضافة التي عدها الأستاذ تمام لفظية كما أشرت سابقا فهي ليست دائما لفظية ؛ إذ قد تكون معنوية إذا لم يقصد بها الحدث وصارت أقرب إلى كونها دالة على مسمى . فثمة فرق بين (كرمَتِ المدْرَسَةُ معلميها فقط) وبين (كرمت المدْرسَةُ معلمي طلابِ السنةِ الأولى) . في الجملة الأولى الإضافة قريبة من المعنوية على سبيل الاختصاص ، وفي الثانية الإضافة لفظية . ومعلوم أن التي تكون على نية الانفصال هي اللفظية ، وتكون في المشتق دون الجامد .

– **أنها تدل على الموصوف بالحدث** ، لا الحدث نفسه كالمصدر ، ولا اقتران الحدث بالزمن كالفعل ، ولا مطلق مسمى كالاسم .

---

1 – الكليات . ص : 1023 .

2 – أقسام الكلام العربي . ص : 246 .

3 – أسرار العربية ، للأنباري ، ص : 264 .

– **قبولها معنى الزمن النحوي** الذي يكون في السياق دون الزمن الصرفي الذي تفصح عنه الصيغة . فالصفة تخالف الاسم هنا من حيث قبولها الزمن النحوي وتعري الاسم عن الزمن مطلقا ، وتخالف الفعل من حيث عدم قبولها الزمن الصرفي وقبول الفعل للزمن الصرفي والنحوي كليهما.

– **وقوعها مخصِّصا لغيرها ومخصَّصا بغيرها** . والتخصيص عند د. تمام علاقة سياقية أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن أخص منها ، كالإسناد مثلا [1]. فالصفة تقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة تشبه وظيفة الفعل في التعليق كأن تطلب مسندا إليه أو تكون خبرا لمبتدأ . كما تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون مبتدأ أو فاعلا كالاسم . فهي من هذه الناحية تشبه الفعل من جهة والاسم من جهة اخرى .

3 – الفعل وعلاماته ،

والمبنى الثالث من مباني التقسيم الفعل . وهو كلمة تدل على حدث مقترن بزمن . ومبانيه هي : (الماضي والمضارع والأمر) . وهي الأقسام التي نص عليها النحاة القدامى . ولكل مبنى معنى هو الزمن الخاص بالصيغة على المستوى الصرفي .

وليس ثمة جدل أو اختلاف لدى القدامى أو المحدثين في جعل الفعل أحد أقسام الكلم . لكن المحدثين عند تعرضهم لهذا القسم ركزوا على الحديث عن دلالته الزمنية ، وقالوا إن للفعل دلالتين زمنيتين : إحداهما تكون على المستوى الصرفي من خلال شكل الصيغة ، والأخرى على المستوى النحوي تفهم من مجرى السياق . واتهم بعضهم النحاة القدامى بأنهم قصروا اهتمامهم على الزمن الصرفي مهملين الجانب النحوي فيه الذي ينوع الدلالة الزمنية للصيغ حسب القرائن السياقية .

وقد أطلق بناء على ذلك عدد من الباحثين دعوات إلى دراسة الزمن في اللغة العربية وإعادة النظر فيما قرره النحاة بشأنه ، منهم د. إبراهيم أنيس الذي قال إنهم

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها . ص 194 .

كانوا "يربطون ربطا وثيقا بين الصيغة والزمن ، فيقسمون الأزمـــان إلى ثلاثـــة : الماضي والحالي والمستقبل مكتفين بتلك الأزمنة الأساسية"[1].

أما الأستاذ تمام فقد وصف قول النحاة : "والزمن جزءٌ منه" بأنه قول مقبول علـــى المستوى الصرفي فقط[2] . وأما د. فاضل الساقي ، فعلى الرغم من اهامه هو أيضـــا النحاة بعدم الاهتمام بتحديد المعاني الزمنية ، لأنهم لم ينهجوا – حسب رأيه – نهجا سليما يوضح الواقع الدلالي لما تفصح عنه الكلمات في السياق من معنى الزمن ؛ قد أقر أن السابقين فطنوا إلى شيء من تحديد المعاني الزمنية في أوجه استعمال الفعل ؛ واعتبرها نتفا مفرقة في كتب النحو القديمة يمكن أن تكـــون صـــالحة لأن تمثـــل في مجموعها مادة مفيدة في توضيح وجوه الدلالات الوظيفية على معنى الزمن[3].

وقد ذكر الأستاذ تمام عددا من السمات تجمع بين المعنى والمبنى لتمييز الفعل عـــن بقية أقسام الكلم .

وأهمها :

– اختصاصه بقبول الجزم . وهذه السمة قد ذكرها النحاة قديما ؛ حيث يقول ابـــن مالك :

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

– أن له صيغا قياسية خاصة به ، منها أبواب الفعل الثلاثي الستة ، وأخرى لمـــا زاد عن الثلاثة . كما أن ثمة صيغا للمبني للمعلوم ، وأخرى للمجهول .

– قبوله عددا من اللواصق ،كالضمائر المتصلة والســـين ولام الأمـــر وأحـــرف المضارعة .

– قبوله عددا من الضمائم مثل لم وسوف .

– عدم قبوله الجر .

---

1 – من أسرار اللغة ، ص : 143 .

2 – اللغة العربية معناها ومبناها . ص: 104 .

3 – أقسام الكلام العربي . ص : 232 وما بعدها .

- قبوله الدخول في جداوله الثلاثة : الإلصاقي والتصريفي والإسنادي .

- لا يقبل التعريف .

- لا يقبل النداء .

- لا ينون .

- لا يقبل الإضافة .

4- الضمير ، أنواعه وسماته :

لقد جمع د. تمام تحت طائفة ما سماه (الضمير) كلا من الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة واعتبرها قسما مستقلا من أقسام الكلم .

ومعلوم أن هذه الأنواع الثلاثة تندرج عند النحاة ضمن الاسم ؛ لكنه أخرجها عنه لما رأى لها من تميز واختلاف في بعض النواحي الشكلية والمعنوية .

والضمير عنده ثلاثة أنواع :

- ضمائر الشخص ، كـــ (أنا) و (أنت) .

- ضمائر الإشارة ، كـــ (هذا) .

- ضمائر الموصول ، كـــ (الذي) .

لكنه قسمها باعتبار آخر - أي من حيث الحضور والغيبة - إلى قسمين رئيسيين :

- **ضمائر الحضور** وتشمل ما يأتي :

(أ) حضور تكلم ، مثل (أنا ، نحن ، تاء المتكلم)

(ب) حضور خطاب ، مثل (أنت ، أنتم ، كاف الخطاب)

(ج) حضور إشارة ، التي هي عند النحاة أسماء الإشارة مثل (هذا ، هذان ، هؤلاء)

- **ضمائر الغيبة** ، وتشمل :

(أ) ضمائر الغيبة الشخصية ، مثل (هو ، هم ، هاء الغائب)

(ب) ضمائر الغيبة الموصولية ، وهي المعروفة عند النحاة بالأسماء الموصولة – المختصة والمشتركة – مثل (الذي ، التي ، الذين ، من ، ما)

ويعرف الضمير وفق هذه النظرة الحديثة بأنه : كلمة جامدة ليست بذات أصول اشتقاقية تدل على عموم الحاضر والغائب ؛ وهذه الدلالة هي معناها الصرفي العام . وهو غير دال على مسمى كما يدل الاسم ولا على حدث وزمن كما تدل الأفعال ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفة . ومن ثم تم إفرادها ، وجعلها قسما مستقلا عن الاسم [1].

وقد ابتدأ الأستاذ تمام كلامه عن الضمير بأنه لا يدل على مسمى .. ولست أدري ما مقصوده بالمسمى ! وهل المصدر الذي أبقاه ضمن قائمة الاسم دال على مسمى ؟ ثم ما المسوغ للتفريق بين المصدر والفعل في الدلالة على مسمى ؛ لأن المصدر دال على حدث والفعل دال على حدث مقترن بزمن[2] ؟

فالمصدر على هذا الأساس كان هو الأولى بإخراجه من الأسماء لأن شكله شكل الاسم بينما معناه فيه معنى الفعل . وقد فطن النحاة إلى ذلك حينما عرفوه بأنه " الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والإكرام "[3]. وفي تعريفهم هذا إشارة إلى اهتماهم بالمبنى والمعنى . فهم صنفوه ضمن الأسماء من الناحية الشكلية لدخول علامات الاسم عليه وتموقعه في موقع الأسماء . كما راعوا فيه جانب المعنى عندما تناولوا عمله عمل الفعل والشروط التي ساقوها لذلك . والتي منها صحة أن يحل محله فعل مع (أن) أو مع (ما) . كقولك أعجبني ضربك زيدا بتقدير أعجبني أن ضربت زيدا ، وكقولك يعجبني ضربك زيدا الآن بتقدير يعجبني ما تضرب زيدا الآن .

---

1 – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها . ص : 110 ، وأقسام الكلام العربي . ص : 245 ، ومبادئ اللسانيات . ص : 164 .

2 – اللغة العربية معناها ومبناها . ص : 95 .

3 – حاشية السجاعي على شرح قطر الندى . ص : 338 .

ثم كيف يسوغ جعل المبهمات كـ (فوق) و (تحت) من الأسماء ؛ على الرغم من عدم دلالتها على مسمى معين كما صرح به الأستاذ تمام نفسه[1] ؟ فكما أن مسمى هذه المبهمات غير معين ، كذلك الضمير يدل على مسمى لكنه غير محدد . فالضمير (أنا) دال على الحضور ، وصالح لأن يستعمله أي شخص . وعند استعماله إياه يصبح دالا عليه ومشيرا إليه . و (فوق) لا يتحدد مدلولها إلا بعد معرفة موقع ما تضاف إليه .

أهم سمات الضمير ومبررات فصله عن الاسم :

1- دلالته الوظيفية على مطلق الحضور أو الغيبة ؛ دون أن يكون دالا على مسمى . وقد بينت رأيي حول هذه النقطة آنفا .

2- عدم وضوح معناه إلا بقرينة . وفي رأيي أن الاسم أيضا لا يتضح معناه أحيانا إلا بقرينة ؛ على الرغم من دلالة الاسم على مسمى . وبما أن هذه الدلالة على المسمى ليست متعينة دائما ، فإن الاسم يظل في حاجة إلى قرينة . فإذا قلت (حضر محمد) عرفنا أن الذي حضر اسمه محمد ؛ ولكن أي محمد من ضمن ملايين المحمدين ؟ أوليس الاسم هنا بحاجة إلى قرينة تعينه وتميزه عمن سواه !؟

3- أنه لا يثنى ولا يجمع إلا ما شذ منه ، كما في حالة المثنى للإشارة والموصول . والحقيقة أن الضمائر لها صيغها الدالة على التثنية والجمع ، ومن ثم فليس بحجة لفصلها عن الاسم كونها لا تثنى أو تجمع ، حيث إن هناك أسماء في اللغة مفردة لا جمع لها من لفظها ، وأسماء دالة على الجمع ولا واحد لها من لفظها ، مثل (امرأة) و(نساء) .

كما أن د. فاضل الساقي ذكر فروقا نقلا عن السيوطي وابن هشام بين ضمير الشأن وسائر الضمائر الشخصية ، من بينها أن ضمير الشأن ملازم للإفراد ، فلا

---

1 - اللغة العربية . ص : 91 .

يثنى ولا يجمع[1]. وبما أنه أورد كل النقاط بدون نقاش فذلك يعني أنه مقر بها ، وأن بقية الضمائر تثنى وتجمع .

4- أنه لا يضاف إلى غيره . وإنما يصح وقوعه مضافا إليه . وهذا التضام يختلف من كلمة إلى أخرى ، فهناك كلمات غير الضمير لا تقع مضافا كاسم المرة . وكلمات تحتاج في تحديد معناها إلى إضافة أو تمييز كالموازين والأعداد .

5- البناء ، فلا تظهر على هذه الضمائر أي علامة إعرابية إلا مثنى الموصول والإشارة [2]. غير أن الساقي قال إنها تقبل الجر محلا لا لفظا . وتبعه في ذلك د. أحمد قدور متجاهلين قبول الضمائر للرفع والنصب ، فيما لم يشر د. تمام إلى قبولها أيا من حالات الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ، واكتفى بأنها لا تظهر عليها الحركات وإنما تنسب إلى محلها الإعرابي[3].

6- عدم دخول أداة التعريف (أل) عليها ، إلا في بعض الموصولات كالذي والتي والذين. وجعل بعضهم – منهم د. الساقي ود. قدور – (أل) في مثل هذه الموصولات أداة تعريف ملازمة للكلمة ، على الرغم من أنه لا دليل على تعرفها بـ (أل) ؛ إذ إن الموصولات معرفة بدون تمحل ذلك ؛ ولكن يبدو أنهما تبعا برجشتراسر[4] الذي قسم (الذي) إلى ثلاثة أجزاء هي : (ال – ل – ذي) ، وقال إن الجزء الأول لام التعريف والثاني لام التوكيد والثالث هو الموصول ، من

---

1 – أقسام الكلام العربي ، ص : 249 .

2 – هناك أيضا (أي) تعرب في بعض المواضع . و(ذو) الطائية تعرب في أحد الأوجه إعراب " ذو" بمعنى صاحب . وكذلك (ذات) و (ذوات) الموصولاتان حكي إعرابهما بالحركات إعراب صاحبة وصاحبات . بالإضافة إلى (اللذون) في إعرابها إعراب جمع المذكر السالم عند هذيل أو تميم . ينظر : حاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية. ص : 100 إلى 106.

3 – ينظر اللغة العربية ، ص : 111 ، وأقسام الكلام العربي ، ص : 247 ، ومبادئ اللسانيات ، ص : 166 .

4 – مستشرق ألماني متخصص في اللسانيات ، له كتاب (التطور النحوي للغة العربية) هو عبارة عن محاضرات عن اللغة العربية ، ألقاها في الجامعة المصرية عام 1929 . وقام د. رمضان عبد التواب بإخراجها منقحة ومعلقا عليها .

خلال مقارنته إياها باللغة العبرية[1]. وقد أكد الأنباري كـــون (ال) في الموصـــول ليست للتعريف لأنها تتعرف بالصلة بدليل عدم وجودها في (من) و (ما) وقال إنها لو كانت للتعريف " لأدى ذلك إلى أن يجتمع في الكلمة تعريفان . وذلـــك لا يجوز "[2].

وفي رأيي أنها لا تحتاج إلى تعريف أصلا ؛ فهي معارف بدليل أنها تستعمل – أي الذي وهذا وغيرهما – في وصف المعرفة .

والذي ظهر لي أن فصل الضمير بما معه من موصولات وإشارة ، عن الاسم هـــو تقليد للتصنيف الغربي ، فاللغة الإنجليزية تجعل الضمير قسما مستقلا بنفسه ومعـــه الاسم الموصول واسم الإشارة أيضا ، وقبله تقسيم " ثراكس " .

5 – الخالفة ،

مصطلح الخالفة ظهر عند النحاة بعد اشتداد الجدل عندهم حول اسمية (أسماء الأفعال وأسماء الأصوات) أو فعليتها ؛ فنسب بعضهم إلى الفراء إطلاق مصـــطلح الخالفة على اسم الفعل ، ونسبه بعضهم إلى أبي جعفر ابن صابر الأندلسي ، وقالوا هو الذي جعله قسما رابعا للكلم . ومع ذلك ، ظلت القسمة ثلاثية عندهم ؛ نظرا لعدم ارتضائهم هذا القسم الجديد . فالأشموني ذكر أن النحويين مجمعون على هذا – أي انحصار الكلام في ثلاثة أقسام – إلا من لا يعتد بخلافه . وقد علـــق عليـــه الصبان وقال : " إنه يقصد ابن صابر الذي أضاف اسم الفعل وسماه خالفة" ، وتبع الصبان الأشموني فقال : " والحق أنه من أفراد الاسم "[3]. وأول من أشار إليه الشيخ خالد الأزهري في كتابه التصريح ، وأساس المسألة للفراء .

أما الأستاذ تمام حسان فقد استعمل المصطلح نفسه ؛ لكنه أضاف إليه نـــوعين آخرين فصارت الخالفة عنده تشمل أربعة أنواع هي :

---

1 – التطور النحوي للغة العربية . ص : 86 .

2 – أسرار العربية ، ص 263 .

3 – حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، ص : 23 .

– **خالفة الإخالة** التي يسميها النحاة (اسم الفعل) ، كهيهات وصه .

– **خالفة الصوت** التي يسميها النحاة (اسم الصوت) .

– **خالفة التعجب** التي يسميها النحاة (صيغة التعجب)

– **خالفة المدح أوالذم** التي يسميها النحاة (فعل المدح أو الذم)

وقد برر الأستاذ تمام جعله هذه الأنواع الأربعة قسما مستقلا بذاته بأنهـــا تشـــترك جميعا في الكشف عن موقف انفعالي بما لها من طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس . وقال إن ذلك يجعلها جميعا " تدخل في الأسلوب الإنشائي ، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون affective language . وجميعها يحســـن بعـــده في الكتابة أن نضع علامة تأثر (!) "[1]

هذا من جهة المعنى . أما من حيث المبنى فتشترك هذه الصيغ في كونها جامدة على صورة واحدة . وأهم ما ذكره من سمات تميزها عن غيرها من أقسام الكلـــم يتمثل في أنها :

– لا تدخل في جداول تصريفية كالأفعال .

– غير دالة على زمن معين .

– لا تقبل التعريف .

– لا تثنى ولا تجمع .

– لا تضمر ولا يعود عليها ضمير .

– لا يخبر بها ولا يخبر عنها ولا توصف ولا يوصف بها .

– لا تقبل الجر .

– لا يبرز معها ضمير الشخص ، وبعضها لا ضمير فيها كخالفة الصوت .

– لا تؤكد بالنون كما تؤكد الأفعال .

---

1 – اللغة العربية . ص : 116 .

- لا تقبل لواصق الأسماء والصفات والأفعال إلا تاء التأنيث في المدح والذم ونـــون الوقاية في التعجب .

إن أهم ما يمكن ملاحظته على هذا القسم من الكلم هو قبوله من حيث الأصل ، ولكن ليس بجميع أنواعه . فاختلاف النحاة قديما حول اسمية (اسم الفعـــل) أو فعليته قد يبرر جعله قسما مستقلا بذاته .

ولكن يبدو أن د. تمام قد تأثر في هذا القسم أيضا باللغة الإنجليزية حين قال إن الإفصاح الانفعالي الإنشائي في هذه الأنواع الأربعة من الخالفة هو أهم مايميزها عن غيرها من بقية أقسام الكلم ، مشبها إياهـــا بمـــا يســـمى في اللغـــة الإنجليزيـــة بالـــ (exclamation) أو الـــ (affective language) .

والحقيقة أن ما قاله حول هذه الخوالف الأربعة مخالف لما عليه اللغة الإنجليزية من عدة وجوه :

أولا : أن أحد أقسام الكلام الثمانية في اللغة الإنجليزية الذي يسمى بخالفة الصوت interjection هو كلمة تضاف إلى الجملة للتعبير عن انفعال . وهذه الكلمة من الناحية النحوية لا علاقة لها بأي جزء آخر من أجزاء الكلام ؛ بينما في اللغة العربية ثلاثة من الخوالف واقعة ضمن تركيب نحوي ، أما اسم الصوت فقط فهو الذي لا يتحمل ضميرا بعده ومن ثم فهو غير داخل في التركيب .

ثانيا : أنها غير مستعملة في اللغة الرسمية ، فهي تستعمل في النطق دون الكتابة عـــدا حالات الاقتباس المباشر ؛ أي أن كتابتها عبارة عن محاكاة وتمثيل لما هو منطوق .

ثالثا : أن الإفصاح الذاتي في الإنجليزية يتم على المستويين الصرفي والنحوي .

فالأول لا يوجد إلا في اللغة المنطوقة – كما مر ، وهو عبارة عـــن لفـــظ لا يحمل في الغالب معنى محددا بل على معنى عام كالاستغراب والفـــرح والتعجـــب والتندم مثل (ah , yay , um). وهوغير موجود في العربية الفصحى كذلك[1] .

---

1 - وهو مستعمل في لهجاتنا العامية .

والثاني عبارة عن تعبيرات تحوي أكثر من كلمة مثل what a hot day ! ما أحره من يوم ! فهذا التعبير في الإنجليزية معبر عن إفصاح ذاتي وليس في أي من كلماته خالفة الـ interjection التي هي القسم الثامن من أقسام الكلم فيها ؛ على الرغم من أن الكلمة الأولى في التعبير what تستعمل أحيانا لوحدها خالفة صوت . فهذا التعبير الإفصاحي what a hot day ! لا يعد خالفة صوت تمثل قسما من أقسام الكلم قائما بذاته .

ومن ثم فإن أسلوب المدح أو الذم لا يمكن اعتباره قسما مستقلا من أقسام الكلم ، لما يمثله هذا الأسلوب من إفصاح على المستوى النحوي لا الصرفي . فـ (نِعْمَ) مثلا في (نعمَ الطالبُ محمدٌ) هي فعل ، وما بعدها فاعل . وكون الفعل (نعم) يلازم حالة واحدة عندما يدخل هذا الأسلوب ليس مبررا لإدراجه ضمن قسم مستقل . فالنقل عن الأصل موجود في اللغة كما في تحويل العلم المعرب إلى مبني في النداء في حالة الإفراد[1] ، مثل (يا سعيدُ) . فنعم وبئس "فعلان للمدح والذم بعدما نقلا عن أصلهما وهو النعم والبؤس ، ويجب في بابهما اتحاد الفاعل والمخصوص بالمدح أو الذم صدقا وذاتا ، وفاعلهما إن ذكر لا يكون إلا معرفا بـ أل الدالة على استغراق الجنس فيكون مع إفراد لفظهما في معنى الجمع كاللام في قوله تعالى (إن الإنسان لفي خسر) حيث استثني الجمع من المفرد"[2].

إن جعل الأستاذ تمام تعبيرا مركبا من أكثر من كلمة قسما بذاته يكون بمنزلة الخلط بين المستويين الصرفي والنحوي على الرغم من تفطنه لذلك عندما استبعد الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء من هذه الخوالف مع ما لها من إفصاح كإفصاح الخوالف . وعلى الرغم أيضا من أن المستوى الصرفي لا يمكن عزله تماما عن المستوى النحوي . ومع ذلك ينبغي التنبه إلى أن هذا الاتصال بينهما لا يبرر الاتكاء على المستوى النحوي عندما لا يسعفنا المستوى الصرفي ؛ إذ ليس مقبولا أن يتقلب نوع الكلمة بين الإفراد والتركيب . فالخالفة ينبغي أن تكون لفظا محددا ومحفوظا موضوعا

---

1 - المقصود بالإفراد ما اصطلح عليه في باب النداء في مقابل المضاف والشبيه بالمضاف .

2 - الكليات ، ص : 913 .

في الأصل في قالب معين . ولو نظرنا إلى أسلوب التعجب فإن الكلمات التي تصاغ على وزن (أفعَلَ) أو (أفعِلْ) هي أفعال يتم نقلها إلى هذا الوزن وليست أفعالا مخصوصة مميزة . فلو أن كلمات معينة جعلت للإفصاح وليس لها وظيفة نحوية في الجملة إلا ذلك لأمكن عدها قسما مستقلا .

ثم نجد اقتراحا له بشأن إعراب أفعال المدح والذم مع فاعلها خبرا مقدما كما في (نعم الرجل زيد) حيث يقول : " وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة ... وما سواه في التعبير خبر "[1] . ولما أراد إعراب ذلك الخبر المقدم ؛ لجأ إلى تسمية الفاعل بالضميمة ، وقال إن هذه الضميمة لا تتقدم على الخالفة ، دون أن يقدم إعرابا واضحا يكون مقبولا ومقنعا كإعراب النحاة .

وهكذا نجد مجال التقسيم عنده قد تجاوز المفردات إلى الجمل المركبة . والإفصاح الذاتي والأسلوب الإنشائي في التعجب والمدح والذم ليس وليد الكلمة المفردة (أحسن) أو (نعم) أو (بئس) بل وليد الجملة كاملة . فعملية التعجب جملية وليست إفرادية ؛ إذ لو غيرنا (ما أحسنَ زيدا !) إلى (ما أحسنَ زيدٌ) لتغير الكلام من أسلوب تعجب إلى أسلوب نفي . وقد يكون أسلوب استفهام ، كما في قصة أبي الأسود الدؤلي المشهورة مع ابنته حين قالت له : (ما أجملُ السماء) فقال لها (نجومُها) فقالت ما أردت ذلك وأنما تعجبت منها فقال : قولي (ما أجملَ السماءَ) . لكن د. تماما يعتمد على تعدد المعنى الوظيفي للأداة والصيغة في الخروج من ذلك ، فحين عرض لبعض الجمل التي يحول اللبس فيها دون وضوح المعنى ، قال في نحو " ما أسعدك بسماع هذا الخبر " إنه يصلح للاستفهام والتعجب[2] .

ونلاحظ من هذا المثال أن صيغة الفعل قد تكون واحدة في أكثر من أسلوب ، ليتضح لنا أن صيغة التعجب هي صيغة جملة لا مفرد . وتقسيم الكلم يؤسس على المفردات لا الجمل ، وإلا لجاز أن يكون من الخوالف (يا ليتني أنجح) و (لله دره فارسا) إذ كلاهما معبر عن إفصاح ذاتي ، وكلاهما أسلوب إنشائي .

---

1 - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 116.

2 - مقالات في اللغة والأدب ، 1 / 361 .

صحيح أن هذه الكلمات المفردة في صيغ التعجب والمدح والذم تتميز عن غيرها من الكلم ، ما جعلها محل خلاف قديم بين البصريين والكوفيين بين اسميتها أو فعليتها . وفي رأيي أنها كما يقول البصريون أقرب للفعلية منها للاسمية حيث يمكن اعتبارها أفعالا تخلفت عن فصيلتها في المعنى وفي الاشتقاق فجمدت على صورة واحدة واستعمال معين.

ويمكن أن نجد لها نظائر من أفعال تخلفت هي الأخرى عن فصيلة الأفعال كـ (ليس) و (عسى) و (مادام) مما لا مضارع لها، وكـ (يذر) و(يدع) اللذين لا ماضي مستعملا لهما .

وفي الأفعال الناسخة أيضا نجد العرب تغير في استعمال بعض أنواع الكلم . حيث نلاحظ أن هذه الأفعال تفقد في بعض الاستعمالات جزءا من فعليتها عندما تفقد الدلالة على الحدث لتبقى الصيغة وحدها دالة على أنها تحدرت عن أفعال ما يجعلها تكون أقرب إلى الأدوات بدخولها على الجملة الاسمية لإضافة معنى الزمن إليها . ومع ذلك فالنحاة يصنفونها في قسم الأفعال على الرغم من خلوها من الدلالة على الحدث ، أي حدثية الشيء كما في الأفعال التامة ، لا حدثية موصوفية الشيء بالشيء – أي اتصاف المخبر عنه بالخبر – فإنها موجودة فيها[1].

وأما لزوم (أحسنَ) وما شابهه في أسلوب التعجب حالة واحدة فقد ذكر النحاة لذلك علتين :

الأولى : أن العرب لما لم يصوغوا للتعجب أداة تدل عليه ، جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دالة على المعنى الذي أرادوه ، وأنه مضمن معنى ليس في أصله .

الثانية : وهي الأقوى ، أنه لم يتصرف لأن المضارع يصلح للحال والاستقبال . والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، أو مما مضى ، ولا يكون التعجب مما لم يقع ؛ فكرهوا أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال لئلا يكون اليقين شكا[2].

---

1 - الكليات ، ص : 747 .

2 - أسرار العربية ، ص : 103 .

وأما خالفة الصوت ، فهي مجرد أصوات تستعمل لزجر الحيوان أو حكاية صوته ولا يمكن عدها ضمن مفردات اللغة كوسيلة نقل أفكار من ذهن إلى ذهـــن . ولا تدخل الكلام العربي إلا على سبيل الحكاية ؛ فلا يقال (دَعْدَعَ) إلا إذا قال لغنمه : (داعْ داعْ)[1] . فهي في الأصل خارجة عن السياق اللغوي وليست مرتبطة بأي جزء من أجزاء الجملة ؛ حتى إنها لا تتحمل ضميرا كما يتحمله اسم الفعل . ولـــو سلمنا بأنها مفردات لغوية للزجر أو الحث فهي لا تخرج عن مثل (صه) و (مه) مما يعد أفعالا متخلفة أو شاذة .

6 – الظرف ،

جعل الأستاذ تمام الظرف القسم السادس من أقسام الكلم ، فاصلا إياه عن الاسم على أساس أنه كلمة ذات دلالة على معنى صرفي عام مغايرة لدلالة الاسم والفعـــل والصفة وغيرها من أقسام الكلم . فهو يرى أن المعنى الوظيفي للظرف هو الظرفيـــة الزمانية أو المكانية .

واتهم النحاة بأنهم توسعوا في استعمال مفهوم الظرف وقال : " إنهم عدوا طائفـــة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا ... وما هي بظروف مـــن حيث التقسيم "[2]. وذكر منها المصادر واسمي الزمان والمكان كما في " آتيك طلوعَ الشمس " و " آتيك مطلعَ الشمس " .

والحقيقة أن لا أحد من النحاة قال إن " طلوعَ " و " مطلعَ " في هذين المثالين ظرفان من حيث التقسيم ؛ وإنما أعربوهما ظرفا كما أعربوا " مطلع " مفعولا به في قوله تعالى (حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ) . والفرق واضح بين الإعـــراب الـــذي يكون على المستوى النحوي والتقسيم الذي يكون على المستوى الصرفي . فكمـــا يأتي الاسم فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو غير ذلك أثناء السياق ، يكون أيضا ظرفا . وسيبويه قد تحدث عن وقوع الاسم ظرفا في حال التركيب وعقد بابا في كتابـــه

---

1 – الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 282 .

2 – اللغة العربية ، ص : 119 .

سماه " باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى " حيث عد كلمة (اليومَ) أو (غداً) – في جواب : متى يُسار عليه ؟ – ظرفا [1].

إن النحاة قد تعاملوا مع الظرف باعتباره مصطلحا نحويا يؤدي وظيفة نحوية هي (المفعول فيه) ، وليس كلمة دالة على الزمان أو المكان فقط ؛ إذ لو كان كذلك ، لعدوا الأفعال أيضا ظروفا بما تحمله من دلالة على الزمن ، بالإضافة إلى ما في بعض الحروف من دلالة على نسبة ظرفية كالحرف (في) . وهذه الوظيفة النحوية التي يحملها هي كونه (مفعولا فيه) ، كوظيفة المفعول به والمفعول معه والحال وغير ذلك . فكما لا يصح جعل المفعول به مثلا أحد أقسام الكلام باعتباره يمثل وظيفة نحوية ؛ كذلك لا يمكن عد الظرف قسما مختلفا عن الاسم لأنه يؤدي وظيفة نحوية تقوم بها فئة الأسماء .

وقد حصر الأستاذ تمام الظرف في عدد من الكلمات المبنية التي قال إنها تشبه الضمائر والأدوات في عدم تصرفها ، وجعلها قسمين :

الأول – ظرف الزمان ، وحصره في ست كلمات (إذ ، إذا ، إذاً ، لما ، أيان ، متى) .

الثاني – ظرف المكان ، وجعله في ثلاث كلمات (أين ، أنى ، حيث) .

واستدرك عليه تلميذه د. فاضل الساقي وأضاف أداة عاشرة هي (كلما) ونسبها للقسم الأول[2].

أهم الملاحظات حول هذا القسم :

من خلال النظر إلى هذا القسم الذي استحدثه الأستاذ تمام ، يلاحظ أنه أراد أن يصنف عددا من الكلمات في قسم مستقل عن الاسم بما تحمله هذه الكلمات من

---

1 – الكتاب ، لسيبويه ، 1/ 216 .

2 – أقسام الكلام العربي ، ص : 258 .

سمات، أهمها انحصار وظيفتها الدلالية في الظرفية سواء الزمانية أو المكانية . لكن في المقابل يمكن عد بعض المآخذ حول ذلك من حيث :

- أن الظرف في العربية يمثل وظيفة نحوية لا صرفية . وهذه الوظيفة النحوية تتحدد من خلال السياق والقرائن . ومن ثم فإن النحاة عندما تناولوا الظرف نظروا إليه من خلال السياق وموقعه في الجملة ، وأدرجوه من حيث التقسيم في الأسماء .
- أنه ظل يستعمل الكلمات التي عاب على النحاة استعمالها ظرفا بنفس استعمالهم عند تناوله للجمل المحتملة لأكثر من معنى ، في قوله : " صلاحية الظرف المتصرف أن يكون غير ظرف كأن يكون مفعولا به كما في : أحببت يوم الجمعة ".[1]
- أنه استبعد طائفة أخرى من الكلمات من هذا القسم بلا مبرر ؛ على الرغم من ملازمة دلالتها للظرفية أيضا ، كتلك الدالة على الجهات مثل (فوق) و (تحت).
- تأثر هذا التقسيم باللغة الإنجليزية ، خاصة في إدراج (إذاً) ظرفا . وهي لا تدل على الظرفية في اللغة العربية ؛ بل تستعمل حرف جواب وجزاء غير عامل ، وقد تنصب المضارع بشروط . ويقابلها كلمتا (ergo) و (hence) المصنفتان في الإنجليزية ضمن الظروف[2] . وقد أدرجها الأستاذ تمام ضمن الظروف دون أن يبين استخدامها أو يمثل لها بأمثلة .
- حكمه بملازمة (إذ) للظرفية ؛ في حين أنها استعملت مفعولا به في أكثر من موضع في القرآن الكريم[3] ؛ كما في قوله تعالى :﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ

---

1 – مقالات في اللغة والأدب ، تمام حسان 1 / 361

2 – ينظر : قواعد اللغة الإنجليزية ، ص 115 . والمورد الكبير مادة الكلمتين .

3 – ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، حيث ذكر ابن هشام أن لها أربعة استعمالات من بينها استعمالها اسما للزمن الماضي ، وهو الذي قصره د. تمام عليها . والاستعمال الثاني أن تكون مفعولا به كما في قوله تعالى: = = " وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ " وقال إن هذا الاستعمال هو الغالب في أوائل القصص نحو " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ " و " وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ " و " وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ " ونسب الوهم لمن أعربها ظرفا لفعل محذوف تقديره اذكر ، لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال . ومع ذلك أورد قول الجمهور بملازمتها الظرفية أو الإضافة إليها مضعَّفا ، بقوله " وزعم الجمهور " لعدم رضاه إياه . المغني ، 1 / 80 .

مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾[1] ، حيث تعرب مفعولا به لا ظرفا على الرغم من أن معنى الكلمة دال على الوقت . أي اذكـــروا وقتَ كونكم أقلة مستضعفين [2].

- حكمه بملازمة (إذا) للظرفية ، وهي تخرج عنها في بعض الاســتعمالات ، كما في (إذا ذاكرتَ ستنجح) . ففي أسلوب الشرط هذا ، يكون النجاح مترتبــا على المذاكرة ، ولا يكون النجاح وقت المذاكرة لأنه تالٍ لها . والنحــاة أيضــا ، يعربونها ظرفا خافضا لشرطه منصوبا بجوابه ! ولست أرى أنها في هذا المثال ظرف للجواب .

- أن هذا التأثر بالإنجليزية لم يطل جميع مناحي هذا القسم . فمعنى الظــرف أو مايسمى في الإنجليزية (adverb) أوسع من استعمال العربية له من عدة أوجه : منها دلالته في الإنجليزية على الظرفية الزمانية والمكانية بالإضافة إلى مــا يعــرف في العربية بـــ (الحال) وغيرها من المعاني .

وفي الإنجليزية يستعمل الظرف (adverb) علــى المســتويين الصــرفي والنحوي، حيث توجد كلمات مفردة مصنفة في قسيم الظرف (صرفيا) مثــل (فوق above ، تحت below ، خارجا out) كما توجد عبارات مكونة من أكثر من كلمة – قد تكون اسما وحرفا – أو غير ذلك ، وهذا يمثل المستوى النحــوي مثل (في الصباح in the morning) . حيث لا تصنف أي مــن الكلمــات الثلاثة ظرفا على حدة ؛ ولكنها في التركيب تعرب العبارة كلها ظرفا وتعد ظرف زمان مركب من جار ومجرور[3].

إن اصطلاح النحاة لمفهوم الظرف المتصرف يمثل وعي النحاة وإدراكهم لأهمية السياق والمستوى النحوي في تحديد الوظيفة النحوية للكلمــة القابلــة للتنــوع في

---

1 – الآية 26 من سورة الأنفال .

2 – إعراب القرآن الكريم وبيانه ، لمحيي الدين درويش ، 3 / 120 .

3 – قواعد اللغة الإنجليزية د. قوب مبارك ، ص 114 .

الاستعمال ؛ وهو يختلف عن تعدد المعنى الوظيفي للكلمة الذي قال به د. فاضل الساقي ، والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا .

وهذا التنوع في الاستعمال يوجد أيضا في اللغة الإنجليزية ، حيث إن كلمة (down) مثلا تستعمل أحيانا ظرفا وأحيانا حرف جر حسب موقعها في الجملة .

فهي ظرف في جملة He went down ؛ بينما هي حرف جر في He went down the stairs [1] ؛

7 – الأداة ،

ذكر الأستاذ تمام أن الوظيفة الأساسية لهذا المبنى الصرفي من مباني التقسيم تكمن في دلالتها على معنى التعليق ؛ أي ربط أجزاء الجملة . ومن ثم فالمعاني التي تؤديها الأدوات معان وظيفية تنتمي إلى النحو لا المعجم[2].

وقد قسم الأستاذ تمام الأداة إلى قسمين ، أصلية ومحولة :

– **الأداة الأصيلة** : وهي حروف المعاني كحروف الجر والعطف . ومبناها قد يكون أحاديا كالهمزة والواو ، أو ثنائيا كـ أو و بل ، أو ثلاثيا كإلى وبلى ، أو رباعيا كحتى ، أو خماسيا كلكنّ .

– **الأداة المحولة** : وهي تنتمي إلى أقسام الكلام الأخرى ؛ لكنها حولت إلى قسم الأدوات لأنها أشبهتها في أداء معان وظيفية تخص الحروف كما سماها النحاة .

وأهم الأقسام التي يتم تحويل بعض كلمها إلى هذا القسم :

- الظرف ، حيث تترك بعض الكلمات المصنفة ظروفا قسمها حين تؤدي معنى التعليق بين الجمل ، لتنتقل وتتحول إلى قسم الأداة كما في جمل الاستفهام والشرط .

---

1 - Modern English , p 181

2 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 123 ، ومبادئ اللسانيات ، ص : 171 .

- الاسم ، حيث تؤدي بعض الأسماء المبهمة نحو كم وكيف معنى التعليق الاستفهامي والشرطي .
- الفعل ، مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها ، حين تدخل على الجملة الاسمية فتصبح أفعالا ناقصة (أدوات) تؤدي وظيفة التعليق وتترك معناها الأصلي في الفعلية الحدثية .
- الضمير ، حيث تستعمل بعض الكلمات المصنفة ضميرا في هذا التقسيم السباعي إلى وظيفة التعليق كنقل (من) و (ما) إلى معاني الشرط والاستفهام .

لقد علل الأستاذ تمام إفراده الأدوات بقسم مستقل بكونها تشترك في عدم دلالتها على معان معجمية ، وأن المعنى الوظيفي العام لها هو التعليق . ثم تختص كل طائفة منها بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد والاستفهام وغير ذلك . غير أنه أورد أن النحاة حين أرادوا التعبير عن كون معاني هذه الكلمات هي وظائفها ساق قولهم بأنها "معان حقها أن تؤدى بالحرف" من دون أن يوضح قصدهم تماما ، وتبعه تلميذه فاضل الساقي الذي أورد كلام أستاذه حرفيا . كما نقل العبارة أيضا د. أحمد قدور، ود. عبد المقصود محمد عبد المقصود من دون أن يبينا المقصود منها[1].

فالنحاة كانوا على وعي تام بأن الأدوات التي جمعها الأستاذ تمام في قسم واحد هي في الحقيقة يختلف بعضها عن بعض من حيث معناها الوظيفي ؛ فنسبوا بعضها إلى الاسم وبعضها إلى الفعل وبعضها إلى الحرف ؛ أي إن الأدوات كانت عندهم موزعة على أقسام الكلم الثلاثة التي ساروا عليها . وعندما تعرضوا للاسم من حيث إعرابه وبناؤه ، تلمسوا السبب في أن بناءه أحيانا ناتج عن شبهيته الحرف في الوضع أو المعنى . ومن ثم كان قصدهم ليس كل الأدوات ؛ بل بعض الأسماء التي استعملت لمعنى حقه في الأصل أن يؤدى بالحروف . فابن مالك يقول :

---

1 – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 125 ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص : 160، ومبادئ اللسانيات ، ص : 171 ، ودراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص : 156 .

والاسم منه معـــــربٌ ومبـــني لشـــبه من الحروف مُـــدني

كالشَّبَه الوضعيِّ في اسميْ جئـــتنا والمـــعنوي في مـــتى وفي هنا

فالنحاة ادركوا أن معاني الاستفهام والنفي والتمني وغيرها تؤدى بـــالحروف . فالهمزة وهل مثلا – وهما حرفان – للاستفهام . ولما وجدوا أن (متى) اســـتعملت أيضا للاستفهام وهي اسم ؛ قالوا إنها أشبهت الهمزة و هل – في كون المعنى الـــذي قامت به هو في الأصل من عمل الحروف ؛ فلذا بنيـــت عنـــدهم ، مـــن دون أن يخرجوها من طائفة الأسماء .

والفرق بين عمل النحاة والأستاذ تمام ، أن النحاة أبقوا كل طائفة من الأدوات ضمن قسمها ، ثم تعاملوا معها في إطار وظائفها النحوية . فـــ (متى) عندهم اسم وتعرب ظرفا حتى وإن وقعت في أول الجملة للاستفهام ، أو الشرط . وعلى الرغم من إدراكهم أن هذا العمل – وهو الاستفهام أو الشرط – حقه أن يؤدى بحرف ؛ لم يقولوا بحرفيتها لئلا يضطرب عندهم أساس تقسيم الكلم . لكن الأســـتاذ تمامـــا أقحم هذه الوظائف النحوية في عملية تقسيم الكلم التي تؤسس علـــى المســـتوى الصرفي ، فجعل ينسب عددا من هذه الأدوات إلى أحد أقسام الكلم في ســـياق ، وإلى قسم آخر في سياق آخر .

ومعلوم أن ما قرره النحاة بهذا الشأن بدءا بسيبويه ، أصـــبحت تنـــادي بـــه اللسانيات الحديثة في أحدث نظرياتها . فالنظرية التحويلية التي طرحها تشومسكي ، والتي تفرض أن للجمل بنيتين سطحية وعميقة تسير وفق ما أكده النحاة العرب من مراعاة وظائف الكلمات النحوية مع اختلاف مواقعها في السياق من تقديم وتأخير ، وحذف وتقدير .

وقد استدرك د. فاضل الساقي هذه الإشكالية التي وقع فيها أستاذه د.تمام مـــن تقسيم الأداة إلى أصلية ومحولة . وقال إنه لا ضرورة لهذا التقسيم ، أي تقسيم الأداة إلى أصلية ومحولة ، لأنه – أي تقســـيم الأداة – كمـــا قـــال ، يوقـــع في بعـــض الاضطراب؛ مستندا إلى أن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يمثل المخرج من هذا

الإشكال . وأكد د. الساقي أن قبول تحول الكلمة من قسم إلى آخر في الاستعمال يفقد المبرر لنقد النحاة الأقدمين في تقسيمهم للكلم[1].

غير أنه من الجدير بالذكر ، أن فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد لن تحل هذا الإشكال ؛ لأن النحاة كانوا على وعي تام بها وإن لم يطلقوا عليها هذا المصطلح . كما أنهم كانوا مدركين أن المبنى الواحد قد تتعدد وظائفه النحوية . وما قولهم عن بعض الأسماء أنها عبرت عن معان حقها أن تؤدى بالحرف، إلا ترجمة واضحة لهذا الفهم .

المعنى الوظيفي والوظيفة النحوية :

المعنى الوظيفي : مصطلح استعمله المحدثون للفصل بين أقسام الكلم . فهو يطلق على الوظيفة الصرفية الأساسية التي تؤديها الكلمة في اللغة . فالاسم مثلا دلالته على مسمى ، وهذه الدلالة تجعله متميزا عن باقي أقسام الكلم ، والصفة تدل على موصوف ، والفعل على اقتران زمن وحدث ، والضمير على مطلق حضور أو غيبة .. إلخ

أما الوظيفة النحوية : فهي العلاقة التي تربط مكونا من مكونات الجملة بمكونات أخرى في نفس الجملة ؛ أي أنها تطلق على الموقع الذي توجد فيه الكلمة داخل السياق من فاعلية أو مفعولية أو ظرفية أو غير ذلك [2].

ففي جملة (جاءَ عليٌ) ، المعنى الوظيفي لكلمة (علي) دلالتها على مسمى ، ووظيفتها النحوية كونها فاعلا في الجملة . ومن ثم نلاحظ أن المعنى الوظيفي يتعلق بالجانب الصرفي ؛ بينما الوظيفة النحوية تتعلق بالمستوى النحوي ، أي تتحدد وفق السياق .

---

1 - أقسام الكلام العربي ، ص : 266 .

2 - معجم اللسانيات الحديثة ، ص : 56 .

لقد عقد د. فاضل الساقي فصلا كاملا عن تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم في كتابه " أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة " ، لينقذ به أساس التقسيم السباعي لأستاذه تمام[1] ، الذي دافع عنه بكل ما أوتي من فهم وحجة ؛ حيث يؤكد د. الساقي " أن هذا التعدد لا يمكن أن ينال من أفكار التقسيم الجديد أساسا ؛ بل هو بالإضافة إلى كونه يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ، يجسد بشكل بارز أهمية القرائن اللفظية والحالية في إعطاء الدلالة ، ويعتبر هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة من واقع استعمالها ، مع احتفاظها أصلا بالانتماء إلى أي من أقسام الكلم "[2].

وقد تعمدت إطالة الاقتباس ، لأبين أن فكرة تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم غير ذات جدوى إذا تتبعنا ما ذكره من أمثلة لإثبات سلامة التقسيم السباعي والاستعاضة به عن فكرة الأداة المحولة التي قال بها أستاذه د. تمام . وقد بدأ د. الساقي بالاسم فقرر أن المصدر ينوب أحيانا عن فعل الأمر ، ويكون بمعناه ، كما في (ضرباً العدو) ، واستشهد بقوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) ، وقال إن معنى (ضرباً) في المثال "اضرب" ، وفي الآية "اضربوا" .

والواضح أن لا جديد فيما قرره ؛ بل إن توجيه النحاة لمثل هذه الأمثلة كان أقيس وأقرب إلى قواعدهم وتقسيمهم منه إلى توجيهه لإثبات سلامة التقسيم الجديد؛ ذلك أن النحاة أبقوا على اسمية (ضربا) وقدروا لها فعلا من لفظها

---

1 - يبدو أن د. تمام كان معتمدا على فكرة تعدد المعنى الوظيفي ولكن بصورة غير صريحة ، لأن مفهوم الأداة المحولة عنده يشير إلى ذلك . لكنني وجدت في كتابه مقالات في اللغة والأدب أنه في موضع من (ص 252) يفرق ، بين نقل الأداة وتحويلها وبين تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، حيث أقر بخلو كتابه اللغة العربية معناها ومبناها من الأخير بقوله : " وهناك فكرة أخرى كان لا بد أن يشتمل عليها نموذج اللغة العربية 1973 وهي فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد على نحو ما يتعدد المعنى المعجمي للكلمة الواحدة " وأكد أن النحاة لم يغفلوا عن هذه الفكرة كابن هشام في مغني اللبيب وابن أم قاسم في الجنى الداني . ووجدت له في موضع آخر من نفس الكتاب (ص 79) تأكيده اشتمال كتابه اللغة العربية لفكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد . ينظر : مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان ج /1 ص 79 و 252 .

2 - أقسام الكلام العربي ، ص : 273 .

لتنتصب الكلمة على المصدرية ، أي اضرب ضربا . أما ما قال به د. فاضل الساقي فهو يفترض أن تكون (ضربا) بمعنى الفعل ، أي أن المصدر خرج عن اسميته في هذه الجملة والتحق بطائفة الأفعال ؛ فالفرق كبير بين التوجيهين . وساق عشرات الأمثلة ، ومنها أيضا أن المصدر يقوم بوظيفة ظرف الزمان فيؤدي معناه في السياق ، مثل المصدر (طلوع) في (أسافر طلوعَ الشمس) فإنه يؤدي معنى ظرف الزمان حيث استعمل في السياق استعماله ، واستشهد له بقول الأشموني إن شرطه استعمال المصدر ظرف زمان إفهام تعيين وقت أو مقدار .

وأقول إن استشهاده بما ذكره الأشموني دليل على أن النحاة كانوا يعون جيدا أن تنوع استعمال الكلمة في السياق لا يتعارض مع تقسيمهم الثلاثي لأن ذلك التنوع يكون في إطار الوظيفة النحوية . فهم لم يقولوا إن كلمة (طلوع) في الجملة السابقة خرجت عن مصدريتها أو اسميتها ؛ وإنما أعربوها ظرفا . كما أن كلمة (الشمس) اسم أيضا ؛ لكنها تعرب في الجملة مضافا إليه .

وهكذا لا أرى أن فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى يمكن أن ترفع الحرج في ضم شتات كلمات من عدة أقسام لتوضع في قسم جديد اسمه الأداة .

المطلب الثالث : وجهة النحاة في التقسيم الثلاثي للكلم

بعد سرد آراء د. تمام حول أقسام الكلم ، وما ذكره من علامات وضوابط تتعلق بتقسيمه الجديد الذي قدمه ؛ تجدر الإشارة إلى أهم الأسس التي اعتمد عليها النحاة العرب- وخاصة سيبويه - في تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام .

ولو نظرنا إلى كتب النحاة ، خصوصا كتاب سيبويه ، وكيف بنى تقسيمه للكلم ، لأدركنا أن الأقسام التي استحدثها د. تمام وبعض المحدثين للكلم لم تكن غائبة عنهم . وإنما كان الأساس التقعيدي لديهم هو ما حصر تلك الأقسام في ثلاثة، وأن ما زاد عنها داخل فيها من وجه .

فسيبويه كان مدركا بأن ثمة أنواعا عدة تندرج تحت قسم واحد من أقسام الكلم . فالاسم عنده يشمل اسم الجنس والمصدر والظرف والضمير والصفة ، بدليل أنه يفرق في تحليله بين هذه الأنواع عند تقابلها . يقول مثلا معنونا لأحد الأبواب : " هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات "[1] ، ويعنون بابا آخر بـ : " هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول "[2]. يشبه فيه (أبيعكه الساعة ناجزا بناجز) و (سادوك كابرا عن كابر) بـ (بعته رأسا برأس) .

فهذا دليل واضح على تفريق سيبويه بين الاسم الجامد والاسم المشتق (الصفة) الذي فصله الأستاذ تمام عن طائفة الأسماء . لكن سيبويه لم يشأ فصله عن الاسم لوقوعه موقعه وقبوله علاماته . وسيأتي تفصيل معتمده في ذلك .

ثم نجده يفرق بين الاسم والظرف دون أن يفصل الظرف عن الاسمية ؛ حيث يقول : " وهذه الظروف أسماء ، ولكنها صارت مواضع للأشياء "[3] . ومن ثم

---

1 - الكتاب ، 1 / 328 .

2 - المصدر نفسه ، 1 / 397 .

3 - الكتاب ، 1 / 420 .

نلاحظ أن سيبويه يعد الظروف والضمائر والمشتقات – الصفات – والمصادر أسماء بناء على تموقعها في الجملة ، فالاسم في الإسناد مثلا يتحمل الفاعلية والمفعولية . ومادام الظرف يأتي في هذه المواقع فقد جعله اسما بناء على ذلك . ويؤكد هذا جعله للظرف مراتب في التمكن من الاسمية ؛ حيث يرى أن " ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء ، لأنها تكون فاعلة ومفعولة ، تقول : أهلكك الليلُ والنهارُ ، واستوفيت أيامَك "[1].

وهذه أهم الأسس التي قسموا الكلم بناء عليها :

1- الأساس التوزيعي:

ويقصد به مجموع السياقات اللغوية التي يمكن لعنصر لغوي أن يستخدم فيها. وهذا الأساس كان معولا عليه في التقسيم ؛ على الرغم من أن المصطلح التوزيعي قد ارتبط بالنظرية التوزيعية (distribution) في اللسانيات الحديثة التي تنسب للساني الأمريكي " زيلج هاريس " Z. Harris . ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاختلاف في توزيع العناصر اللغوية يعود إلى السياق أو المحيط الذي تقع فيه . فعلى المستوى الصرفي تعد السوابق واللواحق المحدد التوزيعي لنوع الكلمة ، كأن تسبق مباشرة بحرف جر أو أل التعريف أو يلحقها التنوين أو ياء النسب ؛ ومن ثم تصنف في طائفة الأسماء[2].

وقد ذكر الأستاذ محمود نحلة أن " ألوركة موزل " وهي باحثة ألمانية[3] توصلت إلى أن سيبويه أقام تقسيمه للكلم على الأساس التوزيعي ، وأن هذا الأساس هو ما دعا سيبويه جمع عدة أنواع من الكلم تحت قسم الاسم ؛ لأنه وجد أن عناصر الفصيلة الفرعية لها في مقابل الفصائل الفرعية الأخرى نفس التوزيع .

---

1 – المصدر نفسه ، 1 / 419 .

2 – ينظر معجم اللسانيات الحديثة ، ص : 42 .

3 – نالت " ألوركة موزل " درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ 1975 ، بعنوان " المصطلح النحوي عند سيبويه"

والمقصود بالفصائل الفرعية تلك التي تندرج تحت الفرع الأعلى . فالمصدر والضمير والظرف تعد فصائل فرعية بالنسبة للاسم . كما نقل عنها استنتاجها من ترك سيبويه حد الاسم واكتفاءه بالتمثيل له بدءا باسم الجنس ، أن اسم الجنس إذا أمكن أن يحل محله عنصر لغوي ولو في موضع واحد دون أن يتغير التركيب أو تفسد الجملة نحويا ؛ فهذا العنصر اسم لا محالة . فاسم الجنس هو المحمول عليه حيث إن وقوع الاسم المشتق في أحد مواقع اسم الجنس يدخله في قسم الاسم ، ومثله الضمير واسم الموصول واسم الإشارة والظرف[1].

وخلص الأستاذ محمود نحلة إلى أن سيبويه في إدخاله المشتقات والضمائر والموصولات وغيرها تحت قسم الاسم قد اعتمد على خمسة أسس ، أولها الأساس التوزيعي وهو عام – كما مر – في تمييز أقسام الكلم الثلاثة عند سيبويه نقلا عن " موزل " . لكنه أضاف أربعة أسس أخرى خاصة بتصنيف فروع الاسم ، هي : الأساس الاستبدالي ، الأساس الوظيفي ، الأساس الصرفي، الأساس الدلالي .

وهذه الأسس الأربعة التي ذكرها الأستاذ نحلة اعتمد عليها سيبويه أيضا كاعتماده على الأساس التوزيعي في تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام ، وليس في تعرف فروع الاسم فيما بينها فقط .

2– الأساس الاستبدالي :

وهو صحة وقوع الكلمة أو الضميمة موقع أخرى في سياق لغوي صحيح . وهذا الأساس مرتبط بالأساس التوزيعي السابق . إلا أنه يختلف عنه من حيث إن الاستبدال واقع على الكلمة المراد تصنيفها ، بينما التوزيع يرتبط بالسوابق أو اللواحق الداخلة على تلك الكلمة المراد تصنيفها .

---

1 – ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية ، محمود أحمد نحلة ، ص : 14 وما بعدها . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994 .

وهذا الأساس الاستبدالي قد اعتمد عليه سيبويه بشكل واضح في تصنيفه الكلم ؛ حيث استعمل الاستبدال في حكمه لعناصر لغوية بإدراجها تحت صنف الاسم أو الفعل أو الحرف .

ومن استدلاله على اسمية اسم الفاعل صحة وقوعه موقع الاسم الجامد ، حيث يقول : " ولو قال : آلدارُ أنت نازلٌ فيها ، فجعل نازلا اسما رفع ، كأنه قال : آلدارُ أنت رجلٌ فيها "[1]، ونفيه اسمية الفعل المضارع بقوله : " ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك . ألا ترى أنك لو قلت إنَّ يضربُ يأتينا ، وأشباه هذا لم يكن كلاما ! "[2]

3- الأساس الوظيفي :

وهو أن تقع الكلمة مبتدأ أو فاعلا أو أي موقع تختص به الكلمة فتؤدي وظيفتها النحوية ، فتتميز بذلك عما سواها من الأقسام . وهذا الأساس يقرب إلى حد ما من الأساسين التوزيعي والاستبدالي ؛ لأنه مرتبط أيضا بالموضع ، لكن من وجه .

فكلمة (نازل) يحكم باسميتها توزيعيا بما تتحمله من لواصق كبقية الأسماء ، واستبداليا بصحة إحلال اسم آخر في نفس موقعها في الجملة ، ووظيفيا بصحة وقوعها مبتدأ فاعلا أو مفعولا ؛ لأن هذه الوظائف النحوية خاصة بالأسماء .

4- الأساس التصريفي :

بأن تكون الكلمة على صيغة خاصة بقسم من أقسام الكلم كصيغ الأفعال مثلا ، أو أن تصرف الكلمة تصرف الأسماء كالتثنية والجمع والتصغير . من ذلك استدلاله على إخراج أسماء الفعل من قسم الفعل ، أنها " ليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك ... وهي أسماء الفعل وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو النجاءَ ... و لم تصرف تصرف المصادر ، لأنها ليست بمصادر وإنما سمي بها الأمر والنهي ، فعملت عملهما و لم

---

1 - الكتاب ، 1 / 109 .

2 - المصدر نفسه ، 1 / 14 .

تجاوز ؛ فهي تقوم مقام فعلهما "[1]. فسيبويه استبعد اسم الفعل من قسم الفعـــل ؛ لأنه ليس على أي من صيغه الثلاثة ، الماضي والمضارع والأمر .

5- الأساس الدلالي :

ويتضح استعمال سيبويه هذا الأساس في تعريفه الفعل من خلال دلالته على الحدث ، وحدِّه الحرفَ بأنه : " ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "2.

---

1 - الكتاب ، 1 / 242 .

2 -المصدر نفسه ، 1 / 12 .

المطلب الرابع : عمله في مباني التصريف

يبدو أن إخضاعَ اللغة العربية لأسسِ التحليل اللساني الحديث يحتاج إلى مزيدٍ من البحث والنظر . ولئن كان تقسيمُ الكلم قد تيسر على نحوٍ ما لعدد من الباحثين المحدثين وفق التقسيم الغربي الحديث – على الرغم من الملاحظات التي تم إبداؤُها حول هذا التقسيم – ؛ فالحديث عن أبنية التصريف يمثل محكاً وتحدياً لمدى قبول العربية لهذا النوع من التحليل ، نظرا لتميز المفردة في العربية من حيثُ التصريفُ والاشتقاقُ عن العديدِ من اللغات التي طُبقت عليها اللواصقُ التصريفية. ومع ذلك فإن محاولة د. تمام في هذا الجانب حَرِيَّةٌ بالبحث والدراسة ، يمكن من خلالها استبانةُ المنهج الذي ينبغي السيرُ عليه في تحليلِ العربية تحليلا وصفيا يتناسب وأُسُسَها ، ويتماشى مع قواعدِها وقوانينها .

والناظرُ إلى أبنية التصريف يرى أنها تمثلُ أحدَ أوجهِ التطور الذي شهدته اللسانياتُ الحديثة في الجانب الصرفي ، وذلك من خلال التكامل الذي تؤديه مع أقسام الكلام الذي يعرف بأبنية التقسيم . فمباني التصريف هي عبارةٌ عن مورفيماتٍ تؤدي وظائفَ صرفيةً أو نحويةً إضافيةً للكلمات ، ليست بصيغٍ أو أوزانٍ صرفيةٍ أو مبانٍ جامدةٍ ذاتِ استقلالٍ شكليٍ ؛ ولكنها لواصقُ مضافةٌ إلى تلك الأشكال الصرفية المنتمية إلى مباني التقسيم .

وتقسم هذه اللواصقُ التصريفية إلى ثلاثةِ أنواع هي : السوابق والأحشاء واللواحق ؛ فالأولى كأحرف المضارعة ، والثانية كألف الجمع في رجال ، والثالثة كتاء التأنيث في شجرة . وهذه المورفيمات تعبر عن معان تعرف بالمقولات الصرفية أو النحوية من أشهرها :

(الشخص) و (الجنس) و (العدد) و (التعيين) ... إلخ . وهي تختلف عددا واستعمالا من لغة لأخرى1.

و لم يخالف د. تمام النحاة العرب فيما يتعلق بهذه المعاني والمباني التي تعبر عنها ؛ لكنه تميز بطريقة عرضه وتناوله إياها وفق اللسانيات الحديثة ، من خلال ربطها بمباني التقسيم في صورة

---

1 – سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى أن اللغات تختلف في عدد المقولات الصرفية وطرق التعبير عنها ، وأن ثمة مقولات تشترك فيها أغلب اللغات ؛ الأمر الذي جعل اللسانيين يبحثون عن خصائص أو سمات تكون عالمية ويمكن من خلالها الخروج بنظرية عامة حولها .

جدول للنظام الصرفي تتشابك فيه العلاقات والمقابلات ، جاعلا مباني التقسيم تمثل محورا رأسيا ، ومباني التصريف تمثل محورا أفقيا في هذا الجدول1.

وهذه المباني التصريفية – كما ذكر د. تمام – هي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل مباني التقسيم ، كإفراد الاسم وتثنيته وجمعه ، أو تذكيره وتأنيثه . ففي كلمة (كتابان) – مثلا – نلاحظ كيف أن المبنى التقسيمي يتمثل في (كتاب) باعتباره اسما ، وأن المبنى التصريفي يتمثل في ألف التثنية والنون .

لكن قبل عرض هذه المعاني الصرفية كما تناولها د. تمام ، تجدر الإشارة إلى أن التفرقة بين مصطلحي (المورفيم) و (الكلمة) كانت من أهم المنجزات الصرفية التي قامت بها المدرسة التوزيعية – ممثلة في آراء هاريس (Z. Harris) ، وآراء بلومفيلد – باتخاذ الأول أساسا لوصف صرف اللغة ، والثاني أساسا للبحث النحوي(2) .

الصيغة واللصق والزيادة

عند د. تمام

ذكرت من قبلُ أن د. تمام قسم المباني في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " إلى ثلاثة أنواع من المباني هي :

مباني التقسيم

مباني التصريف

مباني القرائن اللفظية

وفي عرضه لهذه المباني حاول طرح تقسيم جديد يتم من خلاله تناول هذه المباني وفق ما يتعلق بها من تصريف ؛ فتحدث عن الصيغة باعتبارها تمثل القسم الأول (مباني التقسيم) ، وعن الإلصاق

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 83 .

(2) – ينظر : سوسير رائد علم اللغة الحديث ، ص 130 . وأئمة النحاة ، ص 19 .

لارتباطه – حسب رأيه – بالقسم الثاني (مباني التصريف) ، وعن الزيادة التي جعلها من ضمن القسم الثالث (مباني القرائن اللفظية) .

الصيغة :

ربط د. تمام الصيغة بمباني التقسيم وحصرها في ثلاثة منها فقط هي الاسم والصفة والفعل .

أهم الملاحظات حول تناوله للصيغة :

أولا :

جعل د. تمام للصيغة عنوانا يصعب تحديد عنوان أشمل يمكن أن يندرج تحته . فهو حين استعمل هذا العنوان (الصيغة) جعله مثالا لمباني التقسيم ، ثم يقول هو مبنى فرعي لهذه المباني السبعة ؛ ثم يضطر إلى تحديد أصولها في ثلاثة فقط من هذه المباني ، حاصرا إياها في (الاسم والصفة والفعل)[1] .

وليس في هذا أي جديد . فالنحاة من قبلُ عندما تحدثوا عما يتناوله التصريف ، قالوا إنه يدخل الأسماء المتمكنة والأفعال المعربة . والصفة عند النحاة كما هو معلوم ضمن الأسماء .

كذلك كرر مسألة أنه إذا اتفق الاسم مع الصفة في واحدة من الصيغ يستعان بالجدول التصريفي لتحديد نوع الكلمة . فيحكم بأنها اسم حين لا يكون لمادته تصريف ، وصفة حين تتصرف مادتها على صيغ خاصة بالأفعال ، كـ (فَلْس وسَهْل) . وقد ذكرت أن هذا غير مطرد ؛كما في كلمة (عَيْش) التي على الرغم من وجود تصريف لمادتها ، ليست بصفة [2] .

ثانيا :

من الملاحظ على د. تمام في هذا الجانب تداخلُ بعضِ المصطلحات التي يستعملها في بعض ، فاستعمالُه غيرُ المنضبط لعدد من المصطلحات يزيدُ من الإبهام وعدمِ الوضوح لما يريد تقريره في بعض الأحيان . من ذلك قوله " وقد يزادُ الثلاثيُّ بواسطةِ لواصقَ وزوائدَ تدلُّ على معانٍ صرفيةٍ معينة "[3] ،كهمزة (أكرم) . فهل عطفُهُ الزوائدَ على اللواصقِ من قبيل الترادفِ أم التغاير ! إذ

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 136 .

2 ينظر ص : 23 من هذا البحث في النقطة 2 من الملاحظات حول قسم الصفة .

3 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 138.

يبدو أن هذا العطف غير مقبول من الناحية المعنوية ، لا الصناعية . فقبل هذه العبارة بصفحتين[1] جعل اللواصق ضمن مبنى التصريف ، وأدرج الزوائد في مباني القرائن اللفظية . بل والأغرب من هذا كله أن يعود فيحرم تلك اللواصق أو الزوائد من أداء أي معنى جديد للصيغة ، ناسبا المعاني الجديدة للصيغ الجديدة برمتها ، معللا ذلك باعتبارات عملية جعلته ينسب الطلب في استفعل إلى الاستفعال كله لا إلى السين والتاء ؛ حيث يقول :" أما نحن فلاعتبارات عملية نفضل أن ننسب الطلب أو الصيرورة إلى الاستفعال كله لا إلى السين والتاء ...."[2]

ثالثا:

أنه جعل الصيغة مبنى تجريديا غير منطوق في الواقع ، وأن المنطوق هو العلامة التي قد تتوافق مع ذلك المبنى التجريدي وقد تختلف . فالصيغة لديه تنتمي إلى " اللغة " ، والأمثلة أو العلامات إلى " الكلام " . وهذه التفرقة بين اللغة والكلام من أهم الأسس التي قامت عليها مدرسة سوسير الوصفية . ومن ثم يرى أنه من الضروري التفرقة بين الصيغة وبين الميزان الصرفي ؛ الأولى باعتبارها مبنى صرفيا ، والآخر باعتباره يمثل الصورة التي عليها المثال [3] .

المعنى	المبنى	العلامة	الميزان
الطلب	**استفعل**	**استخرج**	**استفعل**
" "	" "	**استخار**	**استفال**

وهذا التفريق يقودنا أيضا إلى مفهوم البنية السطحية والبنية العميقة التي تحدث عنها تشومسكي ، ومن قبله النحاة العرب . فالميزان على رأي د. تمام يمثل البنية السطحية أو الكلام ؛ بينما تمثل الصيغة البنية العميقة أو اللغة .

لكن يبدو أن ثمة لبسا في مفهوم الصيغة والمبنى والعلامة والميزان . فبعد أن أكد أن أصول الصيغة التقسيمية تنحصر في ثلاثة أقسام من الكلم (الاسم والفعل والصفة) ، عاد فأدخلها في

---

1 - ص : 136 .

2 - المرجع السابق ، ص 144.

3 - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 145 .

جميع الأقسام [1]. ولما لم تسعفه مباني سائر الأقسام لأن تصلح بأن تكون ذات صيغ ، تخيل لها فكرة الإطلاق والتقييد ، " فضمير الرفع للمفرد المتكلم (أنا) على إطلاقه هو المبنى ؛ وأما العلامة التي يتحقق بها هذا المبنى [في][2] (أنا) من قولي (أنا أكتب) . فلفظ (أنا) بخصوصه في هذه الجملة علامة تتحقق بها (أنا) على إطلاقها أي (أنا) الموصوفة بأنها ضمير الرفع للمفرد المتكلم والمفهومة من هذا العنوان والتي لا تنطق لأنها مطلقة وتندرج تحتها ملايين العلامات"[3] كما هو الحال في استفعل واستخرج .

ويمكن هنا ملاحظة نقطتين مهمتين :

الأولى ؛ التناقض في ربط مفهوم الصيغة بالمبنى الصرفي ؛ حيث إنه جعل الصيغة مبنى صرفيا[4] ، وجعل الضمائر والخوالف والظروف والأدوات غير ذات صيغ لأنها غير متصرفة . ثم عاد فجعل الضمير مبنى صرفيا [5]. وعلى هذا يكون الضمير – المطلق – أيضا له صيغة ، لأنه كما سبق قد جعل الصيغة مبنى صرفيا.

الثانية ؛ أنه تحاشى الخوض في ميزان هذه المباني . وكان الأولى أن يشير إلى ميزان علاماتها مادام الميزان لديه مجرد مبنى صوتي ، والعلامات التي تحدث عنها ضمن فكرة الإطلاق والتقييد لهذه المباني هي الكلمات المنطوقة .

وهذا التعارض يمكن إرجاعه إلى تداخل الأهداف العملية أو التطبيقية مع الأغراض النظرية ؛ فهو يؤكد أن فصل الميزان عن الصيغة وجعله مجرد مبنى صوتي يفيد في التحليل العملي ، وهذه الفائدة العملية غير متاحة في تخيل فكرة الإطلاق والتقييد لعدد من المباني التي لا صيغ لها ؛ لأن ما ذكره في هذا الخصوص لا يصب إلا في جانب التحليل النظري .

رابعا :

ذكر د. تمام في معرض حديثه عن العلاقة بين الصيغة والقيم الخلافية التي هي مناط التقسيم والتبويب أن ثمة صيغا تحتاج للتفريق فيما بينها إلى قرائن خارجية غير لفظية . وأشار إلى ضرورة

---

1 - ينظر ص 136 و 144 .

2 - الأولى أن يكون اللفظ (هي) بدل (في) .

3 - ينظر ص 146 .

4 - ص 144 و 145 .

5 -ص : 146 .

الاستعانة بقرائن أخرى كالسياق مثلا أو عرضها على الجدول الإلصاقي أو التصريفي أو الإسنادي . وذكر من هذه الصيغ صيغة (فاعل) مؤكدا أنها تصلح أن تكون اسم فاعل من (فَعَلَ)، أو فعل أمر من الفعل (فاعَلَ) . وقال " إننا لو نظرنا إلى الكلمة المفردة (قاتِلْ) ساكنة الآخر بالوقف فسنجدها – وهي كلمة لا صيغة – صالحة للمعنيين جميعا.

وهذا العرض الذي قدمه د. تمام يحتاج إلى نظر :-

1- ثمة تعارض في تقريره وجود صيغتين تتشابهان في النظام مع اختلاف معناهما [1]. وعند سرده للنقاط وتمثيله لها يقول إن الصيغة – أي وهي واحدة – صالحة لمعنيين .

2- أنه بعد جعله اسم الفاعل ضمن قسم مستقل هو الصفة كما مر في تقسيم الكلم، عاد فاستعمل نفس المصطلح مرتين عند الحديث على صيغة (فاعل) [2].

3- أنه جعل صيغة (فاعل) صالحة لمعنيين؛ ويبدو أن صيغة اسم الفاعل هي (فاعِلٌ) بالتنوين [3]، وصيغة فعل الأمر من فاعَل هي (فاعِلْ) بسكون اللام [4] . وأما السكون الذي أشار إلى إحداثه اللبس عند الوقف فهو أمر عارض بالنسبة لاسم الفاعل ، وهو يتعلق بالكلمة المنطوقة كما ذكر ولا علاقة له بتصنيف الصيغ المجردة عن السياق . ولو اعتمدنا هذا السكون العارض أداة لبس بين الصيغ ، فسنحتاج إلى التفريق بين (مُدٌّ) وهي اسم و (مُدَّ) وهي فعل عند الوقف ونقول إن صيغتهما صالحة لمعنيين ! والواقع أن الوقف أمر نطقي والصيغة تجريد نظري ، ومن ثم فالكلمتان ليستا على صيغة واحدة .

4- عند حديثه عن صيغة (فعْل) الدالة على المصدر ، قال إنها ذات معنيين يُحتاج في تعيين أحدهما إلى قرينة السياق. ومثل لذلك بكلمة (العدل) في المثالين (العدلُ أساسُ الملك) و (هو الحَكَمُ العَدْلُ اللطيفُ الخبير) . والواقع أنهما كلمة واحدة

---

1 - ص : 147

2 - ص 147 – 148 .

3 - والسياق يحدد الحركة بالفتح أو الكسر أو يثبت الضم .

4 - والسياق يثبت السكون ، وقد يحركه بالكسر إذا تلا الكلمة ساكن .

تعود لصيغة واحدة هي المصدر . غير أن المصدر يستعمل أحيانا للدلالة على الصفة المشبهة لدواع بلاغية ، لتقوية التشبيه أو الوصف كما في المثال الثاني . حتى تلميذه د. فاضل الساقي المؤيد له في تقسيمه للكلم يقر بأن كلمة (العدل) مصدر يستعمل للمفرد والمثنى والجمع على حد سواء ، ولا يجمع إلا حين يغلب الوصف به وذكر أمثلة منها : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل . بل إنه رفض اعتبار ابن يعيش كلمة (عدْل) صفة مشبهة تساوي كلمة (شهْم) ، ورآه غير صائب . ولو قبله لكان حجة له ولأستاذه في كون الصيغة دالة على معنيين [1]؛ لأنه – أي د. الساقي – تحدث بإسهاب عن فكرة تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم وجعل " هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة من واقع استعمالها ، مع احتفاظها أصلا بالانتماء إلى أي من أقسام الكلم [2]" . فكيف تكون كلمة (عدل) تنتمي إلى صيغتين مختلفتين إذا كانت الكلمة رغم تعدد مدلولها السياقي ترجع لقسم معين من الكلم ! وعلى هذا ، فكلمة (عدْل) لها صيغة واحدة هي (فعْلٌ) . وهي مصدر قابل للاستعمال المتنوع حسب السياقات المختلفة .

5- أما بالنسبة لصيغة المضارع المسندة إلى المخاطب وإلى الغائبة ، فذكر أنها تأتي على (تفعل) في الحالتين ، فأنت تسمع وهي تسمع . ولا يحدد المعنى إلا السياق . ومن الواضح أن التنوع في الإسناد موجود وشائع في اللغات ، ولا حاجة إلى عزو الغموض إلى الصيغة في كون معناها لا يتحدد إلا بالسياق . ولو تتبعنا اللغات في إسنادها الفعل إلى الضمائر ، لوجدنا أن أغلبها لا تحدد كل ضمير بصيغة فعل خاصة به عند الإسناد ؛ وإنما يشترك ضميران أو أكثر في صيغة الفعل المسند لهما .

6- أنه على الرغم من تأكيده على مرونة العربية اشتقاقا وتصريفا ، يصفها بالقصور عن استيعاب كل المصطلحات العلمية والفنية ، ويقترح بجرأة غير معهودة من عالم مثله ابتكار صيغ صرفية جديدة للغة العربية . وحاول تبرير هذا الاقتراح كونه

---

1 - أقسام الكلام العربي ، ص : 276 وما بعدها .

2 - المصدر السابق ، ص 273 .

يخدم عرفا لغويا خاصا ، هو لغة المصطلحات العلمية دون أن يمس العرف اللغوي العام ، معتمدا على توسيع حروف الزيادة لتشمل كل حروف اللغة . بل جعل الزيادة المقترحة قابلة للدخول في أول الكلمة ووسطها وآخرها ، وساق مثالا لاقتراحه من مادة (سخن) بحيث يمكن أن تكون (دسخن) أو (سدخن) أو (سخدن) أو (سخند) .

ويبدو أن هذا الاقتراح لم يلق أي تجاوب من المجامع اللغوية العربية ؛ لما يمثله من تعد واضح على اللغة .

فالصيغ الجديدة لا يمكن عزلها عن اللغة حتى يقال إنها لا تمس اللغة العامة . كما أنه لا مسوغ لفصل اللغة وتقسيمها إلى شقين ، عام وخاص ، بحيث نفعل في القسم الخاص ما نشاء بدعوى تطوير اللغة ؛ لأن لفظ (السخدين) – على فرض قبوله – سيكون مفردة لغوية كغيرها من مفردات اللغة [1].

وهذا الاقتراح بإنشاء صيغ جديدة لا ينبغي اللجوء إلى التفكير فيه إلا إذا أقرت المجامع اللغوية العربية عجز العربية عن استيعاب مفردات جديدة بالاشتقاق أو التعريب أو الترجمة إلخ .

وأما رفضه التعريب بناء على كونه يتم في الغالب بوساطة الإلصاق الذي اعتبره لا يتناسب مع ذوق اللغة ففيه نظر أيضا . كما أن عليه – وهو يحرص على ذوق اللغة العربية – أن يثبت أن ما اقترحه يتوافق مع الذوق اللغوي ، وأن الدال في (دسخن) اشتقاق لا إلصاق.

7- أشار د.تمام إلى أن الصيغة أكثر ارتباطا بالتحليل اللغوي من المثال ، لما تمثله الصيغة من مبان محدودة العدد مقارنة بالأمثلة التي لا حصر لها . وقرر أنه يمكننا أن " نصل إلى حقائق التحليل من الصيغة دون أن نضطر إلى استخدام الأمثلة " [2].

وهذه الفرضية التي أبداها يلاحظ عليها أمران ، الأول : أن الصرفيين العرب لم يهملوا تناول الصيغة في تحليلاتهم اللغوية ؛ بل أسهبوا في تبيين أقسامها وأوزانها

---

1 - ص : 152 وما بعدها .

2 - ص : 154 .

وجعلوها محور التحليل الصرفي ؛ أي أنه لا جديد فيما قرره من ضـــرورة ربـــط التحليل مباشرة بالصيغة . الثاني : أنهم رغم اعتمادهم الصيغة أداة للتحليـــل ، لم يهملوا الجانب المثالي الذي من دونه لا يقوم أي تحليل لغوي.

الإلصاق :

1- الشخص :-

ذكر د.تمام أن فعل الأمر ليس بحاجة إلى لواصق لبيان الشخص لأنه في جميـــع أحوالـــه لشخص واحد هو المخاطب[1] . والنحاة قد أدركوا هذه الخاصية فيه ، فتناولوها من جانب وجوب استتار فاعله حين يكون مستترا[2] .

لكنه عندما تكلم عن ضمائر الرفع المتصلة ، قال إنها غير مستقلة الدلالة علـــى معـــاني الضمائر ، كما هو حال الضمائر المنفصلة ؛ وإنما هي لواصق ووسيلة من وســـائل بيـــان الشخص . وأشار إلى أن النحاة أيضا كانوا مقرين لهذا المعنى من خلال عـــدهم إياهـــا مستترة – حين لا تذكر – لا محذوفة .

وفي هذا لبس ، وتحميل للعربية ما تقوم عليه بعض اللغات التي يغلب عليهـــا الإلصـــاق، واضطراب في سوق الفكرة من خلال اتكائه تارة على ما تقوم عليه بعض اللغات الأجنبية كالإنجليزية وتارة على قواعد النحاة العرب . وبين منهج الفريقين وقواعد اللغـــتين بـــون شاسع واختلاف لايخفى.

أولا : كيف تكون الضمائر المتصلة في العربية غير مستقلة الدلالة كالضمائر المنفصلة ، مع أن الجملة تتم بها . وكيف تستعمل فقط لبيان المطابقة والربط ، وتاء الرفـــع المتصـــلة لا علاقة لها بأي مطابقة أو ربط . وهل ثمة فرق دلالي في معنى الضمير – لا الجملة – بـــين " قمتُ " و " ما قام إلا أنا " ، و" إياك نعبد " و " نعبدك " ؟

ثانيا : من الواضح تأثر د. تمام باللغة الإنجليزية التي أنجز بها دراساته العليا ، فاللغة الإنجليزية – وغيرها من اللغات الغربية – إذا كانت تخلو من الضمائر المتصلة لطبيعة اللغة نفســـها ؛

---

1 – أما الياء فهي للنوع ، والألف والواو لبيان العدد .

2 – وذلك في حال إسناده إلى المفرد المذكر فقط .

ليس بالضرورة أن ينسحب ذلك على العربية التي تستعمل المتصل والمنفصل من الضمائر ، وتبيح حلول أحدهما محل الآخر حسب قواعدها .

ثالثا : التأثر الذي أشرت إليه ربما يكون ناجما أيضا عن الخلط بين ألف الثنية وضمير المثنى، وبين واو الجمع وضمير الجماعة . وقد يكون رأيه مستندا إلى رأي المازني ، الذي يعد بعض الضمائر علامات دالة على العدد [1].

رابعا : إذا أقررنا بأن الغرض من ضمائر الرفع المتصلة هو المطابقة والربط، وأنها غير مستقلة الدلالة ؛ فإن ذلك يستلزم أن تكون كل ضمائر الغيبة بما فيها المنفصلة للمطابقة والربط أيضا. فقولنا " هم خرجوا " يستوي فيها الضميران (هم) والواو في عودهما إلى اسم ظاهر – وإن كان عود الثاني نحويا والأول معنويا .

ومعلوم أن أربعة من ضمائر الرفع في الإنجليزية للغائب وهي منفصلة كما مرّ : (she – he – it – they) وهي لا تستعمل إلا حين يفهم مدلولها من السياق ، فهل تعد غير مستقلة الدلالة !

خامساً : أنه جرى على ما قرره النحاة من كون الضمير المستتر نوعا من المتصل من أجل تقوية رأيه من دون أن يثبت – لا هو ولا حتى النحاة – كون الضمير المستتر ضميرا متصلا [2].

سادسا : أن د. تمام أهمل كون الشخص تعبر عنه في الماضي أيضا تاء التأنيث وعدم الاتصال [3].

سابعا : أنه ذكر أن التاء تشارك الياء في الدلالة على الغيبة ، من دون أن يستثني الأفعال الخمسة حيث التاء مختصة بالمخاطب .

ومعلوم أن الأفعال الخمسة أفعال مضارعة دائمة الاتصال بأحد ثلاثة ضمائر : واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة .

---

1 – حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ، د. إبراهيم زبيدة ، ص : 105 .

2 – يقول الصبان في حاشيته على شرح الأشموني : " المستتر قسم من المتصل ، وهو أصح أقوال ثلاثة ، ثانيها منفصل ، ثالثها واسطة . " ج/1 ص 112 .

3 – ص : 156 .

2 – العدد :–

ذكرت سابقا أن العدد من الفصائل النحوية التي توجد التمييز النحوي للأسماء والصفات والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من حيث الإفراد والجمع . وهذا التمييز يظهر عادة في شكل لواصق صرفية (affixes)[1] تُوجِد تقابلا بين كلمتين من الناحية العددية . وقد تناول د. تمام مسألة العدد بنوع من الإيجاز والتداخل وعدم وضوح بعض المصطلحات ، وذلك يظهر في الآتي :

أولا : أنه فرق بين الضمائر واللواصق الحرفية ، بعد أن جعل الضمائر المتصلة نوعا من اللواصق عند تناوله لمعنى الشخص ، ثم عاد فجعلها من أوسع اللواصق مجالاً[2] .

ثانيا : إن علاقة العدد بالأفعال ليست كما هي في الأسماء بما فيها الصفات . فالاسم يقسم إلى مفرد ومثنى وجمع بحسب ما يتصل به من لواصق أو خلوه منها ، بينما الفعل لا يثنى ولا يجمع[3]. ومن ثم فإن اللواصق الدالة على العدد والداخلة على الأسماء هي حروف غير مستقلة المعنى ، وهي تندرج ضمن ما يعرف بالمورفيم المقيد .

أما الضمائر المتصلة بالأفعال فهي وإن دلت على عدد تختلف عن اللواصق السابقة ؛ إذ هي كلمات ذات معنى مستقل . كما أنه لا فرق بين المتصل منها والمنفصل إلا في الاستعمال . فالدلالة العددية لواو الجماعة مثلا هي كدلالة (الحاضرون) أو (خمسة)[4] ، وغيرها من الكلمات ؛ فنقول خرج الحاضرون أو خرجوا . فهل نقول إن العدد فهم من كلمة (الحاضرون) كلها ! فكان الأولى الاكتفاء باللواصق الدالة على العدد في الأسماء وحروف المضارعة في الأفعال ، من دون إدراج كل ما يدل على العدد كما فعل في التعيين حين أشار إلى أن التعريف ظاهرة عامة واكتفى بتناول (ال) كما سيأتي.

---

1 – معجم اللسانيات الحديثة ، ص 95.

2 – ص: 156-159 .

3 – رغم ما يوحي به إسنادها للضمائر من عدد .

4 – مع ملاحظة التحديد في كلمة (خمسة) وعدمه في (الحاضرون) .

ثالثا : جعل الدلالة العددية في غيبة المضارع تقع بالاستتار في مقابل ألف الاثـــنين وواو الجماعة . وليس واضحا ما إذا كان يقصد استتار الضمير أم حذف الفاعل ؛ فلم يبين التفريق العددي للفعل "يكتب" مثلا في : (الطالبُ يكتبُ) و (يكتـــبُ الطالـــبُ) و (يكتبُ الطلاب) . وإنما اكتفى بالتفريق بين (يكتب ويكتبان ويكتبون) مع أنه لا ضرورة تستدعي ذكر ألف الاثنين و واو الجماعة ؛ حيث إنهما لا يأتيان إلا بعد اســـم ظاهر مثنى أو جمع . ومن ثم دلالة العدد تكون مفهومة من الاسم الظاهر .

3- النوع :-

يقصد بالنوع التمييز النحوي للأسماء بواسطة أدوات شكلية تلحق آخرها كتاء التأنيث في (شجرة) والألف في (حبلى) ، أو أن تضام الاسم أداة تشير إما إلى تـــذكيره أو تأنيثه في شكل سوابق أو لواحق [1] ، كما هو الحال في الفرنسية، حيث أداتا التعريف (la أو le) تدخل الأولى منهما على المؤنث والثانية على المذكر. وفي العربية يستدل على تأنيث الكلمة بكلمات أخرى تضامها غير اللواصق التي تلازم الكلمـــة ، فاســـم الإشارة (هذه) يستدل منه على تأنيث كلمة اليد في (هذه يدٌ) .

4 – التعيين :-

ذكر د. تمام أن (ال) مع الأسماء للتعريف ومع الصفات موصولة ، وقـــد بينـــت عنـــد التعرض لأقسام الكلم أن الأستاذ تمام و تلميذه د. فاضل الساقي جعلا " أل " الداخلـــة على الصفة موصولة ، لتكون عاملا من عوامل التفريق بينها وبين الاسم ، وأن الداخلـــة على الاسم هي التي تفيد التعريف . وأوضحت أن هذا التفريق قد ذكره اللغويون والنحاة القدامى من قبل ؛ لكنهم كانوا يفرقون بين العامل وغير العامل من هذه الصفات (الأسماء المشتقة) . وأنهم حتى عندما قالوا بموصوليتها حين دخولها على العامل منها ، لم يجعلوها كالأسماء الموصولة في الاسمية ، ولا جعلوا لها جملة صلة ، ولا جعلوا الإعراب واقعا عليها؛ وإنما عدوهما كلمة واحدة . واعتبروا (أل) موصولة في المعنى دون الشـــكل . أي أنهـــا تؤول بموصول[2].

---

1 – معجم اللسانيات الحديثة ، د. سامي عياد حنا وآخرون ، ص 51 .

2 – ينظر ص : 95 من هذا البحث .

وقد أشار د. تمام في ختام حديثه عن التعيين أن التعريف أوسع من أن يقتصر على دلالة (ال) بمفردها ، سائقا نظم بعض النحاة في ذلك على سبيل الحصر .

ويبدو – حسب رأيي – أن لا علاقة لغير (ال) بمجال اللصق ؛ باستثناء أداة النداء ، مثل (يا رجلُ) ، والضمير حين يكون مضافا إليه مثل (كتابي)[1] . فكلتا الكلمتين (رجل) و (كتاب) تعرفتا باللاصقتين أداة النداء والضمير .

5- لواصق المضارعة :-

عرض د. تمام لواصق المضارع بما تفيده من دلالة على الشخص والعدد ، وقال إنها تشارك الضمائر في ذلك ، لكنه أهمل النوع . فللمتكلم الهمزة للمفرد ، والنون للجمع ، وللغائب الياء للمذكر والتاء للمؤنث ، وللمخاطب التاء للمذكر . ثم ربط وجوب وجواز استتارها بمدى انفراد الضمير في دلالته على شخص ما (تكلم أو غيبة أو خطاب) ، مهملا – كما ذكرت – جانب النوع ؛ لأنه لا يتوافق مع تحليله في عدم اختصاص الياء أو التاء بالغيبة ، مع أن الياء مختصة بغيبة المذكر والتاء مختصة بغيبة المؤنث .

وعلى الرغم من أنه أكد في تحليله هذا أنه لا يبحث عن التعليل بقدر ما يقدمه من تحليل ؛ لم يبعد هو الآخر عما قدمه النحاة من تعليل . بل إن توجيه النحاة وتفسيرهم يبدو أكثر قبولا حين جعلوا المواضع التي يجب استتار الضمير فيها تلك التي لا يصلح حلول اسم ظاهر محلها ، كما في (أكتبُ) ؛ إذ لا يظهر الفاعل اسما ظاهر بحال ؛ ومن ثم كان استتار الضمير واجبا . وفي (يكتبُ) يمكن أن يظهر الفاعل اسما ظاهرا (يكتب عليٌ) وقد يحذف (وجدت عليا يكتبُ درسه) ، فتبع ذلك جواز ظهور الضمير واستتاره .

وأيضا أهمل د. تمام من تحليله الأفعال الخمسة ، التي تبدأ بياء أو تاء وكيف ظهر معها الضمير لزوما ، ولم لا توجد صيغة (نفعلون) بالنون مثلا ! وما الفرق بين (قم) و (قومي) من حيث حذف الضمير في الأولى وجوبا ووجوده في الثانية لزوما ، مع أن دلالة الفعلين على الخطاب مطردة ، وقد قال إنه متى اطرد معنى الخطاب في الأمر يستتر

---

1 – وقد نتوسع في جعل كل مضاف إليه معرفة يؤدي دور لاصقة تعريف .

الضمير معه وجوبا[1] . وإذا كانت هناك خصوصية للأفعال الخمسة فلم لم يشر إليها ؟ ولو ربط بناء الفعل المضارع على الفتح في حال اتصاله بنون التوكيد ، لكان التحليل أوفى وأشمل ؛ خصوصا أنه عند تناوله لنوني التوكيد عقب ذلك لم يولهما عناية من التحليل والبحث .

وثمة سؤال تبدو الإجابة عنه مرتبطة بما قدمه د. تمام آنفا في لواصق المضارع والشخص وهو : لماذا اعتبر ضمير الواو في (ليذهبُنَّ) موجودا وجعلوا اتصال النون بالفعل اتصالا غير مباشر ، وفي (ليذهبَنَّ) مستترا واتصال النون مباشرا مع وجود هذا الضمير المستتر ، مع أن الضميرين غير ظاهرين ؟ وما المانع من تسوية الحكم في اتصال النون في الحالتين ما دام ثمة ضميران يحولان بين الفعل والنون ، وأن الفعل مبني على الضم في الأولى وعلى الفتح في الثانية !؟

6 – التوكيد والنسب :

بالنسبة إلى معنى التوكيد ، أشار د. تمام إشارة عابرة إلى كونه يتم بلاصقتي (النون الخفيفة والنون الثقيلة) ، مهملا لام التوكيد سواء الموطئة للقسم في (لأذهبنَّ) أو الداخلة على المبتدأ في (لمحمدٌ أعلمُ من سعيدٍ) .

وكذلك تناول لاصقة النسب باقتضاب ، وأحال المتقصي إلى كتب المتون .

الزيادة :

عندما تناول د.تمام هذا العنوان حاول من خلاله التأكيد على ثلاثة أمور :

الأول ، ضرورة التفريق بين الإلصاق والزيادة .

الثاني ، عدم حصر حروف الزيادة في حروف (سألتمونيها) .

الثالث ، تجريد حروف الزيادة من أي معنى ، وإضافة المعنى للصيغة كلها .

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 160

ومن الواضح أن ثمة اضطرابا في تحديد مفهوم الزوائد ليس لدى د. تمام فحسب ؛ بل عند غيره من الباحثين[1] الذين وجدوا أنه من غير السهل تطبيق مصطلح اللصق الحديث بشكل كامل على الدرس اللغوي العربي .

فاللواصق في اللسانيات الغربية عبارة عن زوائد ؛ لأن ماسوى الجذر زائد ، وهو ما يعرف بالمورفيم المقيد (bound morpheme) الذي يعطي دلالة إضافية للمعنى الأصلي للكلمة ، سواء كانت اللاصقة صدرا أم حشوا أم عجزا . ومن ثم فمدلولهما واحد ، ولا فرق بين همزة (أُكْرِمُ) وهمزة (أَكْرَمَ) في أنهما لاصقتان أو زائدتان أفادت الأولى معنى المضارعة والشخص والعدد ، والثانية معنى التعدية مع احتفاظ الجذر بمعناه الأصلي فيهما (ك ر م) .

ويصر د. تمام على أن التعدية في (أَكْرَمَ) تحملها الصيغة كلها ؛ على الرغم من تردده في تقرير ذلك – أيْ إلى أيٍّ يُنسبُ المعنى الزائد في الصيغة المزيدة – من خلال ما لاحظته في قوله : " إن كلا الاعتبارين ممكن ، وإن الصرفيين قد آثروا أن ينسبوا المعاني مرة إلى الصيغ ومرة أخرى إلى ما سموه حروف الزيادة .... أما نحن فلاعتبارات عملية نفضل أن ننسب الطلب أو الصيرورة إلى الاستفعال كله لا إلى السين والتاء "[2] . ثم عاد فقرر أن النحاة كانوا يجعلون الزوائد لواصق ، ثم رجع فتأول قولهم " معاني صيغ الزوائد " أنهم ينسبون المعنى للصيغ[3].

ويبدو أن الذي دفعه إلى نسبة المعنى إلى الصيغة ما يلاحظ على العربية من تميز في بعض مظاهر اللصق كما هو الحال في الصيغة ؛ حيث إن التغير الطارئ على الجذر يتمثل في العنصر المضاف (اللاصقة) ، مع تغير في بعض حركات الجذر ؛ فآثر نسبة المعنى الجديد إلى اللفظ الجديد بأكمله . ولكن هذا التغير المزدوج ليس قاصرا على الصيغة ؛ فالفعل (علَّم) مثلا ، عندما تضاف إليه لاصقة المضارع تتغير في الفعل أيضا حركة عين الفعل

---

1 – منهم د. أحمد قدور في كتابه مبادئ اللسانيات ، ص 152 .

2 – اللغة العربية ، ص 144 .

3 – اللغة العربية ، ص 161 .

وهى اللام (يُعلِّم) ، فلمَ تم إغفالُ هذا التغير ، وقَصرَ الفرق بين الكلمتين على لاصقة المضارعة !

كما عاود د. تمام إصراره على ضرورة التوسع في حروف الزيادة بعدم قصرها على حروف (سألتمونيها)[1]، من خلال استعراض بعض المقابلات بين صيغ ثلاثية وأخرى رباعية مثل (قلب – شقلب) و (بثر – بعثر) ، محاولا جعل العين في (بعثر) والشين في (شقلب) زائدتين بدليل عدم وجودهما في (قلب) و (بعثر) . ومن ثم أراد التوصل إلى أن جميع حروف العربية صالحة لأن تكون حروف زيادة .

ولكن ما قاله غير مسلم به . إذ لا دليل على وجود علاقة بين (بثر) و (بعثر) ؛ حيث إن كلاً منهما تمثل مفردة لغوية مستقلة المعنى معجمياً . أما لفظ (شقلب) التي جعلها مقابل (قلب) فلم أعثر لها على ذكر في معاجم اللغة العربية قديمها وحديثها .

الاشتقاق :

سبقت الإشارة إلى أن الاشتقاق يُعَدُّ مجالا من مجالاتِ توسيع اللغةِ[2]؛ وأن المادة الاشتقاقية يتفرعُ منها عددٌ من الصيغِ ؛ فتنشأُ من المادةِ والصيغةِ مفرداتٌ تتفقُ في أصلِ اشتقاقِها وتختلفُ في صيغِها الصرفيةِ ،كما هي العلاقةُ بين الكلماتِ : كَتَبَ ، يكتُبُ ، كَتّبَ ، اُكْتُبْ ، كَاتِبٌ ، مَكْتُوبٌ ، كُتِبَ ... إلخ . أي أنّ العلاقةَ بين مفرداتِ اللغةِ تقومُ من خلالِ تغيراتِ داخليةٍ تختلفُ بها الكلماتُ معَ اشتراكِها في عناصرَ صوتيةٍ تجمعُ بينَها ، فتتولدُ من جذرٍ واحدٍ ألفاظٌ عدةٌ وتبقى أصواتُ الجذرِ الأصلِ تتكرَّرُ فيها بصورةٍ من الصورِ .

ومعلوم أن النحاة قسموا الاشتقاقَ إلى نوعين : اشتقاقٍ صغيرٍ ، واشتقاقٍ كبيرٍ . فالصغيرُ : هو أن يكونَ بينَ الكلمتين تناسبٌ في المعنى واللفظِ ، وفي ترتيبِ الحروفِ الأصلِ ؛ كالذالِ ، والهاءِ ، والباءِ في (ذَهَبَ ، يَذْهَبُ ، ذَاهِبٌ ، ذَهَابٌ) . والكبير –

---

1 – سبقت مناقشة اقتراحه هذا في معرض الحديث عن الصيغة من هذا هذا المبحث .

2 – ينظر كتاب الإنصاف : المسألة 28 ، ص: 235 وما بعدها ، والخصائص : 2 / 135 ، ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان : 211 .

ويسمِّيه ابنُ جنِّي الاشتقاقَ الأكبرَ – : وهو ما يكونُ بين كلمتين من تناسبٍ في المعنى والحروفِ ، لكن دون ترتيبها . ويمثِّلُ له ابنُ جنِّي بنظامِ التقليباتِ : (حمد ، مدح ، دحم ..) . وهذا الأخير غيرُ مأخوذٍ به ؛ لعدمِ اطِّرادِه ، ولما يلحقُ فيه من التكلفِ لمن رامَه .

ويرى الصرفيون أن الذي ينبغي أن يُدرس هو الاشتقاقُ الصغير القائم على ما بين الكلماتِ التي جاءتْ على صيغٍ مختلفةٍ من صلةِ تناسبٍ واشتراكٍ في أصولِ حروفِها الثلاثةِ : الفاءِ والعينِ واللامِ ، تتكررُ وفق الترتيب نفسه[1].

وهذه الصلةُ التي تُدرَسُ في الصرفِ تحت اسمِ (الاشتقاق) ، هي نفسها التي يتناولها المعجميون تحت اسمِ (اشتراك المادّة) ؛ لكنّ كلاً من الصرفيِّين والمعجميِّين قد درسَها وفقَ منهجِه .

فالصرفيون نظروا إلى المسألةِ من وجهةِ نظرِ المعنى الوظيفيِّ من ناحيةٍ ، ثم من وجهةِ نظرِ التجرُّدِ والزيادةِ من ناحيةٍ أخرى[2].

أمّا المعجميُّون فمنهجُهم في ترتيبِ أبوابِ المعجمِ ، أنهم جعلوا مدخلَ المادةِ الحروفَ الأصولَ دون اعتبارٍ لأشكالِ الصيغِ والملحقاتِ ذاتِ المعاني الوظيفيةِ . فالصلةُ التي تربطُ بين الكلماتِ أصولُ مادتها . والأصولُ الثلاثيةُ هي الأساسُ ، وتشتقُّ من هذه الأصولِ الثلاثةِ الأفعالُ والمصادرُ والأوصافُ دون أن يكونَ أحدُها أصلا والآخرُ فرعاً.

وعلى هذا الأساس اقترح د.تمام دراسة الاشتقاق في العربية ؛ أي أن يتم تناوله على طريقة المعجميين . وقال إن الأصول الثلاثة (الفاء والعين واللام) هي الأصل في اشتقاق الكلمة ؛ لا المصدر كما يقول البصريون ، ولا الفعل الماضي كما يرى الكوفيون[3] مؤكدا أن هذا الفهم الجديد للاشتقاق سيجعل الدراسة الصرفية مسوقة لخدمة المعجم ، كما أن المباني والزيادات والملحقات تكون في خدمة النحو .

---

1 – في ص : 8 من البحث .

2 – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 166 .

3 – المصدر نفسه ، ص : 169 .

وحسب هذا الفهم الجديد الذي يراه د. تمام ، فإن الكلمة تقسم إلى مشتقة وصلبة ، والمشتقة تكون إما متصرفة وإما جامدة . فالمشتقة كالأفعال والصفات حيث تكون ثمة صلات بين الكلمات بعضها ببعض من خلال تقليب حروف مادتها على نحو ما. والجامدة تلك التي ليس بينها تلك العلاقة كرجل وفرس وكتاب .

الكلمة

مشتقة	**صلبة**
كل الكلمات إلا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف	الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف

متصرفة	**جامدة**
المصدر والفعل والمشتقات	رجل كتاب فرس

لكن طريقة المعجميين التي يؤيد د. تمام اعتمادها في الدراسة الصرفية غير ذات أهمية من الناحية العملية ؛ بل إن اختلاف رأي البصريين مع الكوفيين حول أصل الاشتقاق هو اختلاف نظري وليس له علاقة بالإجراءات التطبيقية . ومن ثم فإنه سواء أكان الأصل المصدر أم الفعل أم الجذر فإن ما صنف مشتقا يبقى مشتقا عند الجميع وما سواه اختلفت تسمياته من صلب إلى مبني إلخ .

المبحث الثاني

محاولات أخرى

لتحديث الدرس الصرفي في العربية

المطلب الأول : محاولة د. إبراهيم أنيس

المطلب الثاني : محاولة د. مهدي المخزومي

المطلب الثالث : الجهود التحديثية في الصرف العربي وفق نظرية المورفيم

المطلب الأول

محاولة د. إبراهيم أنيس

حاول د. إبراهيم أنيس من خلال كتابه " **من أسرار اللغة** " ، الذي صدر عام 1950 ، معالجة بعض المسائل اللغوية التي وصفها بأنها تمثل مشاكل لغوية تحتاج إلى علاج علمي حديث بعيد عما سماه "الجدل العقيم" دون تعصب للقديم لقدمه أو الحديث لحداثته[1].

أولا : رأيه في تقسيم الكلم

قدم د. أنيس في الجانب الصرفي تقسيما جديدا للكلم العربي قال إنه يقوم على ثلاثة أسس هي : المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام . وقال إنه لا يكفي الاقتصار على واحد منها لإقامة تقسيم صحيح ومقبول . وعلى الرغم من عدم رضاه عما قدمه الأولون في هذا المجال ونعته إياهم بالاتكاء على فلاسفة اليونان ؛ لم يقدم هو الآخر تقسيما مقنعا مبنيا على أسس علمية وتحليلية . والأقسام التي اقترحها هي[2]:

1 – الاسم : ويشمل الاسم العام ، والعلم ، والصفة .

ومن الملاحظ أنه :

– لم يذكر المعيار الذي جمع على أساسه هذه الأنواع الثلاثة تحت الاسم ،

– لم يلتزم بمدلول المصطلحات التي استعملها ، فمثلا نراه قد جعل الاسم العام فرعا عن الاسم ، ثم تحول إلى تسميته باسم الذات كما هو عند المناطقة – حسب قوله ؛ يقول في (ص 246 وما بعدها) : "وقد ترتبط الصفة باسم الذات ارتباطا وثيقا من ناحية المعنى والصيغة ... كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث

---

1 – من أسرار اللغة ، د. إبراهيم ، المقدمة ص : 5 .

2 – المصدر نفسه ، ص : 238 وما بعدها .

في الصفات بتلك العلامات ، أكثر ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات". بل وتارة يطلق عليه الاسم بمعناه العام ، كما في قوله في (ص 246) : " فالكلمة الواحدة قد تكون اسما أو صفة " . فهل هي قسم من الاسم أم قسيم له !

- يؤكد في (ص 247) " أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم " ، فهل هي أقوى في الاسمية مما سماه الاسم العام أو "اسم الذات"، أم نظرا لقابليتها لعلامات التأنيث بشكل أكبر ! حيث لم يبين ذلك ، وإذا كان كذلك فلمَ لم يقدمها عليه !

2 – الضمير : ويشمل عنده الضمائر المعروفة عند النحاة ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، والعدد .

لم يقدم د. إبراهيم أنيس سببا مقنعا في عزل هذه الأنواع الأربعة التي أدرجها في الضمير عن الاسم ، سوى كونها رموزا لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة . لكنه لم يعط تحليلا بنيويا لهذه الألفاظ وما لها من علامات يمكن أن تكون سببا في ضم بعضها إلى بعض . بل إنه يستعين بلهجته العامية للتدليل على صحة ما يقول " اشريت البيت ، البيت إياه شفناه ويّا بعض " !!

ثم كيف يجعل الضمائر قسما من الضمير ، على أساس أن الثاني أعم من الأول ! كما أنه حاول أن يثبت أن الضمير ليس من الأسماء بحجة ما فيه من إبهام منكرا على النحاة عدهم إياه من المعارف . ولكن لا أرى ما يدعو لضرورة ربط الضمير بالمعرفة حتى يكون اسما ؛ إذ كم من الأسماء في اللغة نكرات و لم يقل أحد بإخراجها عن الاسمية ! وكم من الأسماء هي من المعارف لو طبقنا عليها وجهة نظره ، لبانت هي الأخرى عن الاسمية . فكلمة (القلم) معرفة ؛ ولكن من يحدد لنا أيَّ قلم نعني إذا لم يكن ثمة سياق يبيّنه !

3 – الفعل وبالنسبة لتناوله الفعل ، لم يقدم تحليلا يبين من خلاله التدليل على استقلالية الفعل عن باقي أقسام الكلم .

وعلى الرغم من تهجمه على النحاة السابقين لم يجد إلا ما قرروه من علامات خاصة به ، كاختصاصه بدخول " قد والسين وسوف "[1].

ولما ذكر أن اللغة الإنجليزية تستعمل معظم[2] الأسماء كاستعمال الأفعال ، قال إن ناطقيها لا يصعب عليهم التمييز بينهما . وكأن العلامات عنده ينبغي أن تكون لفظية . ولم يشر إلى أن العرب يميزون بين (يزيد) اسما وفعلا حسب موقعها في السياق ، وما تقبله من علامات .

كما عاب على النحاة ربطهم الزمن بصيغة الفعل وقال إن الاستعمال اللغوي لا يبرره . والنحاة في الواقع لم يفعلوا ذلك تماما ؛ وإنما الذي أكدوا ربطه بالزمن هو الفعل الماضي لتأكد هذه الدلالة فيه . وأما كلمتا (المضارع) و(الأمر) فلا تدلان على زمن .

4 – الأداة .

وهو أغرب الأقسام الأربعة ليس من جهة التسمية ، بل من حيث ما أقحم فيه من أنواع جاعلا إياه يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة . ومما بقي من ألفاظ اللغة ، المشتقات التي لم يدرجها في الصفة عندما حددها بأنها التي ينعت بها . كما أنه لم يذكر سبب جعله الظرف ضمن هذا القسم .

ولذا ؛ فأين موقع المصادر وأسماء الزمان والمكان ! وإذا كانت (لم) أداة نفي ، و (في) أداة جر ؛ فبأيٍّ اسم سيُسمي (قبل) ، هل ستكون أداة وقت مثلا !

ثانيا : رأيه في حركات الإعراب

اهتم د. إبراهيم أنيس النحاة باختلاق هذه الحركات التي قال إنها في الأصل لم تكن إلا للتخلص من التقاء الساكنين ، وليست لواصق صرفية ذات معان نحوية . ويشمل زعمه ما يأتي :

- أن الإعراب مجرد قصة وليس ظاهرة لغوية ، وان الأصل هو السكون .

---

1 – ص : 249 .

2 – ربما الأولى أن يقول في عدد من الأسماء لا معظمها .

- أن النحاة – وليس أهل اللغة — هم من اختلق هذه الظاهرة ، ونصَّبوا أنفسهم رقباء على اللغة .
- يقول إن غايته مجرد البحث العلمي في نشأة الإعراب ، بينما نقده كان أوسع نت ذلك .
- أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول أو فائدة ، ولا تعدو أن تكون في الغالب حركات لوصل الكلمات ، ونسب ذلك للخليل بن أحمد !
- أن الحرف العربي يبدأ بسكون ثم حركة مثل (كَ) .

من الملاحظ أن أغلب ما قدمه كلام إنشائي وهو إما مجرد تخمينات ليست مبنية على أدلة ، وإما خلل في الاستشهاد الذي ينقله . إذ كيف يتصور أن يكون الإعراب مجرد قصة وليس ظاهرة لغوية ، وأن النحاة هم من ابتدعه وأرغموا أهل اللغة على التقيد به ! بل إن استشهاده بنقل سيبويه عن شيخه " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به "[1] ، دليل على محاولته توظيف هذا النقل في غير محله ، أو ربما هكذا تراءى له . فهو لم يختر من كلام الخليل في الكتاب على كثرته إلا هذه العبارة التي ليس لها علاقة بحركات الإعراب ؛ وإنما تحدث الخليل ، رحمه الله ، فيها عن حرف المد الذي لا يقوم إلا بحركة سابقة له . فأراد تأكيد أن الإبدال واقع في حرف المد فقط وأن الحركة السابقة له زائدة وليست جزءا منه ، ليمكن النطق به . إذ ليس بالإمكان نطق الألف إلا إذا جيء بفتحة قبلها . ويؤيد هذا قوله " والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه "[2]. ثم إن تفاهم الناطقين من دون هذه العلامات ليس دليلا على زيادتها وعدها دخيلة على اللغة التي تقتضي بالضرورة وجود قوانين تسيرها وتحفظ انتظامها مع الأخذ في الاعتبار أن استعمال اللغة لا يتوقف على معرفة واعية بتلك القوانين[3].

---

1 – هذا النقل ورد في كتابه من أسرار اللغة . ص: 202 ، وفي كتاب سيبويه 241/4 .

2 – الكتاب ، 242/4 . والبناء على هذا يكون حرف المد نفسه .

3 – مباحث تأسيسية في اللسانيات : د. عبد السلام المسدي ، ص: 127 .

المطلب الثاني

محاولة د. مهدي المخزومي

ألف د. مهدي المخزومي عددا من الكتب التي تناولت النحو العربي وتاريخه واشتهر منها كتابان اتخذ فيهما منهجا نقديا وتيسيريا ، الأول تحت اسم " في النحو العربي نقد وتوجيه " صدر سنة 1964 ، عرض فيه آراءه وآراء غيره من العلماء تجاه النحو ومشكلات تعلمه . والآخر سماه " في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث " في سنة 1966 ، جعله تطبيقا لآرائه إزاء النحو العربي بما فيه الصرف . وقد تمثلت أهم آرائه في التيسير في :

- اقتراحه أن تكون الدراسة النحوية وفق التسلسل اللساني الحديث بدءًا بالدراسة الصوتية من مخارج الحروف وصفاتها وما يطرأ لها من إبدال وإعلال وإدغام إلخ . تليها الدراسة الصرفية التي تبحث في الكلمة المفردة وزنتها واشتقاقها ، وغير ذلك مما يتعلق بالكلمة . ثم الدراسة النحوية التي تهتم بحالة الكلمة مؤلفة مع غيرها في التركيب .
- أن القياس الذي يجب أن يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على أساس المشابهة ومحاكاة ما سمع من كلام العرب وأساليبهم [1].

وفيما يتعلق بالجانب الصرفي ، عرض د. مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي ، قواعد وتطبيق) رؤيته لأقسام الكلم ، حيث كانت عنده أربعة أقسام ، هي الاسم والفعل والأداة والكناية [2].

أولا : الاسم

لم يختلف تعريف الاسم عنده عما كان عليه النحاة من قبل في كونه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن . كما أنه حدد علامات تمييزه عن سائر الأقسام بكونه يقبل التنوين والتعريف بـ (أل) .

---

1 - في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ص : 27 .

2 - ينظر : دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص : 159 .

ثانيا : الفعل

وفي تعريفه له ساق أيضا تعريف النحاة له وهو كونه ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة . وجعل علاماته قبوله تاء التأنيث الساكنة ، والضمائر ، وصحة دخول بعض الأدوات عليه كـ (لن) و (لم) . لكنه خالف النحاة في تقسيمهم للفعل إلى ماض ومضارع وأمر ؛ حيث كان تقسيمه كالآتي :

1 - الفعل الماضي ، أو ما جاء على وزن (فعَل) ، الذي يدل غالبا على وقوع الحدث في الزمن الماضي مع تنوع دلالاته الزمنية في الاستعمال .

2 – الفعل المضارع ، أو ما كان على وزن (يفعَل) ، الدال غالبا على وقوع الحدث زمن التكلم مع تنوع دلالاته الزمنية أيضا في الاستعمال ، مدرجا فيه فعل الأمر .

3 - ما كان على وزن (فاعِل) ، وقصد به اسم الفاعل الذي يسميه الكوفيون الفعل الدائم . وقد أغرب في إقحامه ضمن أنواع الفعل حيث وصفه بأنه فعل حقيقة في معناه وفي استعماله ، وأنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه .

4 - بناءا (اِفعلْ) و (فَعالِ) ، ورأى أنهما لا يدلان على وقوع حدث في زمن من الأزمان ؛ وإنما هما طلب محض يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فورا .

أهم الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على تقسيمه للفعل :

أ – أنه حدد أقسام الفعل في ثلاثة ، ثم جعلها أربعة [1].

ب - تأثره في تقسيمه الفعل بالمذهب الكوفي في أمرين أساسيين :

– الأول ، إلغاؤه فعل الأمر وجعله مقتطعا من المضارع ؛ حيث إن بناء (افعَلْ) عند الكوفيين معرب مجزوم ، وليس مبنيا كما هو عند البصريين . وحجتهم أن الأصل فيه (لتفعلْ) في حال الخطاب [2].

– الثاني ، عده اسم الفاعل الذي هو عند الكوفيين (الفعل الدائم) أحد أقسام الفعل ؛ نظرا لدلالته على مختلف الأزمنة ، دون زمن معين ، حيث تدل هذه الصيغة على الماضي حيناً والمضارع والمستقبل حيناً آخر . لكنهم – أي الكوفيين – لم يقولوا بأنه فعل في

---

1 - ينظر ص : 23 ، حيث ذكر تحت رقم (4) أبنية أخرى .

2 - الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة 72 (فعل الأمر معرب أو مبني) . 2 / 524 .

مقابل الاسم ؛ بل أرادوا به اسم الفاعل المعدّ للعمل عمل الفعل والمتضمن لمختلف الأزمنة . وبينما يشترط البصريون لعمل المجرد منه من (ال) أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، يجوِّز الكوفيون إعماله حتى إن كان بمعنى الماضي[1].

ومن ثم فإن إخراجه لهذا القسم من الأسماء وإدراجه ضمن أنواع الفعل فيه بعدٌ واضح ومتابعة في غير محلها لرأي كوفي لم يُفهم على حقيقته .كما أن دلالات الزمن في اسم الفاعل لا تلحقه إلا في حال التركيب ، والزمن يستفاد من قرائن أخرى تدخل عليه في السياق .

ج – أنه انتقى اسم الفاعل من بين عدة أشياء تعمل عمل الفعل ، وجعله من ضمن أقسام الفعل من دون تلك الأشياء كالمصدر وصيغ المبالغة التي ذكر العلماء أن إعمالها راجع إلى كون أصلها محولة عن اسم الفاعل [2]، وليس ثمة مبرر لهذه الانتقائية إلا ما سبق من كونه متأثرا بالمذهب الكوفي الذي يمنع إعمال شيء منها [3].

د ــ في ص : 26 ، ذكر أن الحركات التي تلحق آخر الفعل الدائم (فاعِل) ليست بحركات إعراب وإنما مجاورة ؛ ثم مثل لذلك بأمثلة ليس فيها أي صيغة لـــ (فاعِل) ؛ بل أتى بصيغة (كريم) في ثلاثة أمثلة يمنع حتى بعض البصريين إعمالها بله الكوفيين [4].

ثالثا : الأداة

أوضح د. المخزومي في حديثه عن الأدوات بأنها كلمات غير ذات معنى في حال انفرادها خارج السياق ، وأن معانيها تتحدد في أثناء الجملة . وقال إن معنى الاستفهام في (هل) مثلا ، لا يتحقق إلا إذا استعملت في جملة .

---

1 – قال أبو البقاء الكفوي : " اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال ، وإلغاؤه إلى اشتماله على الماضي " . الكليات ، ص : 1077 . وذكر ابن هشام في شرح قطره ممن يجوزون الإعمال في الماضي : شيخ الكوفيين الكسائي ، وهشاما ، وابن مضاء . ينظر : شرح قطر الندى بحاشية السجاعي ، ص : 346 .

2 – قال ابن هشام " وإعمالها قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها ، وهو اسم الفاعل ، لأنها محولة عنه لقصد المبالغة " ينظر القطر ص : 352

3 – المرجع السابق ، نفس الصفحة .

4 – شرح قطر الندى ، ص : 352 .

وقد ارتأى د. المخزومي جمع عدد من الكلمات التي عدها النحاة حروفا أو أسماء في مجموعات مستقلة تشترك في معنى معين وهي :

- أدوات الاستفهام ، مثل الهمزة وهل وكيف وذكر مثالا لها : (كيف أنت اليوم) ، فإذا أعربنا كيف أداة لا محل لها من الإعراب ، فكيف يمكن لجملة أنت اليوم أن تؤدى معنى !
- أدوات النفي ،
- أدوات التوكيد ،
- أدوات الشرط ،
- أدوات الاستثناء ،
- أدوات الوصل ، وأدرج فيها ما تعارف عليه النحاة بحروف الجر وجعلها هو للإضافة .

رابعا : الكناية

هذا القسم الرابع هو الذي أضافه د. المخزومي للأقسام الثلاثة التي كانت عند النحاة بعد اتهامه إياهم بالتوهم – سامحه الله ، ليبين ويعلي من قيمة ما ارتأى أنه قسم رابع للكلم غفل عنه الأولون . وقد بينت سابقا عند الحديث عن أسس التقسيم الثلاثي عند النحاة كيف أن منهجية التقسيم لديهم والأسس التي اعتمدوها هي التي جعلت التقسيم لديهم ثلاثيا .

وقد جمع د. المخزومي في قسم الكناية طائفة من الكلم هي : الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط [1].

والملاحظ أن د. المخزومي لم يقدم تحليلا وافيا لفصل هذا الصنف من الكلمات في قسم مستقل رابع ، فلم يذكر علامات أو تقييدات استعمالية أو سياقية تكون أساسا للتصنيف والتقسيم بما يبرر فصلها بطريقة علمية وصفية تحليلية . بل من الواضح وجود خلط وتداخل بين ما عرضه في قسم الأداة وبين ما أدرجه في قسم الكنايات ، فمثلا جعله ما يستفهم به في الأدوات ثم عاد فأدرجه في الكنايات . ففي ص (39) تحدث عن الهمزة

---

1 – ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص 46 وما بعدها .

وهل كأداتي استفهام ، وقال إنهما الأصل في هذا الباب وأما غيرهما مما يستعمل استعمالهما فمحمول عليها كاستعمال (أين) و (كيف) .

وفي ص (58) جعل (أين) من ضمن الكنايات ، وقال إنها كناية عن المكان . ومثله أيضا أدوات الشرط ، حيث جعل (لو) في قسم الأداة ثم أعاد إدراجها في قسم الكنايات .

وهذا الذي وقع فيه من الخلط والاضطراب في تحديد كل قسم بعلامات منضبطة يجعل من محاولته تتسم بعدم النضج ولا ترقى إلى مستوى محاولة د. تمام الشاملة .

القسم الرابع للكلم في محاولات التحديث :

بعد عرض المحاولات الخاصة بتطوير الجانب الصرفي في الدرس اللساني العربي ، بدا لي أن تقسيم الكلم قد استأثر بحظ وافر من هذه الجهود . كما أن هذا التقسيم وإن اختلفت وجهات نظر أصحابه يجمعه اتفاقهم على إيجاد قسم رابع للكلم ارتأيت التوقف عنده وتوضيح بشيء من المقارنة البسيطة بين أصحابه .

فقد استحدث كل من د. إبراهيم أنيس ود. مهدي المخزومي في محاولتيهما مسألة المبهمات التي تشمل الضمائر والموصول والإشارة وأمثالها مما رأياه خارجا عن الأقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف لعدم انطباق تعريفات هذه الأقسام عليها . غير أن تقسيمهما توقف عند هذا القسم الرابع ، بينما الأستاذ تمام أضاف ثلاثة أقسام أخرى في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، بعد أن استقر هو أيضا على التقسيم الرباعي في كتابه (مناهج البحث في اللغة) .

كما أن ثمة فرقا بين عمل كل من د. أنيس ، ود. المخزومي يمكن تلمسه في نقطتين اثنتين :

الأولى : من حيث التسمية ، حيث اختار د. إبراهيم أنيس مصطلح (الضمير) وجعله شاملا للضمائر والإشارة والموصولات والعدد ، التي قال إنها " ليست في الحقيقة إلا رموزا لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص"[1] . أما الأستاذ المخزومي ، فقد استعمل مصطلح (الكناية) وأدرج فيه الضمائر والإشارة والموصولات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط .

الثانية : من حيث أساس التقعيد ، حيث إن د. المخزومي لم يبين الأسس التي اعتمدها لتقسيمه الرباعي . بينما وضح د. إبراهيم أنيس معتمده في ذلك ، وذكر لتقسيمه الرباعي أسسا ثلاثة يقوم عليها هي : (المعنى ، والصيغة ، ووظيفة الكلام) ورأى أنه لا يكفي الاعتماد على أساس واحد منها منفردا [2].

---

1 - من أسرار اللغة ، ص : 249 .

2 - المصدر نفسه ، ص : 239 .

المطلب الثالث

الجهود التحديثية في الصرف العربي وفق نظرية المورفيم

على الرغم من أن موضوع علم التصريف لم يختلف كثيرا عند علماء العربية عن موضوع المورفولوجيا الغربية من حيث اهتمامهما ببنية الكلمة . لكن من الملاحظ أن البحث الصرفي قد تطور لدى الدارسين العرب متأثرا بنظرية المورفيم الغربية [1] ، حيث تجاوز البحث لديهم مسألة النظر في البنية والتغيير الذي يقع عليها من إعلال وإبدال واشتقاقات مختلفة إلى البحث مباشرة في العلامات واللواصق الداخلة على الكلمة والمسؤولة عن تغيير الأبنية واعتبارها مادة هذا العلم .

والناظر في الدرس الصرفي العربي الحديث الذي تبناه بعض الباحثين يلاحظ اختلافا واضحا في تناول القضايا الصرفية عنه لدى النحاة العرب القدامى ؛ ليس في منهج أو طريقة تبويب هذه القضايا فحسب ؛ وإنما في مادة البحث نفسها . إذ تحول الدرس من البحث في الكلمات وصيغها وتصريفاتها واشتقاقاتها إلى البحث في اللواصق التي تؤدي دور هذا التنوع في الصيغ والتصريف والاشتقاق . بل وأصبح تقسيم الكلم الذي أُلف في مطالع كتب النحو قسما أساسيا في البحث الصرفي الحديث .

أولا : المورفيم بين التصريف والاشتقاق :

ذكرت في الفصل الأول من البحث أن النحاة العرب كانوا يفرقون بين التصريف والاشتقاق ، وأن ابن جني بيَّن العلاقة بين هذين المصطلحين من خلال ربطه التصريف بالنحو والاشتقاق بالمعجم .

وهذا الربط هو ما يقوم عليه مفهوم المصطلحين في الدرس الصرفي الحديث ؛ حيث نجد أن بعض تصنيفات المورفيم تقوم على أساس الوظيفة التي يؤديها . وقد وضع

---

1 – سبق الحديث عن المورفيم وأنواعه عند عرض الدرس الصرفي لدى الغربيين .

بعض الباحثين المحدثين معيارا يتم بمقتضاه تحديد مورفيمات التصريف من مورفيمات الاشتقاق .

1- المورفيم الاشتقاقي :

وهو المورفيم الذي يؤدي إلى تغيير معنى الكلمة تغييرا تاما ؛ كأن يؤدي إلى عكس المعنى الأول للكلمة مثل : (شفى و أشفى) و (مرض ومرَّض) ، أو أن يؤدي إلى تغيير صنف الكلمة من اسم إلى فعل ، أو إي صيغة أخرى .

2- المورفيم التصريفي :

وهو ما لا يؤدي إلى تغيير معنى الكلمة الأصلي ؛ وإنما يكون المورفيم أداة تصريفية دالة على العدد أو الجنس أو الشخص ، كالهمزة والياء في : (أكتبُ) و (يكتبُ) [1].

ثانيا : أهم الوظائف الصرفية للمورفيم :

1- تغيير الاسم من مفرد إلى مثنى أو جمع كألف التثنية في (طالبان)

2- تحديد الحالة الإعرابية ، كوجود النون في الأفعال الخمسة للدلالة على الرفع ، (يكتبون)

3- تحديد الشخص ، كهمزة المضارعة في (أكتب)

4- تحديد زمن الفعل ، كالهمزة في المثال السابق ، مع ملاحظة أن المورفيم قد يؤدي أكثر من وظيفة داخل الكلمة .

5- إفادة التأنيث ، كالألف والتاء في جمع المؤنث السالم (طالبات) .

---

1 - ينظر : في اللسانيات ونحو النص ، ص : 75 .

6- إفادة التصغير ، كالياء في (نُهيْـــر) .

7- التعدية ، كالهمزة أو التضعيف في (أعلم و علّم) .

ثالثا : المدى التشكيلي للمورفيم في العربية

تختلف اللغات في مدى عمل المورفيم في تشكيل صيغها وقبولهـــا لـــه تصـــريفا واشتقاقا . فبينما لا تعرف اللغة الصينية التصريف ولا الاشتقاق بواسطة المورفيم ، وإنما تعتمد على النبر في تغيير صيغ الكلمات ؛ نجد أن اللغة التركيـــة ، مـــثلا ، لا تستخدم سوى اللواصق بأنواعها الثلاثة في تغيير صيغ الكلمات من أسماء إلى أفعال وصفات .

أما اللغة العربية فتعتمد في ذلك على المورفيم في حالات دون أخـــرى . فـــالجمع السالم والتثنية وتحويل الماضي إلى مضارع يتم بالاعتماد على المـــورفيم ، بينمـــا لا يكفي المورفيم ، مثلا ، في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل ؛ وإنما يحتـــاج أيضـــا إلى تغيير مواضع الحركة أو حذف حرف ، إلخ [1].

رابعاً : الصرف والأصوات

يرى بعض المحدثين[2] أن الصرفيين العرب قد مزجوا درسهم الصرفي بالعديـــد مـــن المسائل الصوتية كمسائل الإبدال والإعلال ، داعين إلى إخراج هذه المســـائل مـــن البحث الصرفي ؛ ولكن يبدو أنه ليس ممكنا إقامة هذا الفصل التـــام بـــين هـــذين المستويين من البحث . وحتى مع محاولة بعض الباحثين الفصل في دراســـاتهم بـــين أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ودراستها منفصلة عن بعضـــها ، فسيضطرهم البحث العلمي الدقيق إلى الإشارة من حين لآخر إلى هذا الجانـــب أو ذاك .[3]

---

1 - ينظر : في اللسانيات ونحو النص ، ص : 81 .

2 - منهم د. كمال بشر ، ينظر دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص : 121 .

3 - في اللسانيات ونحو النص ، ص : 72 .

وبالنظر إلى هذا التمازج ؛ فإن ما قيل بأنه مسائل صوتية أدرجها النحاة العرب في الدرس الصرفي غير مسلَّم به ؛ لأن هذا القول الحديث قائم على نظرية المورفيم الغربية ، وفي هذه النظرية نفسها ما يعرف بـ " الألومورف " الذي هو عبارة عن تنوع صوتي للمورفيم في سياقات معينة ، كما سيأتي لاحقا .

وهكذا فإن دراسة أغلب الظواهر التي تحدث عنها الصرفيون في أبواب الإبدال والإعلال هي قواعد صرفية ـ صوتية وفق الدرس اللساني الحديث . كما أنه لا يمكن إنكار أن مورفيم الجمع في (مسلمون) يؤدي وظيفتين صرفية ونحوية ، لنتأكد أن هذه المستويات لا بد أن تتداخل فيما بينها بوجه ما .

خامساً : الألومورف ، وعلاقته بالميزان الصرفي في العربية

1- الألومورف (allomorphy)

يعد مصطلح الألومورف في اللسانيات الغربية دليلا واضحا على تمازج المستوى الصرفي بالصوتي ؛ فهو يمثل التنوع الصوتي للمورفيم تبعا للبيئة الصوتية التي يقع فيها ؛ فمورفيم الجمع (s) في الإنجليزية ينطق بصور مختلفة ، ففي (cats) ينطق مهموسا (s) ، وفي (dogs) ينطق مجهورا (z) . وهذا التنوع في الصفة من الهمس إلى الجهر سببه الحرف المجاور . لذا تظل كتابة الصوتين برمز واحد في إشارة إلى أنهما يمثلان مورفيما واحدا هو مورفيم الجمع [1].

وفي العربية فإن ألف التثنية مثلا ، مورفيم يقع مرققا أحيانا ومفخما في أحيان أخرى بحسب الحرف السابق له ؛ فإن كان ما قبل الألف مفخما فخمت ، وإن كان مرققا رققت ،كما في (رفيقان) و (صاحبان)[2]. فالنطق الخاص للألف في كل منهما يعد (ألومورف) يعود إلى المورفيم الأصل الذي هو الألف عموما .

---

1 - ينظر : Morphological Theory , p : 6 .

2 - ونقل القسطلاني قول ابن الجزري في رده على من زعم ملازمتها للترقيق مطلقا : " الصحيح أن الألف لا توصف بترقيق ولا بتفخيم ، بل هي بحسب ما يتقدمها ، فإنها تتبعه تفخيما وترقيقا " . ينظر اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية ، للقسطلاني ص: 55 .

والضابط في هذا : أنه إذا لم يؤد التنوع الصوتي إلى تغيير في معنى الكلمة كان ألومورف لمورفيم أصل ؛ وإن أدى إلى تغيير معنى الكلمة كان ذلك فونيما وخرج مجال البحث من الصرف إلى وظائف الأصوات .

2- نقد المحدثين للميزان الصرفي :

ومما أخذه اللسانيون المحدثون على الصرفيين العرب قولهم إن (قال) و (باع) أصلهما (قَوَلَ) و (بَيَعَ) ، وكذلك ما كان على شاكلتهما في باب الأجوف ؛ ويرون أنه مجرد وهم أو افتراض لا يسنده أي دليل ، بل أوقعهم فيه الميزان الصرفي الذي لم يستجب لكل ما عُرض عليه من أسماء أو أفعال ، وأنهم حين عرضوا الأجوف على (فَعَلَ) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة فاحتاجوا إلى هذا الأصل المزعوم .

وقد وجد هؤلاء المحدثون متكأً لهم في كلام ابن جني الذي حذر من الفهم الخاطئ لهذا الأصل المتخيل ؛ حيث أكد أبو الفتح أن " هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا: الأصل في قام قَوَمَ ، وفي باع بيع ، وفي طال طَوُلَ ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال .... "[1] ؛ مع أن ابن جني قد أوضح ما يقصده الصرفيون وهو المبرز فيهم بتأكيده أن لا أحد منهم يقول إن العرب كانوا يتلفظون بـ (قَوَلَ) ؛ وإنما قصدهم أنه لو جاء مجيء الصحيح لكان حقه أن يجيء على ما ذكروا .

ومن بين ما نادى به المحدثون وجوب وزن تاء الافتعال المبدلة طاء أو دالا بصورتها الظاهرة ؛ فيكون وزن (اصطبر) هو (افطعل) وليس (افتعل) . وقد وجدت أن هذا الرأي ليس بجديد على الدرس الصرفي العربي ؛ فقد كان الإمام عبد

---

1 - الخصائص ، 269/1 .

القاهر يرى أن يكون وزن (قال) هو (فال) ، والرضيّ في شـــرحه لشـــافية ابـــن الحاجب يرى أن وزن (اضطرب) هو(افطعل) [1] .

لكن المحدثين الذين دعوا إلى النظر إلى الصورة الظاهرة للمثـــال متـــأثرين بوصـــفية اللسانيات الحديثة [2]، لو تأملوا مفهوم " الألومورف " في هذه اللســـانيات لوجـــدوا مضمونه أيضا في ثنايا الدرس الصرفي عند العرب . فالتنوع الصوتي لتاء الافتعـــال – وهو ما عبر عنه الصرفيون بالإبدال ،كما في (اقتصد) و (اصطبر) و (ازدهر) – يعد ألومورفات لمورفيم واحد هو تاء الافتعال ؛ غير أن الفرق يلاحظ في أن الحـــرف الواقع فيه هذا التنوع الصوتي لا يتغير رسمه كما هو الحال في مورفيم الجمع (S) في (cats) و (dogs) ؛ بينما في العربية يتغير المورفيم رسما تبعا لهذا التنوع الصوتي في أغلب الحالات . ولو التزم العرب بكتابة تاء الافتعال تاء في جميع الأحوال مع تنوع في النطق كما يقع مع مورفيم التثنية : (شخصان) و(كتابان) تفخيما وترقيقا ، أو مورفيم الشخص : (فحصت) و(ذهبتُ) إطباقا وانفتاحا ، لما وجد هؤلاء المحدثون للنقد مجالا .

ويبدو أن الذي وقع في اصطبر ليس إبدالا وإنما تفخيم للتاء لما جاورت المفخم ، وفي ازدهر جهر للتاء لما جاورت المجهور ؛ كما جهر صوت الـــ (S) في (dogs) لما جاور المجهور ؛ ومن ثم لما فخمت التاء ورسمت طاء كما في (اصطبر) قـــالوا بأنهـــا أبدلت ، ولما فخمت من دون أن يتغير رسمها كما في (فحصت) و (أحطـــت) لم يقولوا بالإبدال . وهذا دليل على أن إطلاق الإبدال لم يكن على حقيقتـــه . لـــذا ؛ فيبدو أنه من الأولى أن توزن (اصطبر) على (افتعل) ؛ لأن (اصطبر) كان حقها أن تكتب (اصتبر) . كما أنه لو كتبت (dogs) في الإنجليزية (dogz) مثلما تنطق ، لصار الرسمان (Z) (S) ألومورفين لمورفيم واحد .

---

1 – شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 18 .

2 – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : 145 .

سادساً: الحركات في العربية بين الأصوات والصرف

تشكل الحركات ظاهرة فريدة في اللغة العربية ، ونالت حظا وافرا من الدراسة والبحث منذ القديم . وقد كان العلماء العرب يتناولونها صوتيا وصرفيا ونحويا ؛ وذلك عندما تكون في أواخر الكلمات .

وبالنظر إلى أهمية حركات العربية في البحث اللساني الحديث ؛ يمكن أن تقسم دراسة هذه الحركات كالآتي :

- **الحركة في آخر الكلمة** : باعتبارها تمثل عنصرا نحويا أو صرفيا أو هما معا ، كحركة تاء الفاعل ؛ حيث يمثل اختلاف الحركة عنصرا صرفيا دالا على الشخص ، ويمثل وجود الحركة عموما عنصرا نحويا دالا على الفاعلية ؛ لأنه بغياب الحركة تزول الدلالة على الفاعلية وتتحول التاء إلى علامة تأنيث .
- **الحركة داخل الكلمة** ؛ وتشمل :

الحركة الأصلية : كالكسرة في (يُضرِبُ) ، فهي حركة أصلية يمكن دراستها صوتيا ، أو صرفيا باعتبارها أحد رموز الصيغة .

الحركة المعنوية : كضمة الياء وفتحة الراء في (يُضْرَبُ) ، بحيث تدرس صرفيا كمورفيم يؤدي معنى إضافيا ؛ حيث تدلان في هذا المثال على صيغة المجهول[1].

وقد فطن ابن جني إلى أهمية الحركة وأنها تشابه الحرف من حيث الكمية ؛ أي أنها بعض من الحرف ، حيث أكد " أن الحركة حرف صغير " .

وقد ظهر عدد من المحاولات الحديثة لإعادة وصف الحركات العربية وفق المنهج اللساني الحديث في دراسة الأصوات ؛ من أشهرها محاولة د. الطيب البكوش في كتابه " التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث " . وهي محاولة جادة وقيمة ؛ لكنه قصرها على تصريف الفعل المجرد صحيحه ومعتله . وعلى الرغم من هذا الجهد الواضح في الكتاب ؛ بدا عمله يميل إلى الجانب الإحصائي من خلال

---

1 - مبادئ اللسانيات ، ص : 153 .

كثرة الجداول التي قام بتوزيع تنوعات الأفعال فيها . كما أن فحوى الكتاب لـــيس شاملا لعنوانه الذي يوحي للقارئ بأنه يعم مباحث التصريف . ومن المآخذ الـــتي بدت في هذا الكتاب دعوته إلى ربط اللهجات الحديثة بالعربية القديمة في التقعيـــد ، حيث إن هذه اللهجات الحديثة رغم قرب الكثير منها إلى الفصحى في المفردات ، لا يمكن الوثوق بأصالة جميع مكوناتها من أصوات وحركات[1].

[1] - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، ص : 194 .

الخاتمة

بحمد الله أختتم هذا البحث ، وإياه أدعو أن يجعله في خدمة اللسان العربي الذي شـــرفه بأن جعله لسان خاتم أنبيائه وأديانه وكتبه ؛ فكان لسانا لا كسائر الألسن لفظا وبيانـــا ، وامتاز العرب به عن غيرهم من الأمم قرونا وأزمانا ..

وبعد ؛

فإن كل عمل بشري يحتاج إلى إكمال وإن ادعى صاحبه الكمال . وكل جهد علمي هو حلقة من حلقات البحث والمعرفة ، ودرجة من درجات الحضارة الإنسانية مهما تفـــاوت محتوى هذه الدرجات .

وهذا الجهد الذي يتناول جانبا أساسيا من جوانب اللغة – وهو الجانب الصرفي ؛ حاولت أن أصل فيه إلى أن اللغة العربية قد نالت حظا موفورا من البحـــث والتحليـــل منـــذ أن تشرفت بكتاب الله العزيز ؛ فلم يكن جانب أو فرع من فروعها إلا درسه علماؤها خدمة لها وللرسالة التي كانت وعاء لها . فلم يعد من شك في كونها صـــارت ذات خصوصـــية وامتياز لا ينبغي من منطلقها إخضاع مستويات درسها كافة لطرائق البحـــث اللســـاني الحديث .

وليس من باب التعصب الزعم بهذه الخصوصية والتميز ما دام القرآن الذي هو كـــلام رب العالمين قد نزل بها ، محفوظا أبدا كما شاء له منزله . إذ كيف تكون كسائر اللغات وهي التي لا تزال كما كانت عليه منذ خمسة عشر قرنا ؛ في حين أن الملاحظ على اللغات تتغير من قرن إلى قرن ، ولا تكاد تثبت لغة على مفرداتها واستعمالاتها لأربعة أو خمســـة قرون متوالية .

لذا ؛ فإنه لا ينبغي الانسياق وراء كل ما يفد إلينا من الغرب من آراء ونظريات ؛ بـــل لا بد من تمحيص وتدقيق كل وارد وجديد ، ولا ندخل كل جحر أووا إليه بحجة عالميـــة العلم والمعرفة ، مثلما انسقنا وراءهم في نظرية التطور والارتقـــاء وأدخلناهـــا مناهجنـــا التعليمية مع تعارضها الفاضح مع أبسط مبادئنا الإسلامية ، كون آدم عليه الســـلام أبـــا البشر وأول الأنبياء .

ومن ثم فالباحث يرى أنه ليس من باب التعصب الدفاع عن الـــدرس الصـــرفي العربي؛ فهو يؤيد تنويع آليات البحث والدراسة للغة العربية ولا يرى غضاضـــة في الإفادة مما وصلت إليه اللسانيات الحديثة ؛ لكن عملية البحث اللغـــوي وتطـــويره ليست بالأمر السهل الذي يمكن أن تقوم به جهود فردية في معزل عما حولها مـــن جهود وأبحاث ونظريات . وإنما ينبغي أن تكون ضمن سلسلة من الأعمال والجهود التي تؤتي مجتمعة ثمرتها للغة محل البحث والدراسة .

وهذه أهم النقاط التي يرى الباحث أن تعطى الأولويـــة في مجـــال التحـــديث والتطوير :

أولا : الاستفادة من النظريات اللسانية المعاصرة في البحث ، بحيث لا يتم تجاهل أي منها أو التهوين من شأنها ، إذ من الملاحظ أن كثيرا من اللغويين لا يـــأبهون بهـــذه النظريات الحديثة في البحث اللساني . وقد يكون السبب وراء ذلك هو عدم تـــوفر العُدة المعرفية والنظرية من رياضيات متقدمة ومنطق حديث بالإضافة إلى الإغفـــال شبه التام للغويات الحاسوبية وإنجازاتها في معالجة النحو آليا ، وما أدت إليـــه مـــن كشف كثير من الأسرار النحوية . فجامعاتنا ومجامعنا ومعاهدنا قد أغفلت اللغوياتِ الرياضية واللغوياتِ الحاسوبية والإحصاء اللغوي وبناء النماذج اللغوية ، التي تمثـــل الهياكل الأساسية للتنظير النحوي الحديث .

ثانيا : ضرورة التفريق بين التنظير للغة وعملية تعلمها ؛ إذ يجب أن نميز بين النحـــو التعليمي الذي نُدرّسه ، وبين مجالات البحث العلمي التي تمكن مـــن المشـــاركة في التطور العام للتصورات اللغوية ، مما يتيح الاستفادة منـــها في إصـــلاح البحـــوث اللغوية.

ثالثا : ضرورة تنويع مظاهر التنظير النحوي للغة العربية ، وعدم الانحيـــاز المســـبق لبعض المدارس النحوية الحديثة ، حيث إن تعريض نحو العربية لتيـــارات تنظيريـــة متعددة بل ومتعارضة أيضا هو الكفيل بكشف جوانبه المتعددة ، والإســـراع مـــن حركة الإصلاح النحوي وترشيدها دون تحيز أو تعصب لأي مذهب أو اتجاه .

كما يؤكد الباحث على عدة أمور بدت جلية من خلال البحث والدراسة فيما يتعلق بالدرس الصرفي في اللغة العربية ويرى :

- أن الدرس الصرفي العربي كان قائما على منهج معين اقتضى أن يكون بالصورة التي ظهر عليها ، ولا يزال ينظر إليه بعين الإكبار والإعجاب .
- أن الدرس الصرفي الغربي يختلف إلى حد بعيد عن الدرس العربي من خلال المنهج الوصفي الحديث الذي قام على أساسه الدرس الغربي ؛ على الرغم من أن "فندريس" يؤكد أن القياس يعد أساسا لكل صرف [1].
- أن اللغات وإن اشتركت في بعض العموميات تظل لكل لغة خصوصية ما في أحد جوانبها .
- أن محاولة تطبيق نظريات لسانية غربية حديثة على اللغة العربية قد لا يكون في صالحها مهما كانت الدوافع والأسباب ؛ لأنه لا بد أولا من معرفة مدى احتياج العربية لتطبيق مثل هذه النظريات .
- أن محاولة تقريب اللغة من مستعمليها ليس بالضرورة أن يكون باتباع النظريات الحديثة . فالمناهج وطرائق التعليم وهيكلياته قد يكون لها الكفل الأكبر في هذا التباعد .
- أن طبيعة اللغة العربية ليست بحاجة إلى التقسيم السباعي للكلم الذي اقترحه د. تمام حسان لأنه تقليد غربي وليس نابعا من اللغة العربية نفسها ، بدليل عدم اطراد العلامات التي وضعها لتحديد كل قسم .
- أن ثمة محاولات عمدت إلى تحديث الدرس الصرفي أغلبها كان محدودا ويتسم بالقصور وعدم النضج كمحاولتي د. إبراهيم أنيس ود. مهدي المخزومي ، بخلاف محاولة د. تمام حسان التي – على الرغم من المآخذ التي تم تتبعها عليها بدت أكثر نضجا واكتمالا وترقى إلى مستوى النظرية .

---

1 - اللغة ، ص : 205 .

– أن اللواصق في اللغة العربية ذات طبيعة خاصة ؛ فهي ليست مقتصرة على حروف أو مقاطع ، وإنما تتداخل الحركات – التي هي من خصائص العربية – مع هذه اللواصق فتؤدي دورا مورفيميا . ومن ثم فليس من السهل تحديد كيفية عمل هذه الحركات صرفيا .

ويوصي الباحث في ختام بحثه بأن يستمر البحث في هذا الجانب من اللغة ، وأن يتم التركيز على :

- دراسة اللواصق في العربية في ضوء اللسانيات الحديثة .
- دور الحركات في الدرس الصرفي التراثي ، ومقارنتها بنتائج الدرس الصوتي الحديث .

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم : رواية حفص عن عاصم .

- أئمة النحاة : د. محمد محمود غالي . دار النشر للجامعات _ القاهرة ، الطبعة الثانية 1998 .
- ابن عصفور والتصريف : د. فخر الدين قباوة . دار الفكر المعاصر _ بيروت 2000 .
- أسرار العربية ، للأنباري . تحقيق : بركات يوسف هبود . دار الأرقم بن أبي الأرقم_ بيروت . الطبعة الأولى 1999 .
- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : د. محمود أحمد نحلة . دار المعرفة الجامعية _ الإسكندرية 1994 .
- الأصول : د. تمام حسان . عالم الكتب _ القاهرة 2004 .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى 2005 .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه : محيي الدين الدرويش . دار اليمامة _ دمشق . الطبعة السادسة 1999 .
- أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير) الجزء الأول : روي هاريس و تولبت جي تيلر . ترجمة : د. أحمد شاكر الكلابي . دار الكتاب الجديد المتحدة . الطبعة الأولى 2006 .
- أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي في القرن العشرين) الجزء الثاني : جون إي جوزيف وغيره. ترجمة : د. أحمد شاكر الكلابي . دار الكتاب الجديد المتحدة . الطبعة الأولى 2006 .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : د. فاضل الساقي . مكتبة الخانجي، القاهرة 1977 .

- الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية _ بيروت 1993 .
- البحث اللغوي عند العرب : د. أحمد مختار عمر . عالم الكتب _ القاهرة ، الطبعة الثامنة ، 2003 .
- تاج العروس من جواهر القاموس : محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع – بنغازي .
- تاريخ الأدب العربي : لكارل بروكلمان. ترجمة عبد الحليم النجار ، القاهرة 1959 - 1963 .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د. الطيب البكوش ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله – تونس ، الطبعة الثانية 1992 .
- التطور النحوي للغة العربية (محاضرات للمستشرق الألماني برجشتراسر) : د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي _ القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1997 .
- التمهيد في عام اللغة : د.محمد خليفة الأسود . منشورات جامعة السابع من أبريل _ الزاوية ، الطبعة الثانية .
- حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : د. إبراهيم عمر زبيدة . دار الكتب الوطنية _ بنغازي . الطبعة الأولى 2004 . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار الفكر _ بيروت .
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام . تحقيق : عرفان مطرجي . مؤسسة الكتاب الثقافية _ بيروت 1998 .
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية . دار الفكر _ بيروت 2003 .
- الخصائص لابن جني . تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية _ بيروت . الطبعة الأولى 2001 .
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود . الدار العربية للموسوعات _ بيروت . الطبعة الأولى 2006 .
- دراسات في علم اللغة : د . كمال بشر ، دار غريب _ القاهرة 1998 .

- دروس التصريف : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصـــرية ــ بـــيروت 1990 .
- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم : د. خليفة محمد الـــدناع . منشـــورات جامعة قاريونس ــ بنغازي 1991 .
- الزمان الدلالي : د. كريم زكي حسام الدين . دار غريب ــ القاهرة ، 2002 .
- سوسير رائد علم اللغة الحديث : د. محمد حسن عبد العزيز . دار الفكر العـــربي ــ القاهرة .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبـــد الحميـــد . المكتبة العصرية ــ بيروت 1995 .
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي : لأبي البقاء العكبري . دار المعرفة ــ بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين ، محمد بن الحسن الاســـترابادي ، مـــع شرح شواهـــده : لعبد القادر البغدادي . تحقيق : محمد نور الحسن و آخـــرين . دار الكتب العلمية ــ بيروت 1982 .
- الطريف في علم التصريف : عبد الله الأسطى ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس 1992 .
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، الفصل الســـادس (الأسرات اللغوية) : د. محمود فهمي حجازي . دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
- علم التصريف العربي : د. صالح سليم الفـــاخري . منشـــورات ELGA فاليتـــا 1999.
- علم اللغة العام – مقدمة للقارئ العربي : د. محمود السعران . دار الفكر العربي ــ القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1997 .
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة : د. محمود فهمي حجازي . دار غريـــب للطباعة والنشر والتوزيع ــ القاهرة .
- الفهرست ، لابن النديم . دار الكتب العلمية ــ بيروت . الطبعة الأولى 1996 .

- في علم اللغة العام : د . عبد الصبور شاهين . مكتبة الشباب _ القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- في الفكر اللغوي : د. محمد فتيح . دار الفكر العربي _ القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1989
- في اللسانيات ونحو النص : د. إبراهيم خليل .دار المسيرة_ عمَّان الطبعة الأولى 2007
- في النحو العربي : قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي ، الطبعة الثالثة 1985 .
- في النحو العربي : نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط / بيروت 1966 .
- القاموس المحيط : الفيروزآبادي . دار إحياء التراث العربي _ بيروت . الطبعة الثانية 2003
- قواعد اللغة الإنجليزية : د. يعقوب مبارك ، دار الثقافة ، بيروت .
- كتاب سيبويه . تحقيق : عبد السلام هارون . دار الجيل _ بيروت . الطبعة الأولى
- الكليات ، للكفوي . تحقيق : د. عدنان درويش و محمد المصري . مؤسسة الرسالة _ بيروت الطبعة الثانية 1998 .
- اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية ، للقسطلاني . مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2004 .
- اللغة : جوزيف فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص . (بلا معلومات عن النشر) .
- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان . دار الثقافة _ الدار البيضاء .
- اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان . عالم الكتب _ القاهرة 2006 .
- مباحث تأسيسية في اللسانيات: د. عبد السلام المسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع _ تونس 1997 .
- مبادئ اللسانيات : د. أحمد محمد قدور . دار الفكر _ دمشق ، الطبعة الثانية 1999 .
- المجلة العربية للعلوم الإنسانية / جامعة الكويت . العدد 7 .
- مدخل إلى علم اللغة : د. محمد حسن عبد العزيز . دار الفكر العربي _ القاهرة.

- مدخل إلى اللسانيات : د. محمد محمد يونس على . دار الكتاب الجديد المتحدة ـ بيروت 2004 .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي . دار الجيل ـ بيروت .
- معجم اللسانيات الحديثة ، د. سامي عياد حنا وآخرون ، مكتبة لبنان ناشرون 1997
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية (أخرجه : إبراهيم مصطفى وآخرون) . دار الدعوة ـ استانبول 1989 .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الشام للتراث ـ بيروت .
- مقالات في اللغة والأدب : د. تمام حسان . عالم الكتب ـ القاهرة . الطبعة الأولى 2006 .
- الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور . تحقيق : فخرالدين قباوة . مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت . الطبعة الأولى 1996 .
- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس . مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة . الطبعة الثامنة 2003 .
- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان . دار الثقافة ـ الدار البيضاء 1986 .
- المنصف في شرح التصريف ، لابن جني . دار الكتب العلمية ـ بيروت . الطبعة الأولى 1999
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : د. نوزاد حسن أحمد . منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي . الطبعة الأولى 1996 .
- المورد الكبير (قاموس إنجليزي – عربي) : منير البعلبكي . دار العلم للملايين ـ بيروت . الطبعة الثلاثون 1996 .
- النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج : د. عبده الراجحي . دار النهضة العربية ـ بيروت 1986 .
- نحو اللغة العربية : د. محمد سعد النادري . المكتبة العصرية ، بيروت .

- النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف - مصر ، 1980 .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الزرقاء ، الأردن ، الطبعة الثالثة 1985 .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، دار المعارف ، مصر 1973 .
- نظرية لغوية في الترجمة ، ج .س كاتفورد ، ترجمة : خليفة العزابي و محيي الدين حميدي ، معهد الإنماء العربي – طرابلس .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع ـــ بيروت الطبعة الثانية 1987.
- وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية : د. محمد محمد يونس علي ، منشورات جامعة الفاتح _ طرابلس 1993 .

المراجع الأجنبية :

- A COURSE IN PHONOLGY : Roca & Johnson; Blackwell Publishers Ltd . Oxford, UK 2001 .

- Language and Linguistics :Lyons, John ; Cmbridge University Press – Cmbridge 1984 .

- Modern English :Frank, Marcella ;Uneversity Of-Alfatah 1985 .

- Morphological Theory : Spencer, Andrew ; Blackwell Publishers Ltd _ Oxford 1998 .

- Transfomational Grammar ; Radford, Andrew . Cmbridge University Press – Cmbridge 1996

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة 1

الفصل الأول : النظام الصرفي في الدراسات التراثية والغربية 6

– **المبحث الأول** : النظام الصرفي عند علماء العربية القدامى 7

المطلب الأول : الصرف العربي ، مفهومه وموضوعاته 8

المطلب الثاني : مراحل تطور الدرس الصرفي العربي 28

– **المبحث الثاني** : النظام الصرفي عند اللغويين الغربيين..... 36

تمهيد : 37

المطلب الأول : نشأة اللسانيات الحديثة وتطورها في الغرب 41

المطلب الثاني : التحليل الصرفي في اللسانيات الحديثة 53

الفصل الثاني : النظام الصرفي للغة العربية عند المحدثين 72

– تمهيد 73

– **المبحث الأول** : محاولة د. تمام حسان تطبيق النموذج اللساني الغربي

على الصرف العربي 80

المطلب الأول : د. تمام حسان والبحث اللساني 81

المطلب الثاني : عمله في مباني التقسيم (أقسام الكلم) 87

المطلب الثالث : وجهة النحاة في التقسيم الثلاثي..... 120

المطلب الرابع : عمله في مباني التصريف 125

- **المبحث الثاني** : محاولات أخرى لتحديث الدرس الصرفي في العربية..... 143

المطلب الأول : محاولة د. إبراهيم أنيس 144

المطلب الثاني : محاولة د. مهدي المخزومي 148

المطلب الثالث : الجهود التحديثية في الصرف العربي وفق

نظرية المورفيم 154

الخاتمة 162

المصادر والمراجع 166